



المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

كلية اللغة العربية

قسم اللغويات

(٠٣٢)

أسلوب النفي في الحديث النبوي الشريف
موطأ الإمام مالك أنموذجاً
دراسة نحوية دلالية

مشروع بحثي لإكمال متطلبات الحصول على درجة العالمية (ماجستير)

إعداد الطالب :

محبوب إلهي بن محمد علي

إشراف :

د. إبراهيم صالح العوفي - حفظه الله -

العام الجامعي : ١٤٣٥ - ١٤٣٦

المقدمة

مُقَدِّمَةٌ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين.

أما بعد:

فإنَّ من المعروف لدى المهتمِّين بعلوم العربيَّة وعلوم الدين، أنَّ القرآن وعلومه أسبقُها إلى التدوين، ثم لما دُوِّن القرآن وحُفظ من الضياع، بدئ بالاهتمام بحفظ الحديث وتدوينه؛ خوفاً عليه من الضياع، وبعد أن تم تدوينه وحفظه، عكف العلماء على دراسة هذين المصدرين المهمَّين من مصادر التشريع؛ لأنَّ كلاً منهما مكمل للآخر، فالقرآن هو كلام الله المتعبَّد بتلاوته، الذي أنزلت فيه قوانين الحياة، وأحكام التشريع، والحديث الشريف هو كلام النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الذي أنزل عليه القرآن، فكان كلامه، بل حياته، خدمةً وتفسيراً لمراد الله في كتابه، وهو القائل عزَّ وجلَّ: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾^(١).

فمهمَّة الحديث النبوي أولاً وأخيراً هي شرح كلام الله، وتبيان معانيه، بالإضافة إلى أنَّه المصدر الثاني للتشريع بعد القرآن الكريم، فلم يتضمَّن القرآن آياتٍ تشرح كيفية الوضوء والصلاة، وأحكام الحجِّ والزكاة، واختلاف الظروف والمناسبات، لذلك اكتسب الحديث صفةً قدسيَّة؛ نظراً للمهمَّة التشريعية التي يقوم بها، فقد جاء الاهتمام بتدوينه بعد تدوين القرآن الكريم مباشرة، ذلك أنَّ الصَّحابة الذين عاشوا مع النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وسمعوا أحاديثه وعرفوا قيمتها، عندما كانوا يحتجُّون بها في أحكام دينهم، تبَيَّنَ لهم أهميَّتها وأهميَّة تدوينها.

فإذا ما عرفنا هذه الأهميَّة للحديث النبوي وعلومه، تأكَّدت لدينا حقيقة مؤكدة لا مرية فيها، وهي أنَّ الحديث كانت له سمة واضحة، وأثر بيِّن في مختلف علوم الإسلام، سواء منها علوم الدين وعلوم العربيَّة وغيرها، ودراسة الحديث يرتبط بها الجانب النحوي والجانب الدلالي ارتباطاً وثيقاً، فقد أصبحت الدلالة جزءاً من النظرية النحوية، بل هناك تفاعل بين

(١) - النحل من الآية: ٤٤.

العناصر النحوية والعناصر الدلالية، فكما يمد العنصر النحوي العنصر الدلالي بالمعنى الأساس في الجملة الذي يساعد على تمييزه وتحديدده، يمد العنصر الدلالي العنصر النحوي كذلك ببعض الجوانب التي تساعد على تحديدده وتمييزه، فبين الجانبين أخذ وعطاء وتبادل تأثيري مستمر.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

يعد الحديث النبوي الشريف مصدراً معتمداً من مصادر اللغة والنحو، ويعتبر المصدر الثاني بعد كتاب الله عز وجل، لذلك وجه بعض الباحثين جهودهم نحو الحديث، وقامت دراسات وبحوث في هذا الموضوع، ولا تزال لغة الحديث الثرية وأساليبه المتنوعة، وهي بحاجة ماسة للدراسة، من أجل ذلك وقع اختياري على موضوع يتصل بالحديث وعنوانه:

" أسلوب النفي في الحديث النبوي الشريف

موطأ الإمام مالك أنموذجاً

دراسة نحوية دلالية "

وأجمل الأسباب فيما يلي:

- ١- خدمة الأحاديث الشريفة لأنها المصدر الثاني بعد كتاب الله.
- ٢- الرغبة في الإسهام بدراسة تخدم العربية لغة الحديث عمومًا وأسلوب النفي خصوصًا لما لها من أهمية بالغة في مجال الدرس اللغوي الدلالي.
- ٣- الرغبة في تحليل دلالات الألفاظ واستعمالاتها وكل ذلك من خلال نصوص الأحاديث الواردة في كتاب موطأ إمام دار الهجرة.
- ٤- أهمية الموطأ لكونه أول كتاب ألف في القرن الثاني الهجري ودراسته نحويًا ودلاليًا ذات أهمية كبرى.
- ٥- الرغبة في إبراز دور الدلالة النحوية وتراكيب الألفاظ في المعاني.
- ٦- كثرة المسائل النحوية التي تتعلق بحروف النفي.
- ٧- الرغبة في إثراء المكتبة الإسلامية والعربية بدراسة نحوية دلالية في أساليب النفي الواردة في أحاديث الموطأ.
- ٨- الإشارة إلى بلاغته صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وجمال أسلوبه.

خطة البحث:

تشتمل مقدمة، وتمهيد، وثلاثة فصول، وخاتمة، وفهارس مفصلة.

المقدمة:

وتشتمل على أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، و خطة البحث، و منهجي فيه.

تمهيد: الإمام مالك وكتابه الموطأ بإيجاز، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: الإمام مالك: حياته وآثاره، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: اسمه ولقبه وكنيته ومولده ووفاته.

المطلب الثاني: نشأته العلمية وشيوخه وتلامذته.

المطلب الثالث: مكانته العلمية وأثاره.

المبحث الثاني: الموطأ وقيمه الدينية والعلمية بإيجاز، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: سبب تأليفه ومنهج الإمام مالك فيه.

المطلب الثاني: قيمته الدينية والعلمية.

الفصل الأول: حروف النفي العاملة.

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: عملها النصب.

المبحث الثاني: عملها الجزم.

المبحث الثالث: عملها عمل إن.

الفصل الثاني: حروف النفي المهملة.

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: أقسام (لا) غير العاملة.

المبحث الثاني: أنواع (ما) غير العاملة.

المبحث الثالث: النفي الضمني أو غير الصريح.

الفصل الثالث: الدلالة النحوية لحروف النفي العاملة والمهملة

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: دلالة الحروف العاملة.

المبحث الثاني: دلالة الحروف المهملة.

الخاتمة:

وفيه أهم نتائج البحث، وتوصياته.

الفهارس التفصيلية

١ - فهرس الآيات.

٢ - فهرس الأحاديث.

٣ - فهرس الآيات الشعرية.

٤ - فهرس الأعلام.

٥ - المصادر والمراجع.

٦ - فهرس الموضوعات العامة.

٧ - فهرس الفهارس.

منهج البحث:

سأَتَّبِعُ في بحثي هذا-إن شاء الله تعالى- المنهج الوصفي التحليلي وفق الخطوات التالية:

- ١- نقل نص الحديث من الموطأ دون تصرف فيه.
- ٢- ذكر الخلاف النحوي بين العلماء حال وجوده في مسألة ما.
- ٣- اختيار أوضح النصوص حال تعددها في القضية الواحدة.
- ٤- الرجوع إلى الروايات الأخرى للحديث إذا دعت الحاجة إلى ذلك.
- ٥- عزو الآيات بذكر سورها وأرقامها مع كتابتها بالرسم العثماني-وتوثيق القراءات من مظانها.
- ٦- وتوثيق الشواهد الشعرية وذلك بنسبتها إلى قائلها وبيان بحورها معتمداً على الدواوين وكتب الأدب واللغة والنحو وشرح غريبها وبيان وجه الاستشهاد بها.
- ٧- توثيق أقوال العلماء من كتبهم ما أمكن ذلك.
- ٨- تفسير الألفاظ الغريبة التي تحتاج إلى تفسير.
- ٩- ترجمة الأعلام غير المشهورين.
- ١٠- الالتزام بعلامات الترقيم، وضبط ما يحتاج إلى ضبطه، والالتزام بقواعد الإملاء الحديثة.
- ١١- تذييل البحث بالفهارس العلمية على النحو المبين في الخطة.

كلمة الشكر والتقدير

أَحْمَدُ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَأَشْكُرُهُ عَلَى أَنْ يَسَّرَ لِي إِكْمَالَ هَذَا الْبَحْثِ، فَلَهُ الْحَمْدُ كُلُّهُ، وَلَهُ الشُّكْرُ كُلُّهُ، وَأُثْنِي عَلَيْهِ الْخَيْرَ كُلُّهُ، فَلَهُ الْفَضْلُ وَالنِّعْمَةُ وَالثَّنَاءُ الْجَمِيلُ الْحَسَنُ، اللَّهُمَّ لَا أَحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ.

وبعد شكر الله أتقدم بالشكر والعرفان لهذه دولة التوحيد وعلى القائمين عليها. وأشكر لهذه الجامعة المباركة مُثَلَّةً بالقائمين عليها على ما يبذلونه لخدمة الإسلام وأبناء المسلمين من مختلف أقطار العالم فجزاهم الله خير الجزاء، وأن يجعل ذلك في ميزان حسناتهم فإنه سبحانه تعالى ولي ذلك والقادر عليه.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لشيخِي وأستاذِي فَضِيلُهُ دكتور إبراهيم بن صالح العوفي - حفظه الله - المشرف على هذه الرسالة على ما بذله من وقته وجهده، وسعة صدره وحسن توجيهه، فأسأل الله أن يُبارك في علمه، وعمله، ويجزيه عني خير الجزاء، ويُبارك فيه، وفي عقبه، ويجعل ما قدمه لي في ميزان حسناته.

وأَتَقَدَّمُ بالشكر الجزيل لشيخين الكرمين الفاضلين؛ شيخِي: الأستاذ دكتور عبدالفتاح حبيب، وشيخي دكتور ناجي محمدو عبد الجليل - وفقهما الله - على تفضُّلِهما لمناقشة بحثي وتقويمهما، فأسأل الله أن يُبارك في علمهما، ويجزيهما عني خير الجزاء، ويجعل هذا في موازين حسناتهما.

ولا أنسى في هذا المقام أن أتقدم بالشكر للقائمين على كلية اللغة العربية، وعلى رأسهم عميدها ووكيلها، ورئيس قسم اللغويات ولكل مشايخي وأساتذتي الذين تتلمذت عليهم في هذه الجامعة المباركة، فجزاهم الله عني خير الجزاء. وأشكر كل من أعانني في إنجاز هذه الرسالة سائلاً الله العليّ القدير أن يجزيهم الجزاء الحسن.

هذا وقد بذلتُ جُهدِي في إنجاز هذا العمل، فما كان فيه من صوابٍ فمن الله وحده لا شريك له، فله الحمد والمنة، وما كان فيه من خطأ أو زللٍ فهو من عملٍ بشريٍّ، لا كمال إلا لله عز وجل، وصلى الله وسلم على نبينا محمدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين.

تمهيد : الإمام مالك وكتابه الموطأ بإيجاز

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : الإمام مالك : حياته وآثاره.

المبحث الثاني : الموطأ وقيمته الدينية والعلمية بإيجاز.

المبحث الأول : الإمام مالك : حياته وآثاره.

وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : اسمه ولقبه وكنيته ومولده ووفاته .

المطلب الثاني : نشأته العلمية وشيوخه وتلامذته .

المطلب الثالث : مكانته العلمية وآثاره .

المطلب الأول: اسمه، ولقبه، وكنيته، ومولده، ووفاته

اسمه: هو الإمام مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو بن الحارث بن غيمان بن خثيل بن عمرو بن الحارث، ذو أصبح الأصبحي الحميري^(١)، وأمه هي: عالية بنت شريك الأزدية^(٢).

لقبه وكنيته: هو الحافظ، فقيه الأمة، شيخ الإسلام، إمام دار الهجرة، إمام الحرمين، أبو عبد الله الأصبحي المدني رَحِمَهُ اللهُ.

مولده ووفاته:

مولده: اختلفت الروايات في السنة التي ولد فيها الإمام مالك رَحِمَهُ اللهُ ثلاث وتسعين. وهو العام الذي توفي فيه أنس بن مالك رَضِيَ اللهُ عَنْهُ خادم رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، في خلافة سليمان بن عبد الملك بن مروان^(٣)، ومولده رَحِمَهُ اللهُ كان بذي المروة، وهي تقع على قرابة ثلاثمائة كيلو شمال المدينة^(٤).

وفاته: مرض الإمام مالك رَحِمَهُ اللهُ لاثنتين وعشرين يوماً، وتوفي رَحِمَهُ اللهُ صبيحة يوم الأحد في الرابع عشر من شهر ربيع الأول سنة ١٧٩ هـ، ودفن بالبقيع^(٥).

(١)- ينظر: الطبقات الكبرى، لابن سعد: ٤/٤٦٥، وفيات الأعيان: ٤/١٣٥، مقدمة الموطأ برواية يحيى بن يحيى الليثي: ٥.

(٢)- ينظر: ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، للقاضي عياض: ١/١٠٤، تذكرة الحفاظ: ١/٢٠٧، سير أعلام النبلاء: ٨/٤٨.

(٣)- تذكرة الحفاظ: ١/٢١٢.

(٤)- ترتيب المدارك للقاضي: ١/١١٥.

(٥)- ينظر: مقدمة الموطأ برواية يحيى بن يحيى الليثي: ٥، الوفيات لابن القسنطيني: ١/١٤٣، وتذكرة الحفاظ: ١/٢٠٨، وفيات الأعيان: ٤/١٣٥.

المطلب الثاني: نشأته العلمية، وشيوخه، وتلامذته:

نشأته العلمية: ترعرع الإمام مالك رَحِمَهُ اللهُ في بيت اشتغل بعلم الحديث ورواية الأثر، فنهل من مناهل العلم منذ الطفولة والصغر، وأول من وجهه إلى كتاب بني تيم أمه فحفظ القرآن، وبعد حفظه للقرآن اتجه إلى دراسة الشريعة، والتي تشمل السنة والآثار، وفي أول الأمر اتصل بعبد الرحمن بن أبي ربيعة، ثم يحضر حلقات الآخرين، وشرع في صون ورفاهية وتحمل وطلب العلم، وكان أبوه وأعمامه من كبار علماء التابعين^(١).

ثم توجه إلى الأخذ من الينابيع الأخرى، وقد وجد بغيته في نافع مولى ابن عمر، فجالسه وأخذ عنه علماً كثيراً^(٢)، وكان مالك يقود نافعاً من منزله إلى المسجد، وكان قد كُف بصره، فيسأله فيحدثه.

قال مالك: كنت آتي نافعاً مولى ابن عمر، وأنا يومئذ غلام. . . وكنت آتي ابن هرمز بكرة، فما أخرج من بيته حتى الليل^(٣).

شيوخه: أخذ مالك عن عدد كبير من التابعين، وتابعيهم ممن اختاره وارتضى فقهه، وقيامه بحق الرواية وشروطها، وخلصت الثقة به، وترك الرواية عن أهل دين وصلاح لا يعرفون الرواية^(٤).

وكان مالك رَحِمَهُ اللهُ أول من انتقى الرجال من الفقهاء بالمدينة، وأعرض عمن ليس بثقة في الحديث ولم يكن يروي إلا ما صح ولا يحدث إلا عن ثقة مع الفقه والدين والفضل

(١)- ينظر: الثقات لابن حبان: ٤٥٩/٧، مقدمة الموطأ برواية يحيى بن يحيى الليثي: ٥، وسير أعلام النبلاء للذهبي: ١٥٦/٧، ٤٩/٨، تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني: ٥/١٠.

(٢)- ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي: ١٥٦/٧، ٥٤/٨.

(٣)- ينظر: أعلام النبلاء، للذهبي: ١٥٦/٧.

(٤)- ينظر: تهذيب الأسماء واللغات: ٧٨/٢.

والنسك^(١).

أخذ الإمام مالك - رحمه الله - القراءة عرضاً عن نافع بن أبي نعيم، وسمع الزهري ونافعاً مولى ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وأخذ عن سعيد المقبري، وعامر بن عبد الله بن الزبير، وابن المنكدر، وعبد الله بن دينار^(٢).

تلامذته: كانت مجالس تدريس الإمام مالك رَحِمَهُ اللَّهُ عامرة بالعلم والنفعة والفائدة، وكان الفقهاء يرحلون إلى حلقاته من كل ناحية، لينهلوا من ينابيع علمه وفقهه، ومن أشهر تلامذته: السفينان: الثوري وابن عيينة، والأوزاعي، والليث بن سعد، والحمادان: ابن زيد وابن سلمة.

وروى عنه يحيى بن سعيد الأنصاري، ومحمد بن مسلم الزهري - وهما من شيوخه، وشعبة بن الحجاج، وعبد الله بن المبارك، والشافعي، وعبد الله بن وهب، وعبد الرحمن بن مهدي، وقتيبة بن سعيد البغلاني، وورقاء بن عمرو، وخلاتق آخرون^(٣).

(١) - ينظر: الثقات لابن حبان: ٤٥٩/٧، وسير أعلام النبلاء، للذهبي: ٤٩/٨،

(٢) - ينظر: تذكرة الحفاظ للذهبي: ١٥٤/١، وفيات الأعيان: ١٣٥/٤.

(٣) - ينظر: تهذيب الأسماء واللغات: ٧٥/٢، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام: ٧١٩/٤.

المطلب الثالث: مكانته العلمية وأثاره:

مكانته العلمية: أجمع العلماء على إمامته، وجلالته، وعظم سيادته، وتبجيله، وتوقيره، والإذعان له في الحفظ والتشيت، وتعظيم حديث رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وهؤلاء طائفة من العلماء الذين أثنوا عليه:

- قال أبو حاتم: مالك ثقة، وهو إمام أهل الحجاز، وهو أثبت أصحاب الزهري^(١).
- وقال الشافعي: إذا جاء الأثر، فمالك النجم.
- وقال أيضا: لولا مالك وسفيان، يعني ابن عيينة، لذهب علم الحجاز، وكان مالك إذا شك في شيء من الحديث تركه كله.
- وقال أيضا: مالك معلمي، وعنه أخذنا العلم^(٢).
- وروى ابن أبي حاتم، عن عبد الرحمن بن مهدي قال: "أئمة الناس في زمانهم أربعة: سفيان الثوري بالكوفة، ومالك بالحجاز، والأوزاعي بالشام، وحماة بن زيد بالبصرة"^(٣).
- يقول الذهبي: "ولم يكن بالمدينة عالم من بعد التابعين يشبه مالكا في العلم، والفقه، والجلالة، والحفظ".
- ويقول أيضا: "وطلب مالك العلم وهو ابن بضع عشرة سنة، وتأهل للفتيا وجلس للإفادة وله إحدى وعشرون سنة، وحدث عنه جماعة وهو حيي شاب طري، وقصده طلبة العلم من الآفاق في آخر دولة أبي جعفر المنصور وما بعد ذلك، وازدحموا عليه في خلافة الرشيد إلى أن مات"^(٤).

(١)- ينظر: تهذيب الأسماء واللغات: ٧٦/٢، وفيات الأعيان: ١٣٥/٤، وسير أعلام النبلاء، للذهبي:

١٥٦/٧، تهذيب التهذيب: ٧/١٠، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام: ٧١٩/٤.

(٢)- ينظر: تهذيب الأسماء واللغات: ٧٦/٢، وفيات الأعيان: ١٣٥/٤، تهذيب التهذيب: ٨/١٠.

(٣)- ينظر: تهذيب الأسماء واللغات: ٧٧/٢، وفيات الأعيان: ١٣٥/٤، وسير أعلام النبلاء، للذهبي:

١٥٦/٧.

(٤)- ينظر: سير أعلام النبلاء، للذهبي: ١٥٦/٧.

آثاره العلمية:

لمالك رَحِمَهُ اللهُ مؤلفات لها قدر ومكانة، ومنها:

- رسالة في القدر، كتبها إلى ابن وهب، وإسنادها صحيح.
- وله مؤلف في علم النجوم ومنازل القمر، رواه سحنون، عن ابن نافع الصائغ، عنه مشهور.
- وله رسالة في الأقضية، رواية محمد بن يوسف بن مطروح، عن عبد الله بن عبد الجليل.
- وله رسالة إلى أبي غسان محمد بن مطرف.
- وله جزء في التفسير: يرويهِ خالد بن عبد الرحمن المخزومي، يرويهِ القاضي عياض، عن أبي جعفر أحمد بن سعيد، عن أبي عبد الله محمد بن الحسن المقرئ، عن محمد بن علي المصيصي، عن أبيه، بإسناده^(١).

(١) - ينظر: تهذيب الأسماء واللغات: ٧٨/٢، وفيات الأعيان: ١٣٧/٤، وسير أعلام النبلاء للذهبي: ١٧٥/٧، وتهذيب التهذيب: ١٣/١٠، وتاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام: ٧٢٢/٤.

المبحث الثاني : الموطأ وقيمته الدينية والعلمية بإيجاز،

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: سبب تأليفه ومنهج الإمام مالك فيه.

المطلب الثاني: قيمته الدينية والعلمية.

المطلب الأول: سبب تأليفه ومنهج الإمام مالك فيه:

سبب تأليفه: يذكر في سبب تأليفه أمران:

الأول: ألفه بأمر من الخليفة المنصور؛ لما قال أبو مصعب؛ إن أبا جعفر قال لمالك: ضع للناس كتاباً أحملهم عليه^(١).

وقال خالد بن نزار الأيلي: بعث المنصور إلى مالك حين قدم المدينة، فقال: إن الناس قد اختلفوا بالعراق، فضع كتاباً نجتمعهم عليه، فوضع (الموطأ)^(٢).

الثاني: أن أول من عمل الموطأ عبد العزيز بن الماجشون^(٣): عمله كلاماً من غير حديث، فلما رآه مالك قال: ما أحسن ما عمل، ولو كنت أنا لبدأت بالآثار، ثم شددت ذلك بالكلام. ثم عزم على تنصيف الموطأ^(٤).

وفي رواية أن المنصور قال له: يا أبا عبد الله ضع هذا العلم، ودون كتاباً، وجنب فيه شذائد عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ورخص عبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وشواذ عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا واقصد أواسط الأمور وما أجمع عليه الصحابة والأئمة.

وفي رواية أنه قال له: اجعل هذا العلم علماً واحداً. فقال له: إن أصحاب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تفرقوا في البلاد فأفتى كل في مصره بما رأى فلاهل المدينة قول ولأهل العراق قول تعدوا فيه طورهم. فقال: أما أهل العراق فلست أقبل منهم صرفاً ولا عدلاً وإنما العلم علم أهل المدينة فضع للناس العلم^(٥).

(١)- ترتيب المدارك وتقريب المسالك: ٩١/٢.

(٢)- سير أعلام النبلاء: ١١١/٨.

(٣)- هو أبو عبد الله عبدالعزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون من فقهاء المدينة ورواة الحديث عند أهل السنة والجماعة، وتوفي في بغداد عام: ١٦٤هـ، ينظر: سير أعلام النبلاء: ١١٥/٣.

(٤)- ينظر: ترتيب المدارك وتقريب المسالك: ٩١/٢، والديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، لابن فرحون: ١٢٣/١.

(٥)- ينظر: الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، لبرهان الدين اليعمري: ١١٨/١.

منهج الإمام مالك فيه:

اتبع الإمام مالك رَحْمَةُ اللَّهِ فِي مَوْطِئِهِ الْمَنْهَجَ التَّالِي:

- لم يقدم رحمه الله لكتابه بمقدمة.
- رتب كتابه وفق ترتيب الكتب الفقهية، فبدأ بوقوت الصلاة، وختم الكتاب بذكر أسماء النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.
- ذكر الأبواب مندرجة تحت كل كتاب، وأورد تحت كل باب عددًا من الأحاديث والآثار، ثم عقب بآرائه.
- جعل مادة الكتاب منتقاة من الأحاديث الصحيحة، التي رواها عنه أهل العلم في كتبهم بعد ذلك بأسانيدهم المتصلة.
- يعد الموطأ أول مؤلف في تاريخ الإسلام تناقلته الأجيال منذ تأليفه إلى الآن، وقد ثبتت نسبته إلى صاحبه الإمام مالك. وهو من أقدم الكتب المدونة في الفقه الإسلامي؛ فهو يجمع بين الحديث والفقه، حيث يذكر الأحاديث الواردة في المسألة الواحدة، ثم ذكر عمل أهل المدينة، وبعدها عرض لآراء الصحابة والتابعين، ثم ساق رأيه مبينا ومرجحا.
- يبدأ بذكر الأحاديث المرفوعة في كل باب، ثم يذكر بعدها الموقوفات والبلاغات والآثار، ثم يعلق عليه، وبوّبه على أبواب الفقه؛ فأحسن ترتيبه وتبويبه، فكان كتابًا حديثيًا فقهيًا جمع بين الأصل والفرع؛ وهو أول تدوين يعتبر في الحديث والفقه^(١).

(١) - ينظر: مقدمة الموطأ، مؤسسة زايد - أبو ظبي - الإمارات، ط ١: ٨٣/١.

المطلب الثاني: القيمة الدينية والعلمية.

ألف الإمام مالك كتابه الموطأ، وكان يعتبر أصح كتاب بعد كتاب الله قبل تصنيف الصحيحين، كما قال عبد الرحمن بن مهدي: "لا أعلم من علم الإسلام بعد القرآن أصح من موطأ مالك"^(١).

وقد وضع الله القبول لكتابه، فقد رواه عنه أكثر من ألف رجل، وقد شهد لفضله الأئمة الجهابذة.

- قال الإمام الشافعي: "ما على ظهر الأرض بعد كتاب الله أكثر صواباً من موطأ مالك"^(٢).

- وقال الإمام أحمد لما سئل عن موطأ الإمام مالك: "ما أحسنه لمن تدين الله به"^(٣).

- وقال ابن وهب: "من كتب موطأ مالك فلا عليه أن لا يكتب من الحرام والحلال شيئاً"^(٤).

ليست هذه النقول التي أوردتها إلا القليل مما قيل في الإمام مالك بن أنس رَحِمَهُ اللهُ: في علمه وفقهه وضبطه وعدالته وورعه وتقواه وحبّه الشديد لرسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، و(الموطأ) كتاب ذائع الذكر منتشر بين أيدي الناس.

وأما منزلته بين الكتب السنة؛ فمنهم من قدّمه على الصحيحين، وهم كثير من علماء المالكية، ومنهم: أبو بكر بن العربي صاحب أحكام القرآن، وصاحب "عارضة الأحوذى" وغيرها من الكتب، قدّم موطأ مالك على الصحيحين.

(١)- ترتيب المدارك وتقريب المسالك للقاضي عياض: ١ / ٥٩.

(٢)- كشف المغطا في فضل الموطأ لابن عساكر: ٣٥.

(٣)- ترتيب المدارك وتقريب المسالك، للقاضي عياض: ١ / ٦٠، كشف المغطا في فضل الموطأ: ٤١.

(٤)- ترتيب المدارك وتقريب المسالك للقاضي عياض: ١ / ٥٩.

ومنهم من جعله في منزلة الصحيحين، وممن فعل ذلك مُغلطاي بن قليج العالم المملوكي الشهير^(١). حيث ذهب إلى أن كتاب (الموطأ) في مرتبة الصحيحين، وانتقد ابن الصلاح لها ذكر أن أول من ألف في الصحيح المجرد البخاري، إذ تعقبه عليه بأنه قد سبقه إلى ذلك مالك بن أنس.

ولا شك أن لكتاب مالك فضل سبق، وله هبة في القلوب كما قال الحافظ الذهبي: "وَإِنَّ (لِلْمَوْطَأِ) لَوْقَعًا فِي النُّفُوسِ، وَمَهَابَةً فِي الْقُلُوبِ لَا يُؤَاوِزُهَا شَيْءٌ"^(٢).

(١)- هو: علاء الدين أبو عبد الله مُغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري الحنفي، ولد بالقاهرة. وسمع بها جملة من مشايخ عصره، ورحل إلى دمشق، فسمع بها على شيوخ العصر، وبرع في الحديث والأنساب. وولي التدريس بعدة مدارس بمصر منها المدرسة الظاهرية، صرف جل عنايته لدراسة المؤلفات السابقة ونقدها، وأولع بالرد والاستدراك عليها. ومن تصانيفه: (شرح البخاري) عشرون مجلداً، و(الإشارة) في السيرة النبوية، و(الزهر الباسم في سيرة أبي القاسم) و(جمع أوهام التهذيب) غيرها. وتوفي: ٧٦٢هـ . ينظر: طبقات الحفاظ للسيوطي: ٥٣٨.

(٢)- سير أعلام النبلاء: ١٨ / ٢٠٣، مصادر السنة ومناهج مصنفاتها للدكتور حاتم الشريف: ١٩.

الفصل الأول : حروف النفي العاملة

وتحتة ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : عملها النصب .

المبحث الثاني : عملها الجزم .

المبحث الثالث : عملها عمل (إن) .

المبحث الأول: عملها النصب:

لن النافية:

- وردت (لن) النافية العاملة النصب في موطأ الإمام مالك في أكثر من موضع، ومنها:
- ١- عَنْ أَبِي قَتَادَةَ بْنِ رُبَيْعٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: "الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ مِنَ اللَّهِ وَالْخُلُمُ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَإِذَا رَأَى أَحَدُكُمْ الشَّيْءَ يَكْرَهُهُ، فَلْيَنْفُتْ عَنْ يَسَارِهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ إِذَا اسْتَيْقَظَ، وَلْيَتَعَوَّذْ بِاللَّهِ مِنْ شَرِّهَا، فَإِنَّهَا لَنْ تَضُرَّهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ"^(١).
 - ٢- عَنْ مَالِكٍ؛ أَنَّهُ بَلَغَهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "تَرَكْتُ فِيكُمْ أَمْرَيْنِ، لَنْ تَضِلُّوا مَا تَمَسَّكْتُمْ بِهِمَا: كِتَابَ اللَّهِ، وَسُنَّةَ نَبِيِّهِ"^(٢).
 - ٣- عَنْ خَوْلَةَ بِنْتِ حَكِيمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "مَنْ نَزَلَ مَنْزِلًا، فَلْيَقُلْ: أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَّاتِ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ، فَإِنَّهُ لَنْ يَضُرَّهُ شَيْءٌ حَتَّى يَرْتَحِلَ"^(٣).
 - ٤- عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "لَنْ يَبْقَى بَعْدِي مِنَ النَّبُوَّةِ إِلَّا الْمُبَشِّرَاتُ"، قَالُوا: وَمَا الْمُبَشِّرَاتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: "الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ يَرَاهَا الرَّجُلُ الصَّالِحُ، أَوْ تُرَى لَهُ جُزْءٌ مِنْ سِتَّةٍ وَأَرْبَعِينَ جُزْءًا مِنَ النَّبُوَّةِ"^(٤).
 - ٥- عَنْ مَالِكٍ؛ أَنَّهُ بَلَغَهُ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "اسْتَقِيمُوا، وَلَنْ تُحْصُوا، وَاعْمَلُوا، وَخَيْرُ أَعْمَالِكُمُ الصَّلَاةُ، وَلَا يُحَافِظُ عَلَى الْوُضُوءِ إِلَّا مُؤْمِنٌ"^(٥).

(١)- الموطأ: ٥١٥، رقم الحديث ١٧٨٤، كتاب الرؤيا، باب ما جاء في الرؤيا.

(٢)- الموطأ: ٤٨٧، رقم الحديث: ١٦٦٢، كتاب القدر، باب النهي عن القول بالقدر.

(٣)- الموطأ: ٥٢٦، رقم الحديث ١٨٣٠، كتاب الاستئذان والتشميت والصور والتماثيل وغيرها،

باب ما يؤمر به من الكلام في السفر.

(٤)- الموطأ: ٥١٥، رقم الحديث ١٧٨٣، كتاب الرؤيا، باب ما جاء في الرؤيا.

(٥)- الموطأ: ٢٣، رقم الحديث: ٦٨، كتاب الطهارة باب جامع الوضوء.

الدراسة

لن النافية:

لن: حرف نفي، ونصب، واستقبال^(١).

- أي: لن حرف بسيط لا تركيب فيها، ولا ابدال.

- وتنفي معناه في الزمن المستقبل، بعد أن كان صالحاً بدلالته على الحال والاستقبال، وإن كان في اللفظ باقياً على احتمال له للحال والاستقبال من غير أن يدوم، ويستمر، ولا تفيد النفي الدائم المستمر في المستقبل^(٢)، نحو: قوله تعالى: ﴿لَقَالُوا لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَنكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾^(٣).

ومن شواهد ذلك ما وردت في الأحاديث السابقة، وفي قوله عليه الصلاة والسلام: "مَنْ نَزَلَ مَنْزِلًا، فَلْيُقْل: أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَّاتِ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ، فَإِنَّهُ لَنْ يَضُرَّهُ شَيْءٌ حَتَّىٰ يَرْجُلَ"^(٤).

- ونصب، إذا دخلت على المضارع فإنها تنصبه.

أصل كلمة (لن):

للنحاة في أصلها ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: يرى الخليل^(٥) والكسائي^(٦): إنها مركبة من (لا أن)، أي: من (لا)

(١)- ينظر: الكتاب: ٥/٣، والمقتضب: ٦/٢، وشرح المفصل للزمخشري: ٢٢٥/٤، وشرح التسهيل: ١٤/٤، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ١٣٦/٤، والتصريح: ٣٦٧/٢، شرح الأشموني لألفية ابن مالك: ٧٧٨/٣.

(٢)- ينظر: شرح المفصل للزمخشري: ٢٢٥/٤، وشرح التسهيل: ١٤/٤، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ١٣٦/٤، والتصريح: ٣٦٧/٢، شرح الأشموني لألفية ابن مالك: ٧٧٨/٣.

(٣)- طه من الآية: ٩١.

(٤)- الموطأ: ٥٢٦، رقم الحديث ١٨٣٠، كتاب الاستئذان والتشميت والصور والتماثيل وغيرها، باب ما يؤمر به من الكلام في السفر.

(٥)- ينظر: كتاب العين: ٣٥٠/٨، والكتاب: ٥/٣، والمقتضب: ٦/٢.

(٦)- ينظر: شرح المفصل للزمخشري: ٢٢٥/٤، وشرح التسهيل: ١٥/٤، وجمع الهوامع: ٢٨٦/٢.

النافية و (أن) الناصبة للفعل المضارع، وهما يشتركان في الدلالة على المستقبل، لذلك كثر استعمالها فحذفت الهمزة تخفيفاً، فالتقت ألف (لا) ونون (أن)، وهما ساكنتان، فحذفت الألف من (لا) لالتقاء الساكنين، فخلطت اللام بالنون، فأصبح (لن)، كما قالوا: وَيُلْمُهُ، الأصل فيه (وَيُلْ أُمُّهُ). والحامل لهما على ذلك، قرئهما في اللفظ من: (لا أن)، ووجود المعنى (لا) وهو النفي، والتخليص للاستقبال^(١).

يقول الخليل: "أما (لن) فهي: لا أن، وصلت لكثرتها في الكلام، ألا ترى أنها تشبه في المعنى (لا)، ولكنها أوكدة. . . وأوكدت النفي بلن فكانت أوكدة من (لا)^(٢). ١. هـ

وقد جاءت على الأصل في الضرورة في قول الشاعر:

يُرْجِي الْمَرْءُ مَا لَا أَنْ يُلَاقِي وَتَعْرِضُ دُونَ أَبْعَدِهِ الْخُطُوبُ^(٣)

والأصل: لن يلاقي، ولكنها جاءت على الأصل^(٤).

المذهب الثاني: ويرى الفراء: أن الأصل في (لن) و(لم): (لا)؛ فأبدلوا ألف (لا) نوناً، وجحدوا بها المستقبل من الأفعال ونصبوه بها، وأبدلوا ألف (لا) ميماً، ونفوا بها المستقبل الذي معناه ماضٍ، وجزموه بها^(٥).

(١)- ينظر: الكتاب: ٥/٣، والمقتضب: ٦/٢، وشرح كتاب سيويه: ١٩٢/٣، والتعليقة لأبي علي الفارسي: ١٢٧/٢، وشرح المفصل للزمخشري: ٢٢٥/٤، وشرح التسهيل: ١٥/٤، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٢٨٦/٢.

(٢)- كتاب العين: ٣٥٠/٨.

(٣)- البيت من الوافر، نسبه لجابر رألان الطائي وهو شاعر الجاهلي، في شرح الكافية للرضي: ٣٨/٤، وشرح شواهد المغني: ٨٥ / ١، وبلا نسبة في والجنى الداني: ٢١٠، ومغني اللبيب عن كتب الأعراب: ٦٧٩/٢، والتصريح: ٣٥٩/٢، الأشباه والنظائر: ١٨٨ / ٢، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ١ / ١٢٥.

(٤)- ينظر: شرح الكافية للرضي: ٣٨/٤.

(٥)- ينظر: المقتضب: ٦/٢، وشرح المفصل للزمخشري: ٢٢٦/٤، وشرح التسهيل: ١٥/٤، والجنى الداني: ٢٧٤، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٢٨٦/٢.

وردّ على الفراء بأن إبدال الألف نوناً خلاف الأصل، وحمل على ما لا نظير له في العربية، إذ الأصل إبدال النون ألفاً كإبدال نون التوكيد الخفيفة ألفاً حال الوقف عليها^(١)، كما في قوله تعالى: ﴿كَلَّا لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾^(٢)، وفي قوله تعالى: ﴿لَنَسْجَنَ وَلَيَكُونَنَّ مِنَ الصَّغِيرِينَ﴾^(٣).

المذهب الثالث: يرى الجمهور، وسيبويه أنها حرف بسيط، لا تركيب فيها ولا إبدال، لأن الأصل في الحروف عدم التصرف، لأنها لو كانت مركبة من (لا) و(أن) المصدرية ل بقي لها حكم (أن) المصدرية، و(أن) المصدرية لا يتقدم معمول معمولها عليها، وليس أصلها (لا)، فأبدلت الألف نوناً ووجدوا بها المستقبل من الأفعال ونصبوه بها - كما يزعمه الفراء^(٤) - وهذا خلاف الأصل^(٥).

ردّ الجمهور:

- إنه لو كان أصلها (لا أن) على ما يقول الخليل، لم يجوز تقديم معمول معمولها عليها، وهو جائز في قوله: زيدا لن أضرب، ولو كان أصلها (لا أن) لا يجوز هذا، هذا يدل على عدم تركيبها^(٦).

ويقول السيرافي: "إذا قلنا: لن أضرب زيدا، كان كلاماً كاملاً تاماً لا يحتاج إلى إضمار شيء، وإذا قلنا: لا أن أضرب زيدا، لم يتم الكلام؛ لأن (أن) وما بعدها من الفعل والمفعول

(١) - ينظر: شرح المفصل للزمخشري: ٢٢٦/٤، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٢٨٦/٢.

(٢) - العلق من الآية: ١٥.

(٣) - يوسف من الآية: ٢٩.

(٤) - ينظر رأيه في المقتضب: ٦/٢.

(٥) - ينظر: الكتاب: ٥/٣، الأصول في النحو: ١٤٧/٢، وشرح المفصل للزمخشري: ٢٢٥/٤، وشرح التسهيل: ١٥/٤، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٢٨٦/٢، وشرح الأشموني لألفة ابن مالك: ١٧٩/٣.

(٦) - ينظر: الكتاب: ١٢٦/١، وشرح كتاب سيبويه: ١٩٣/٣، وشرح المفصل للزمخشري: ٢٢٦/٤، وشرح التسهيل: ١٥/٤.

بمنزلة اسم واحد، والاسم الواحد إذا وقع بعد (لا) احتاج معه إلى خبر، فليس لفظ (لن) وفقاً للفظ (لا أن)، ولا معناها وفقاً لمعناها، فما الذي أوجب أنها هي؟^(١) ١.١.هـ

ويقول ابن مالك: "والمختار غير مركب، لأن التركيب على خلاف الأصل، فلا نقبل دعواه إلا بدليل، ولا دليل، ولأن (لن) مع الفعل والفاعل كلام تام، فلو كان أصلها: (لا أن) لكان كلاماً تاماً بالمفرد، وهو محال"^(٢) ١.١.هـ

- لا يوجد دليل من العرب في نظم أو نثر، فلو كان أصلها (لا أن) لسمع ذلك منهم في المنظوم أو المنثور، وأما الذي استدل به الخليل من قوله:

يُرْجَى الْمَرْءُ مَا لَا أَنْ يُلَاقِي وَتَعْرِضُ دُونَ أَبْعَدِهِ الْخُطُوبُ^(٣)

فقد وردت بروايات مختلفة.

والراجع فيها: (ما إن لا يُلاقِي) بتقديم (إن) وكسر همزتها على (لا) النافية^(٤).

- وأن اللفظ متى جاءنا على صفة ما، وأمكن استعمال معناه، لم يجوز أن يعدل عن ظاهره إلى غيره من غير ضرورة تدعو إلى ذلك، فلما وجدنا أن معناها مفهوم بنفس لفظها، لم يجوز أن ندعي أن أصلها شيء آخر من غير حجة قاطعة، ولا ضرورة^(٥).

- ويدل على ضعف قول الخليل: أنه لا يجوز أن يلي (لن) الماضي، وأنّ (أن) يليها الماضي، فعلمنا أن حكم (أن) ساقط، وأن (لن) حرف قائم بنفسه وضع للفعل المستقبل. والراجع قول الجمهور للأدلة التي ذكرها النحاة، وأيضاً مثل هذا الاختلافات ليس له فائدة في مجال الدرس النحوي، لأن الفعل الذي بعدها لا يتأثر بكونها بسيطة أو مركبة^(٦).

(١)- شرح كتاب سيبويه: ١٩٣/٣.

(٢)- شرح التسهيل لابن مالك: ١٥/٤.

(٣)- البيت من الوافر، نسبه لجابر رألان الطائي وهو شاعر الجاهلي، في شرح الكافية للرضي: ٣٨/٤، وشرح شواهد المغني: ١ / ٨٥، وبلا نسبة في والجنى الداني: ٢١٠، ومغني اللبيب عن كتب الأعراب: ٢ / ٦٧٩، والتصريح: ٢ / ٣٥٩، الأشباه والنظائر: ٢ / ١٨٨، وجمع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ١ / ١٢٥.

(٤)- ينظر: شرح كتاب سيبويه: ١٩٣/٣.

(٥)- ينظر: شرح كتاب سيبويه: ١٩٣/٣، وعلل النحو لابن الوراق: ١٩٣، وأسرار العربية: ٣٣٠.

(٦)- ينظر: أسرار العربية: ٣٣١.

عملها:

إنها تختص بالدخول على الفعل المضارع وتخلصه للمستقبل، وتنصبه^(١)، والفعل الذي يقع بعدها لا يخلو من أمرين:

الأول: إذا لم يكن الفعل من الأفعال الخمسة، تنصبه، وعلامة النصب الفتحة^(٢)، ومثال ذلك كما ورد في الأحاديث السابقة وفي قوله عليه الصلاة والسلام: "الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ مِنَ اللَّهِ وَالْحُلُمُ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَإِذَا رَأَى أَحَدُكُمْ الشَّيْءَ يَكْرَهُهُ، فَلْيَنْفُثْ عَنْ يَسَارِهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ إِذَا اسْتَيْقَظَ، وَلْيَتَعَوَّذْ بِاللَّهِ مِنْ شَرِّهَا، فَإِنَّهَا لَنْ تَضُرَّهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ"^(٣).

حيث دخلت (لن) النافية على المضارع (تضره) فنصبته، وعلامة نصبه الفتحة، لأنه ليس من الأفعال الخمسة.

الثانية: إذا كان الفعل المضارع من الأفعال الخمسة، فنصبه بحذف النون^(٤).

ومن شواهد ذلك ما ورد في قوله عليه الصلاة والسلام: "اسْتَقِيمُوا، وَلَنْ تُحْصُوا، وَاعْمَلُوا، وَخَيْرُ أَعْمَالِكُمُ الصَّلَاةُ، وَ لَا يُحَافِظُ عَلَى الْوُضُوءِ إِلَّا مُؤْمِنٌ"^(٥).

حيث دخلت (لن) النافية على المضارع، ونصبه بحذف النون، لأنه من الأفعال الخمسة.

(١)- ينظر: الكتاب: ٥/٣، والمقتضب: ٦/٢، وشرح المفصل للزمخشري: ٢٢٥/٤، وشرح التسهيل: ١٤/٤، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ١٣٦/٤، والتصريح: ٣٦٧/٢، شرح الأشموني لألفية ابن مالك: ٧٧٨/٣.

(٢)- ينظر: اللمع في العربية: ١٢٥، وملحة الإعراب للحريزي: ٧٨، واللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ: ٨٦٣/٢.

(٣)- الموطأ: ٥١٥، رقم الحديث ١٧٨٤، كتاب الرؤيا، باب ما جاء في الرؤيا.

(٤)- ينظر: اللمع في العربية: ١٢٥، وملحة الإعراب للحريزي: ٧٨، واللمحة في شرح الملحة: ٨٦٣/٢.

(٥)- الموطأ: ٢٣، رقم الحديث: ٦٨، كتاب الطهارة باب جامع الوضوء.

الفصل بين (لن) والفعل المنصوب:

العرب يتوسعون في بعض الأشياء ما لا يتسعون في غيرها، ومن هذا جاء في الضرورة الشعرية الفصل بين ناصب الفعل (لن) والفعل، كأنهم شبَّهوا (لن) ب(إنَّ)، حيث جاز الفصل بين (أَنَّ) واسمها بالظرف كما ورد في قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةٌ لِّأُولِي الْأَبْصَارِ﴾^(١)، كذلك شبَّهت (لن) مع الضرورة بها، ففصل بينها وبين منصوبها بالظرف^(٢).

ومنه قول الشاعر:

لَنْ مَا رَأَيْتُ أَبَا يَزِيدَ مُقَاتِلًا أَدَعَ الْقِتَالَ وَأَشْهَدَ الْهَيْجَاءَ^(٣)

والأصل: لَنْ أَدَعَ الْقِتَالَ مَا رَأَيْتُ أَبَا يَزِيدَ مُقَاتِلًا، ولكنه شبَّه (لن) مع الضرورة بأنَّ، ففصل بينها وبين منصوبها بالظرف؛ الذي هو "ما رأيت أبا يزيد" أي: مدة رؤيتي. يقول ابن عصفور: "يجوز الفصل بين الحروف التي لا يليها إلا الفعل في سعة الكلام وبين الفعل" - فساق هذا البيت - ثم قال: "يريد: لَنْ أَدَعَ الْقِتَالَ وَأَشْهَدَ الْهَيْجَاءَ مَا رَأَيْتُ أَبَا يَزِيدَ مُقَاتِلًا، ففصل بين (لن) والفعل المتصل بها"^(٤).

خروج (لن) من النفي إلى الدعاء:

اختلف النحاة في هذه المسألة إلى قولين:

القول الأول: تأتي (لن) للدعاء، قياسًا على (لا)^(٥)، كما ورد في قول الشاعر:

(١) - آل عمران من الآية : ١٣ .

(٢) - ينظر: الخصائص: ٤١٣/٢، ومغني اللبيب عن كتب الأعراب: ٦٨٦ .

(٣) - البيت من الكامل، لأعصر بن سعد، وهو بلا نسبة في الخصائص: ٢١٣/٢، وضرائر الشعر لابن عصفور: ٢٠١، ومغني اللبيب عن كتب الأعراب: ٦٨٦ .

(٤) - ضرائر الشعر لابن عصفور: ٢٠١ .

(٥) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعراب: ٣٧٣ / ١، والتصريح: ٣٥٩/٢، وشرح الأشموني لألفية ابن مالك: ١٧٩/٣ .

أَلَا يَا اسْلَمِي يَا دَارَ مِيَّ عَلَى الْبَلَى وَلَا زَالَ مِنْهَا بِجِرْعَائِكَ الْقَطْرُ^(١)

وهذا القول لابن السراج^(٢)، وابن عصفور^(٣)، ووافقهما السيوطي^(٤).

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ قَالَ رَبِّ بِمَا أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيراً لِلْمُجْرِمِينَ ﴾^(٥).
لأن أدب المتكلم مع ربه وجهله بالغيب؛ يقتضيان أن يكون الكلام متضمناً للدعاء،
والمعنى: (رب لا تجعلني أن أكون ظهيراً للمجرمين)^(٦).

وقيل ليس منه؛ لأن فعل الدعاء لا يسند إلى المتكلم بل إلى المخاطب أو الغائب^(٧).
ويقول ابن السراج: "والدعاء ب(لَنْ) غير معروف، إنما الأصل أن يجيء على لفظ الأمر
والنهي، ولكنه قد تجيء أخبار يقصدُ بها الدعاء إذا دلت الحال على ذلك"^(٨).

(١)- البيت من الطويل، وهو منسوب لذي الرمة غيلان بن عقبة، وهو من قصيدة رائية في ديوانه
:١٠٢، والإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين: ١ / ٨٣، ولسان
العرب: ١٥ / ٤٩٤ مادة (يا)، والتصريح: ١ / ١٨٥؛ وشرح شواهد المغني: ٢ / ٦١٧ والمقاصد
النحوية: ٢ / ٦، ٤ / ٢٨٥، وهمع الهوامع: ١ / ١١١، ٤ / ٢، ٧٠.
الشاهد: في "لا زال منها بجرعائك القطر" فقد وردت (لا) هنا للدعاء كأنه يدعو له بدوام
الإحسان.

(٢)- ينظر: الأصول في النحو: ١٧١/٢.

(٣)- ينظر: رأيه في مغني اللبيب: ١ / ٣٧٤، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٤ / ١٣٦.

(٤)- ينظر: شرح التسهيل: ٤ / ١٤، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٢ / ٢٨٨.

(٥)- القصص من الآية: ١٧٠.

(٦)- ينظر: معاني القرآن للفراء: ٢ / ٣٠٤، وشرح قطر الندى: ٥٨، والتصريح: ٢ / ٣٥٨، وضياء
السالك إلى أوضح المسالك لمحمد عبد العزيز النجار: ٤ / ٤.

(٧)- ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعراب: ١ / ٣٧٥، وحاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية
ابن مالك: ٣ / ٤٠٨.

(٨)- ينظر: الأصول في النحو: ١٧١/٢.

ومنها قول الشاعر:

لَنْ تَزَالُوا كَذَلِكُمْ ثُمَّ لَا زِلْ سِتُّ لَكُمْ خَالِدًا خُلُودَ الْجِبَالِ^(١)

القول الثاني: ذهب جمهور النحاة إلى أن الفعل بعد (لن) لا يخرج عن كونه خبرًا،

يقول ابن مالك: "ولا يجوز أن يكون الفعل المنفي بـ(لن) إلا خبرًا"^(٢).

ردّ الجمهور على أصحاب القول الأول:

- الذين استدلووا بالآية: ﴿ قَالَ رَبِّ بِمَا أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِلْمُجْرِمِينَ ﴾^(٣).

لا حجة لهم فيها لإمكان حملها على النفي المحض، ويكون ذلك معاهدة منه الله تعالى أن لا يظهر مجرمًا، جزاء لتلك النعمة التي أنعم الله بها عليه^(٤).

- وهذا ليس من الدعاء- لأن فعل الدعاء لا يسند إلى المتكلم بل إلى المخاطب أو

الغائب، نحو: يا رب لا عذبت فلانا، ونحو: لا عذب الله عمرا.

- وأما البيت: لَنْ تَزَالُوا كَذَلِكُمْ ...

فقد ورد برواية أخرى: لا حجة لهم فيها^(٥).

(١)- البيت من الخفيف، وهو للأعشى، في ديوانه: ١٣، وشرح شواهد المغني: ٢ / ٦٨٤، و أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٤ / ١٣٦، وبلا نسبة في الأصول في النحو: ٢ / ١٧١، و مغني اللبيب عن كتب الأعراب: ١ / ٣٧٤، والتصريح: ٢ / ٢٣٠؛ وجمع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ١ / ١١١، ٢ / ٤.

والشاهد فيه قوله: "لن تزالوا ... ثم لا زلت" حيث جاءت "لن" نافية للدعاء، لأن عطف الدعاء في البيت قرينة ظاهرة في أن المعطوف عليه دعاء لا خبر.

(٢)- شرح التسهيل: ٤ / ١٤.

(٣)- القصص من الآية: ١٧٠.

(٤)- ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى: ٥٨، والتصريح: ٢ / ٣٥٨.

(٥)- ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعراب: ١ / ٣٧٥، وشرح الأشعوني لألفية ابن مالك: ٣ / ١٨٠.

المبحث الثاني: عملها الجزم

لم النافية الجازمة:

وردت (لم) النافية الجازمة في موطأ الإمام مالك رَحِمَهُ اللَّهُ في أكثر من موضع، ومنها:

١- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: "يُسْتَحَابُّ لِأَحَدِكُمْ مَا لَمْ يَعْجَلْ، فَيَقُولُ: قَدْ دَعَوْتُ فَلَمْ يُسْتَجَبْ لِي"^(١).

٢- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "مَنْ صَلَّى صَلَاةً لَمْ يَقْرَأْ فِيهَا بِأَمِّ الْقُرْآنِ فَهِيَ خِدَاجٌ، هِيَ خِدَاجٌ غَيْرُ تَمَامٍ"^(٢).

٣- عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "مَنْ لَمْ يَجِدْ ثَوْبَيْنِ فَلْيُصَلِّ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ مُلْتَحِفًا بِهِ، فَإِنْ كَانَ الثَّوْبُ قَصِيرًا، فَلْيَتَزَرَّ بِهِ"^(٣).

٤- عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ أَبِي الْمُخَارِقِ الْبَصْرِيِّ، أَنَّهُ قَالَ، مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ: "إِذَا لَمْ تَسْتَحْ فَافْعَلْ مَا شِئْتَ"^(٤).

٥- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: "الْمُتَبَايِعَانِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ عَلَى صَاحِبِهِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا إِلَّا بِنَيْعِ الْخِيَارِ"^(٥).

٦- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: "لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ مَا فِي النَّدَاءِ وَالصَّفِّ الْأَوَّلِ، ثُمَّ لَمْ يَجِدُوا إِلَّا أَنْ يَسْتَهْمُوا عَلَيْهِ لَأَسْتَهْمُوا، وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي

(١)- الموطأ: ١١٧، رقم الحديث: ٤٩٥، كتاب القرآن باب ما جاء في الدعاء.

(٢)- الموطأ: ٤٧، رقم الحديث: ١٨٩، كتاب الصلاة باب القراءة خلف الإمام فيما لا يجهر فيه بالقراءة.

(٣)- الموطأ: ٧٧، رقم الحديث: ٣٢٤، كتاب صلاة الجماعة باب الرخصة في الصلاة في الثوب الواحد.

(٤)- الموطأ: ٨٧، رقم الحديث: ٣٧٧، كتاب قصر الصلاة في السفر، باب وضع اليدين إحداها على الأخرى في الصلاة.

(٥)- الموطأ: ٣٥٧، رقم الحديث: ١٣٧٤، كتاب البيوع باب بيع الخيار.

التَّهَجِيرِ لَأَسْتَبْقُوا إِلَيْهِ، وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي الْعَتَمَةِ وَالصُّبْحِ لَأَتَوْهُمَا وَلَوْ حَبَوًّا" (١).
 أَخْبَرَهُ، أَنَّ مِسْكِينَةً مَرَضَتْ، فَأُخْبِرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ٧- عَنْ أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ بْنِ حُنَيْفٍ
 يَعُودُ الْمَسَاكِينَ، وَيَسْأَلُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَرَضِهَا، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَسُولُ اللَّهِ
 : "إِذَا مَاتَتْ فَأَذِنُونِي"، فَخُرِجَ بِجَنَازَتِهَا لَيْلًا، فَكَرِهُوا أَنْ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْهُمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ
 ، فَلَمَّا أَصْبَحَ أَخْبَرُوهُ بِالَّذِي كَانَ مِنْ شَأْنِهَا، فَقَالَ: "أَلَمْ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُوقِظُوا رَسُولَ اللَّهِ
 أَمْرُكُمْ أَنْ تُؤْذِنُونِي بِهَا؟"، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَرِهْنَا أَنْ نُخْرِجَكَ لَيْلًا، أَوْ نُوقِظَكَ، قَالَ:
 حَتَّى صَفَّ بِالنَّاسِ عَلَى قَبْرِهَا، وَكَبَّرَ أَرْبَعَ تَكْبِيرَاتٍ (٢). صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَخُرِجَ رَسُولُ اللَّهِ
 ٨- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَنَّهَا قَالَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ صَفِيَّةَ بِنْتَ حُيَيٍّ قَدْ حَاضَتْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "لَعَلَّهَا تَحْبِسُنَا، أَلَمْ تَكُنْ طَافَتْ مَعَكِ بِالْبَيْتِ؟" قَالُوا: بَلَى، قَالَ:
 "فَاخْرُجْنَ" (٣).

الدراسة:

لم النافية الجازمة:

وهي حرف نفي، وجزم، وقلب، وتختص بالدخول على الفعل المضارع (٤).
 حرف نفي، أي: إنها تغيير معنى الجملة، حيث تحول الكلام المثبت إلى المنفي.
 وجزم: وهو الأثر الإعرابي، وهو إعراب مختص بالفعل المضارع لأنه معرب، والماضي
 والأمر مبني، وتجزم الفعل المضارع.
 وقلب؛ حيث تُحوَّل زمن الفعل المضارع من الحال والاستقبال إلى الماضي، وفي هذه

(١)- الموطأ: ٣٩، ورقم الحديث: ١٥١، كتاب الطهارة باب ما جاء في النداء للصلاة.

(٢)- الموطأ: ١٢٤، رقم الحديث: ٥٣١، كتاب الجنائز باب التكبير على الجنائز.

(٣)- الموطأ: ٢٢٤، رقم الحديث: ٩٤٣، كتاب الحج باب إفاضة الحائض.

(٤)- ينظر: المقتضب: ٤٦٧/٣، والإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي: ٣١٩/٢، ومعاني الحروف

للرماي: ١٠٠، وشرح التسهيل: ٦٣/٤، والتصريح: ٣٩٤/٢.

الحال لا يحتاج إلى إدخال قرائن لفظية تدل على المضي^(١).

ويقول المالقي: "اعلم أن (لم) حرف يجزم الأفعال المضارعة على اختلاف أنواع الجزم وينفيها، إلا أنها تخلص معنى الفعل المضارع إلى الماضي، لأنها جواب من قال: (فَعَلَ)، إذ هي نظيرها، فكأنك قلت مجاوبًا، (فلم يفعل) ما فعل، فهي من القرائن الصارفة الأفعال المضارعة إلى معنى الماضي، وإن كان لفظها يصلح للحال والاستقبال"^(٢) ١.٥هـ.

والفعل بعدها مضارع في لفظه، وفي إعرابه، ولكنه ماضٍ في زمنه، وفي معناه، سواء أكان ماضيه متصلًا بالحال، أم غير متصل بها^(٣).

عملها:

وهي تدخل على الفعل المضارع فتجزمه^(٤).

يقول أبو البركات الأنباري: "إنَّما وجب أن تعمل الجزم لاختصاصها بالفعل؛ وذلك لأن (لَمْ) لَمَّْا كانت تدخل على الفعل المضارع، فنقله إلى معنى الماضي، كما أنَّ (إِنْ) التي للشرط والجزاء تدخل على الفعل الماضي، فنقله إلى معنى المستقبل، فقد أشبهت حرف الشرط، وحرف الشرط يعمل الجزم، فكذلك ما أشبهه؛ وإنَّما وجب لحرف الشرط أن يعمل الجزم؛ لأنَّه يقتضي جملتين، فلطول ما يقتضيه حرف الشرط اختير له الجزم؛ لأنَّه حذف وتخفيف، فبمنزلته (لَمْ) في النقل، وكان محمولاً عليه^(٥) ١.٥هـ.

ويقول العكبري: "إنَّما أعملت (لم) لأنها اختصت، وإنَّما جزمت لثلاثة أوجه:

أحدها: أن الفعل في نفسه ثقیل و(لم) تنقله إلى زمن غير زمن لفظه فيزداد ثقلًا،

(١)- ينظر: شرح المفصل للزمخشري: ٢٦٤/٤.

(٢)- رصف المباني: ٣٥٠.

(٣)- ينظر: الأصول في النحو: ١٥٧/٢، والإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي: ٣١٩، ورصف المباني: ٣٥٠، التصريح: ٣٩٤/٢.

(٤)- ينظر: الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي: ٣١٩، الأصول في النحو: ١٥٧/٢، شرح الجمل للزجاجي: ٣٠٢/٢، الجنى الداني: ٢٧١، ورصف المباني: ٣٥٠، والتصريح: ٣٩٤/٢.

(٥)- أسرار العربية: ٢٣٦.

فناسب أن يكون عملها الحذف.

والثاني: أنها تشبه (إن) الشرطية من حيث إنها تنقل الفعل من زمان إلى زمان فجزمت كما تجزم (إن).

والثالث: أن (لم) ترد المضارع إلى معنى الماضي، فالفعل باعتبار لفظه يستحق الحركة الإعرابية، وباعتبار معناه يستحق البناء، فجعل له حكم متوسط وهو السكون الذي هو في المبني بناء، وفي المعرب حاصل عن عامل^(١). ١. هـ

ولا يخلو الفعل الذي يقع بعد (لم) من أن يكون معرباً بحركة، أو حرف^(٢).
فإن كان معرباً بحركة؛ فلا يخلو أن يكون صحيح الآخر، أو معتله، أو مهموز، فإن كان صحيح الآخر، فجزمه بسكون الآخر، نحو: لم يضرب، ولم يخرج.
ومن شواهد ذلك ما ورد في قوله عليه الصلاة والسلام: "قَالَ: يُسْتَجَابُ لِأَحَدِكُمْ مَا لَمْ يَعْجَلْ، فَيَقُولُ: قَدْ دَعَوْتُ فَلَمْ يُسْتَجَبْ لِي"^(٣).

وإن كان معتل الآخر بالياء، أو بالواو، أو بالألف، فجزمه بحذف آخره^(٤).
ومن شواهد ذلك ما ورد في قوله عليه الصلاة والسلام: "خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللَّهُ عَلَى الْعِبَادِ، فَمَنْ جَاءَ بِهِنَّ لَمْ يُضَيَّعْ مِنْهُنَّ شَيْئًا اسْتِخْفَافًا بِحَقِّهِنَّ، كَانَ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدٌ أَنْ يُدْخِلَهُ الْجَنَّةَ، وَمَنْ لَمْ يَأْتِ بِهِنَّ، فَلَيْسَ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدٌ، إِنْ شَاءَ عَذَّبُهُ، وَإِنْ شَاءَ أَدْخَلَهُ الْجَنَّةَ"^(٥).

وإن كان معرباً بحرف؛ فجزمه بحذف ذلك الحرف منه، نحو: لم يفعلوا، ولم يفعلوا، ولم تفعلوا، وهكذا^(٦).

(١) - الباب في علل البناء والإعراب: ٤٧/٢.

(٢) - ينظر: شرح الجمل للزجاجي: ٣٠٢/٢.

(٣) - الموطأ: ١١٧، رقم الحديث: ٤٩٥، كتاب القرآن باب ما جاء في الدعاء.

(٤) - ينظر: شرح الجمل لابن يعيش: ٤٠٣/٢.

(٥) - الموطأ: ٦٧، رقم الحديث: ٢٧٠، كتاب الصلاة الليل باب الأمر بالوتر.

(٦) - ينظر: الجمل في النحو المنسوب إلى الخليل: ٢٠٣، وشرح الجمل للزجاجي: ٣٠٢/٢.

مثال ذلك ما ورد في قوله عليه الصلاة والسلام: قَالَ: "الْمُتَبَايَعَانِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ عَلَى صَاحِبِهِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا إِلَّا بَيْعَ الْخِيَارِ"^(١).

ومنها أيضا قوله عليه الصلاة والسلام: قَالَ: "لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ مَا فِي النَّدَاءِ وَالصَّفِّ الْأَوَّلِ، ثُمَّ لَمْ يَجِدُوا إِلَّا أَنْ يَسْتَهْمُوا عَلَيْهِ لَاسْتَهْمُوا، وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي التَّهَجِيرِ لَاسْتَبَقُوا إِلَيْهِ، وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي الْعَتَمَةِ وَالصُّبْحِ لَأَتَوْهُمَا وَلَوْ حَبَوًّا"^(٢).

و(لم) تشبهها في عملها (لما)، ولم أجد للأخيرة شاهداً في الموطأ.

والفرق بينهما على النحو التالي:

أحدها: يجوز في (لم) اقترانها بأدوات الشرط، لأن الشرط يليه مثبت (لم)^(٣)، كما يقول الشيخ خالد الأزهرى: "لأن الشرط يليه مثبت لم. تقول: إن قام زيد قام عمرو، ولا يليه مثبت (لما)، لا تقول: إن قد قام زيد، فعودل بين النفي والإثبات. وإنما لم تقع (لما) بعد الشرط، لأنها تقتضي تحقيق وقوعه، وتقريبه من الحال، والشرط يقتضي احتمال وقوعه، وعدمه، وقلبه إلى الاستقبال"^(٤)، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ﴾^(٥).

كما ورد في قوله عليه الصلاة والسلام: "مَنْ لَمْ يَجِدْ تَوْبَيْنَ فَلْيُصَلِّ فِي تَوْبٍ وَاحِدٍ، مُلْتَحِفًا بِهِ، فَإِنْ كَانَ التَّوْبُ صَغِيرًا، فَلْيَتَزَرَّ بِهِ"^(٦).

ولذا يجوز مصاحبة (لم) لأداة الشرط، كما جاز مصاحبة مثبتها بها، لأن الشرط يصرف الفعل الماضي إلى المستقبل، نحو: إن زرتنا أكرمك، وإن لم نزرنا لم نكرمك^(٧).

(١)- الموطأ: ٣٥٧، رقم الحديث: ١٣٧٤، كتاب البيوع باب بيع الخيار.

(٢)- الموطأ: ٣٩، ورقم الحديث: ١٥١، كتاب الطهارة باب ما جاء في النداء للصلاة.

(٣)- ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٤/٦٤، ومغني اللبيب عن كتب الأعراب: ٣/٤٧٨، وجمع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٢/٥٤٣.

(٤)- التصريح: ٢/٣٩٦.

(٥)- المائدة من الآية: ٦٧.

(٦)- الموطأ: ٧٧، رقم الحديث: ٣٢٤، كتاب صلاة الجماعة، باب الرخصة في الصلاة في الثوب الواحد.

(٧)- ينظر: شرح التسهيل: ٤/٦٢، وشرح الرضي على الكافية: ٤/٨٣، والتصريح: ٢/٣٩٧.

الثاني: يجوز انفصال نفيها عن الحال، فتنفي الماضي المنقطع حدثه عن زمن الحال، كما تنفي الماضي المتصل به^(١)، عكس (لما) ولا يجوز فيها: لما يكن كذا ثم كان، ولكن اتصاله، وانفصاله متوقف على قرائن أخرى من السياق غير صيغتها اللغوية، فتفيد لم انقطاع النفي بالحال، كقوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْئًا مَّذْكُورًا﴾^(٢)، لذا يجوز أن يقال في لم: لم يكن الإنسان شيئاً يذكر في الماضي، ثم كان بعد ذلك شيئاً يذكر^(٣).

ومن شواهد ذلك ما ورد في قوله عليه الصلاة والسلام: "إِذَا تُودِيَ لِلصَّلَاةِ أَذْبَرَ الشَّيْطَانُ، وَلَهُ ضُرَاطٌ حَتَّى لَا يَسْمَعَ التَّائِذِينَ، فَإِذَا قُضِيَ النَّدَاءُ أَقْبَلَ، حَتَّى إِذَا تُؤَبَّ بِالصَّلَاةِ أَذْبَرَ، حَتَّى إِذَا قُضِيَ التَّثْوِيبُ أَقْبَلَ، حَتَّى يَخْطُرَ بَيْنَ الْمَرْءِ وَنَفْسِهِ، فَيَقُولُ: اذْكُرْ كَذَا، اذْكُرْ كَذَا، لِمَا لَمْ يَكُنْ يَذْكُرُ، حَتَّى يَظَلَّ الرَّجُلُ إِنْ يَذْرِي كَمَ صَلَّى"^(٤).

ومنه قول الشاعر:

وَكُنْتَ إِذْ كُنْتَ إِلَهِي وَحْدَكَ لَمْ يَكْ شَيْءٌ يَا إِلَهِي قَبْلَكَ^(٥)

ومثال إفادة اتصال نفي لم بالحال، كقول سيبويه: "وما هو كائن لم ينقطع"^(٦)، ومنه

قوله تعالى: ﴿وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾^(٧). ومن استمرار نفي (لم) واتصاله بالحال

(١)- ينظر: شرح التسهيل: ٦٢/٤، وشرح الرضي على الكافية: ٨٣/٤، ومغني اللبيب عن كتب الأعراب: ٤٧٩/٣.

(٢)- الإنسان من الآية: ١.

(٣)- ومغني اللبيب: ٤٧٩ / ٣.

(٤)- كتاب الصلاة باب ما جاء في النداء للصلاة: ٤٠، ورقم الحديث: ١٥٤.

(٥)- البيت من الرجز، نسبه لعبد الله بن عبد الأعلى القرشي سيبويه في الكتاب: ٢ / ٢١٠،

والمقتضب: ٤ / ٢٧٤، وشرح المفصل للزمخشري: ٢ / ١١، وشرح التسهيل: ٤ / ٦٤، وبلا

نسبة في شرح الكافية الشافية: ١ / ٤٠٩، أوضح المسالك: ٣ / ١١٢، ومغني اللبيب عن كتب

الأعراب: ٤٧٩/٣، وجمع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٢ / ٥٠.

وجه الاستشهاد: لم يك شيء ثم كان

(٦)- ينظر: الكتاب: ١٢/١.

(٧)- مريم من الآية: ٤.

وعدم انقطاعه أبدا^(١)، أي أن يكون النفي بها مطلقا، ومجردا عن الزمن، نحو قوله تعالى:

﴿لَمْ يَكِدْ وَلَمْ يُؤَلِّدْ ۖ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾^(٢).

الثالث: أن (لم) لا يجوز الاستغناء بها في الجواب؛ أي: لا يجوز حذف مجزومها، لأنه

مثل: (قام زيد)، لم يجوز أن تقول في جوابه: (لم) حتى تقول: (لم يقم زيد)^(٣).

وأما قول الشاعر:

احْفَظْ وَدِيعَتَكَ الَّتِي اسْتَوْدَعْتَهَا يَوْمَ الْأَعَارِبِ إِنْ وَصَلَتْ وَإِنْ لَمْ^(٤)

فضرورة.

الرابع: يجوز الفصل بينها، وبين مجزومها في الضرورة^(٥)، يقول ابن مالك: "وقد يلي

لم معمول مجزومها اضطراراً"^(٦) ١.١.هـ.

ويقول ابن جني: "وقد شبه الجازم بالجار ففصل بينهما، كما فصل بين الجار

والمجرور"^(٧) ١.١.هـ.

(١) - ينظر: مغني اللبيب لابن هشام: ٤٧٩/٣.

(٢) - الإخلاص من الآية: ٣-٤

(٣) - ينظر: شرح المفصل للزمخشري: ٢٦٤/٤، وشرح الرضي على الكافية: ٨٣/٤، وشرح التسهيل ٤/٦٤، ومغني اللبيب عن كتب الأعراب: ٤٧٩/٣، وشرح التصريح: ٣٩٧/٢.

(٤) - البيت من الكامل، نسبه لإبراهيم بن هرمة، وفي ديوانه: ١٩١، توضيح المقاصد ٤/٢٣٤، وبلا نسبة في الجني الداني: ٢٦٩، ومغني اللبيب عن كتب الأعراب: ٣٦٨/١، والأشباه والنظائر: ٤/١١٤، وشرح الأشموني لألفية ابن مالك: ٦/٤.

والشاهد: قوله: (وإن لم) حيث حذف الفعل الذي دخلت عليه لم، والتقدير: وإن لم تصل وهذا للضرورة.

(٥) - ينظر: الجني الداني: ٢٦٩، و مغني اللبيب عن كتب الأعراب: ٤٧٩/٣، وجمع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٥٤٣/٢.

(٦) - ينظر: شرح التسهيل: ٤/٦٥.

(٧) - ينظر: الخصائص: ٤١٢/٢.

ومن ذلك قول الشاعر:

فأضحت مغانيها قفاراً رسومها كأن لم سوى أهل من الوُحْش توهل^(١)

أي: كأن لم تؤهل سوى أهل من الوحش.

الخامس: وردت (لم) مهملة في عدة شواهد في كلام العرب، فلم تجزم، وجاء الفعل

المضارع بعدها على صورة المرفوع، ومنها قول الشاعر:

لَوْلَا فَوَارِسُ مِنْ نُعْمٍ وَأُسْرَتُهَا يَوْمَ الصُّلَيْفَاءِ لَمْ يُؤْفُونَ بِالْجَارِ^(٢)

وللنحاة في توجيه هذه الشواهد عدة أقوال ومنها ما يلي:

- يرى ابن مالك إهمال (لم)، ورفع الفعل بعدها لغة بعض العرب، ويقول في شرح

التسهيل: "ورفع الفعل بعد لم، وهي لغة لقوم"^(٣).

- ويرى أبو حيان، أنها ضرورة خاصة بالشعر^(٤).

- وقد تلغى (لم) لأنها أشبه بـ(لا) و (ما) النافيتين، فلم تعمل مثلهما، ويرفع الفعل

بعدها^(٥). ويقول ابن مالك في شرح الكافية الشافية: إنها تحمل على (ما)^(٦). ويقول في

(١)- البيت من الطويل، نسبه لذي الرمة، وهو في ديوانه: ٢٢٧، وفي شرح التسهيل: ٦٥/٤، ومغني

الليبي عن كتب الأعراب: ٤٧٩/٣، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٥٤٣/٢.

والشاهد: قوله: (لم سوى.... تؤهل) حيث فصل بين لم و مجزومها بالظرف للضرورة.

(٢)- البيت من البسيط وبلا نسبة في: سر صناعة الإعراب: ٤٤٨/٢، وشرح المفصل: ٨/٧، وشرح

الكافية الشافية: ١٥٧٤/٣، ١٥٩٥، وشرح الرضي على الكافية: ٨٢/٤، ومغني الليبي عن

كتب الأعراب: ٣٦٥، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٥٤٣/٣،

والشاهد فيه: (لم يوفون) حيث ألغيت (لم) حملا على (ما) فارتفع الفعل بعدها.

(٣)- ١٠٨/١.

(٤)- ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي: ٥٤٦/٢.

(٥)- ينظر: الجنى الداني: ٢٦٩، واللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ: ٨٥٠/٢. ومغني الليبي عن

كتب الأعراب: ٤٦٨/٣، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٥٤٥/٢

(٦)- ١٥٩٥/٣

شرح التسهيل: إنها تحمل على (لا)^(١). والحمل على (ما) أحسن؛ لأن (ما) ينفي بها الماضي كثيرا، بخلاف (لا)^(٢).

أصل كلمة (لم):

اتفق النحاة على بساطة (لم)، وأنها ليست مركبة من شيء^(٣).

وقد ورد عن المستشرق الألماني براجستراسر القول بأنها مركبة، ويقول: "(لم) ربما كانت مركبة من (لا) و (ما) الزائدة، فحذفت الفتحة الممدودة الانتهائية في بعض أحوال التركيب اللفظي في الجملة"^(٤).

دخول همزة الاستفهام عليها:

وإذا دخلت همزة الاستفهام على (لم) فلا تغير عملها، وإنما تغير معناها فقط، وتخرجها من الاستفهام الحقيقي إلى هذه الأنواع:

الاستفهام التقريري:

معناه: إلقاء المخاطب على الإقرار، والاعتراف بالحكم الذي استقر عنده ثبوته، أو نفيه لأي غرض من الأغراض التي يراد لها التقرير^(٥).

ومنها قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾^(٦). حيث دخلت همزة الاستفهام على (لم) ولم تمنعها من العمل، والفعل بعدها مجزوم مع دخولها.

(١) - ٦١/٤

(٢) - ينظر: شرح الأشموني لألفية ابن مالك: ٦/٤.

(٣) - ينظر: شرح التصريح: ٣٩٨/٢.

(٤) - التطور النحوي للغة العربية: ١٧١.

(٥) - ينظر: المقتضب: ٢٩٢/٣، وشرح الرضي على الكافية: ٤٤٧/٤، ووصف المباني: ٣٥٠، ومغني

الليب عن كتب الأعراب: ٩٥/١، والتصريح: ٣٧٩/٢، وجمع الهوامع في شرح جمع

الجوامع: ٥٤٣/٢، وحاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: ٦٥/١.

(٦) - الشرح من الآية: ١.

ومنها قوله تعالى: ﴿قَالَ أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ إِنِّي أَعْلَمُ غَيْبَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾^(١).
ومن شواهد ذلك ما ورد في قوله عليه الصلاة والسلام في حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا
أَنَّهَا قَالَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ صَفِيَّةَ بِنْتَ حُيَيٍّ قَدْ حَاضَتْ، فَقَالَ
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "لَعَلَّهَا تَحْبِسُنَا، أَلَمْ تَكُنْ طَافَتْ مَعَكُنَّ بِالْبَيْتِ؟" قالوا: بلى، قَالَ:
"فَاخْرُجْنَ"^(٢).

الاستفهام الإنكاري:

معناه: يقتضى أن ما بعده واقع، وأن فاعله مَلُوم^(٣)، مثال ذلك ما ورد في قوله
تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبَأُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ﴾^(٤). والاستفهام
إنكاري لأنهم قد بلغتهم أخبارهم^(٥).

ومن شواهد ذلك ما ورد في قوله عليه الصلاة والسلام في حديث أبي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ
بْنِ حُنَيْفٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَخْبَرَهُ، أَنَّ مِسْكِينَةً مَرَضَتْ، فَأَخْبَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَرَضِهَا،
وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَعُودُ الْمَسَاكِينَ، وَيَسْأَلُ عَنْهُمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "إِذَا مَاتَتْ فَادْنُونِي"، فَخَرَجَ بِجَنَازَتِهَا لَيْلًا، فَكَرِهُوا أَنْ يُوقِظُوا رَسُولَ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَلَمَّا أَصْبَحَ أَخْبَرُوهُ بِالَّذِي كَانَ مِنْ شَأْنِهَا، فَقَالَ: "أَلَمْ أَمُرْكُمْ أَنْ تُؤَدُّنُونِي
بِهَا"، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَرِهْنَا أَنْ نُخْرِجَكَ لَيْلًا، أَوْ نُوقِظَكَ، قَالَ: فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى صَفَّ بِالنَّاسِ عَلَى قَبْرِهَا، وَكَبَّرَ أَرْبَعَ تَكْبِيرَاتٍ^(٦).

(١) - البقرة من الآية: ٣٣.

(٢) - لموطأ: ٢٢٤، رقم الحديث: ٩٤٣، كتاب الحج باب إفاضة الحائض.

(٣) - ينظر: المقتضب: ٢٩٢/٣، وشرح الرضي على الكافية: ٤٤٦/٤، ورصف المباني: ٣٥٠، ومغني

الليبي عن كتب الأعراب: ٩٥/١، والتصريح: ٣٧٩/٢، وجمع الهوامع في شرح جمع الجوامع:

٤٤٦/٢.

(٤) - إبراهيم من الآية: ٩.

(٥) - التحرير والتنوير: ١٩٦/١٣.

(٦) - الموطأ: ١٢٤، رقم الحديث: ٥٣١، كتاب الجنائز باب التكبير على الجنائز.

دخول أداة الشرط عليها:

إذا دخلت أداة الشرط على (لم) ففي عامل الجزم في المضارع عند النحاة مذهبان: المذهب الأول: وهو مذهب الجمهور وابن مالك: وحيث يرون أن عامل الجزم في الفعل المضارع هو (لم)؛ لقربها منه^(١). والمذهب الثاني: وهو مذهب الكوفيين، وهم يرون أن العامل فيه هو أداة الشرط؛ لأنها أسبق^(٢).

وسبب الخلاف بين المذهبين هو: أن كلاً منهما يجزم الفعل الذي بعده. ومن شواهد ذلك ما ورد في قوله عليه الصلاة والسلام: "مَنْ لَمْ يَجِدْ ثَوْبَيْنِ فَلْيُصَلِّ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ، مُلْتَحِفًا بِهِ، فَإِنْ كَانَ الثَّوْبُ صَغِيرًا، فَلْيَتَرَزَّ بِهِ"^(٣). حيث دخلت (لم) النافية الجازمة على المضارع، ودخلت عليها أداة الشرط (مَنْ) فعملت (لم) وجزمت الفعل، أما مَنْ ناحية المعنى فـ(لم) تقلب زمن المضارع من الحال والاستقبال إلى الماضي. وإذا دخلت أداة الشرط على الماضي فقلبت معناه من الماضي إلى المستقبل، نحو: إن جئتني أكرمك. فإذا دخلت أداة الشرط على (لم)، أثرت على الزمن، وقلبت من الماضي إلى المستقبل.

(١)- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين: ٨٣/١

(٢)- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين: ٨٣/١، وشرح التسهيل: ١٦٤/٢.

(٣)- الموطأ كتاب صلاة الجماعة باب الرخصة في الصلاة في الثوب الواحد: ٧٧، رقم الحديث: ٣٢٤.

البحث الثالث: عملها عمل (إن)

– لا النافية للجنس:

وردت (لا) النافية للجنس العاملة عمل (إن) في موطأ الإمام مالك في أكثر من موضع، ومنها:

١- عَنْ صَفْوَانَ بْنِ سُلَيْمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَكْذِبُ امْرَأَتِي يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "لَا خَيْرَ فِي الْكَذِبِ" فَقَالَ الرَّجُلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَعِدْهَا وَأَقُولُ لَهَا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "لَا جُنَاحَ عَلَيْكَ"^(١).

٢- عن رافع بن خديج رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يَقُولُ: "لَا قَطْعَ فِي ثَمَرٍ وَلَا كَثْرٍ"^(٢).

٣- عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى الْمَازِنِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: "لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ"^(٣).

٤- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَفَ لِلنَّاسِ عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ يَسْأَلُونَهُ، فَجَاءَ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَمْ أَشْعُرْ "فَنَحَرْتُ قَبْلَ أَنْ أُرْمِيَ، قَالَ: ارْمِ، وَلَا حَرَجَ. . ." حَرَجَ"^(٤).

٥- عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: أَفْضَلُ الدُّعَاءِ دُعَاءُ يَوْمِ عَرَفَةَ، وَأَفْضَلُ مَا قُلْتُ أَنَا وَالنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ^(٥).

(١)- الموطأ: ٥٣٢، رقم الحديث: ١٨٥٨، كتاب الكلام والعينة والتقى، باب ما جاء في الصدق والكذب.

(٢)- الموطأ: ٤٥٤، رقم الحديث: ١٥٨٣، كتاب الحدود، وباب ما لا قطع فيه..

(٣)- الموطأ: ٤٣٤، رقم الحديث: ١٥٤٠، كتاب المكاتب، وباب ما لا يجوز من عتق المكاتب .

(٤)- الموطأ: ٢٢٩، رقم الحديث: ٩٥٩، كتاب الحج، وباب جامع الحج.

(٥)- الموطأ: ١٨٠، رقم الحديث: ٧٣٨، كتاب الحج، وباب العمل في الإهلال.

الدراسة:

(لا) النافية للجنس:

وهي التي تدخل على الجملة الاسمية، وتفيد نفي الخبر عن الجنس الواقع بعدها على سبيل التنصيص والشمول، أي: يراد بها نفيه عن جميع أفراد الجنس نصًّا صريحًا، لا على سبيل الاحتمال، ونفي الخبر عن الجنس يستلزم نفيه عن جميع أفرادهِ^(١).
وتُسمَّى (لا) هذه (لا التبرئة) أيضًا، لأنها تُفيدُ تبرئة المتكلم للجنس وتنزيهه عن الاتصاف بالخبر^(٢)، يقول الأزهري: "وحق (لا) التبرئة أن تصدق على (لا) النافية كائنة ما كانت؛ لأن كل من برأته فقد نفيت عنه شيئًا، ولكنهم خصوها بالعاملة عمل (إن) فإن التبرئة فيها أمكن منها في غيرها، لعمومها بالتنصيص"^(٣).

وأول من سماها بذلك؛ الخليل بن أحمد الفراهيدي فقد سماها بـ(لا التبرئة)^(٤).
وهي تدخل على الجملة الاسمية، وتعمل عمل (إن) الناسخة لأنها تشبه (إن)، فتنصب المبتدأ اسمًا لها، وترفع الخبر خبرًا لها^(٥).

ومثال ذلك ما ورد في قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الَّذِي كُتِبَ لَهُ فِيهِ﴾^(٦).

(١) - ينظر: الأصول في النحو: ٣٧٩/١، والإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي: ٢٣٩، شرح

التسهيل: ٥٤/٢، وشرح الرضي على الكافية: ٢٩٠/١، والجنى الداني: ٢٩١/١، ومغني اللبيب

عن كتب الأعراب: ٣١٣، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٣٢٨/١

(٢) - ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢٩٠/١، ومغني اللبيب عن كتب الأعراب: ٢٨٣/٣.

(٣) - التصريح: ٣٣٦/١.

(٤) - الجمل في النحو المنسوب إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي: ٣٢١

(٥) - ينظر: المقتضب: ٣٨٢/٤، وشرح الجمل: ٤٠٧/٢، وشرح التسهيل: ٥٤/٢، وأسرار العربية:

١٨٥/١، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٣/٢، والتصريح: ٣٣٦/١.

(٦) - البقرة من الآية: ٢

أوجه شبهها بد(إنّ):

(لا) النافية للجنس، تدخل على الجملة الاسمية، تعمل عمل (إنّ) لأنها تشبه (إنّ)، ، يقول سيبويه: "ونصبها لما بعدها كنصب إنّ لما بعدها"^(١). إذا توافرت شروط العمل.

وأوجه الشبه بينهما ما يلي:

أحدها: أنّ كلّاً منهما يدخل على الجملة الاسمية.

والثاني: أن كلّاً منهما للتأكيد، ف(لا) لتأكيد النفي، و(إنّ) لتأكيد الإثبات، فحُملَ النظر على النظر.

والثالث: أن (لا) نقيضة (إنّ)، فحملت عليها، لأن الشيء يحمل على نقيضه، كما يحمل على نظيره^(٢).

والرابع: أن كلّاً منهما له صدر الكلام.

الخامس: أن لفظ (لا) مساوٍ للفظ (إنّ) إذا خففت.

السادس: أن (لا) تقترن بمحذرة الاستفهام ويراد بها التمني، فيجيب إلحاقها بـ(ليت) في العمل، ثم حملت في سائر أحوالها على حالها في التمني^(٣).

وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره، ألا ترى أن (لا) لما كانت فرعاً على (إنّ) في العمل، و(إنّ) تنصب مع التنوين، نصبت (لا) بغير تنوين؛ لينحطّ الفرع عن درجة الأصل، وذلك في أربعة مواضع:

الأول: أنّ (إنّ) تعمل في المعرفة والنكرة، و(لا) النافية للجنس لا تعمل إلا في النكرة خاصة.

والثاني: أن (إنّ) لا تركّب مع اسمها لقوّتها، و (لا) النافية للجنس تركب مع اسمها

(١) - الكتاب: ٢/٢٧٤.

(٢) - ينظر: الكتاب: ٢/٢٧٤، والمقتضب: ٤/٣٨٢، وشرح الجمل: ٢/٤٠٧، وشرح التسهيل: ٢/٥٤، وأسرار العربية: ١/١٨٥، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٢/٣، والتصريح: ١/٣٣٦.

(٣) - ينظر: شرح الجمل: ٢/٤٠٧، وشرح التسهيل: ٢/٥٤، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٢/٣، والتصريح: ١/٣٣٦.

لضعفها.

والثالث: أن (إنَّ) تعمل في اسمها مع الفصل بينهما بالظرف وحرف الجر، و(لا) النافية للجنس لا تعمل مع الفصل لضعفها.
والرابع: أن (إنَّ) تعمل في الاسم والخبر عند البصريين، و(لا) النافية للجنس لا تعمل إلا في الاسم فقط عند كثير من المحققين^(١).

شروط عملها:

لأن (لا) النافية للجنس فرع عن (إنَّ) ولذا لا تعمل إلا بالشروط التالية:
الأول: أن تكونَ نصًّا في نفي الجنس، بأن يُراد بها التنصيص على نفي الجنس خاصة بلا احتمال^(٢).

فإن لم تكن لنفي الجنس على سبيل التنصيص، بأن أريد بها نفي الواحد، أو نفي الجنس على سبيل الاحتمال، فهي تعمل عمل (ليس) نحو (لا رجلٌ مسافرًا)، وإرادة نفي الواحد، أو الجنس بها؛ هو أمر راجع إلى المتكلم، أما السامع فله أن يفهم أحد الأمرين. ومن شواهد ذلك ما ورد في قوله عليه الصلاة والسلام: "لَا خَيْرَ فِي الْكَذِبِ"^(٣).

الثاني: أن يكون اسمها وخبرها نكرتين فلا تعمل في المعرفة^(٤).
يقول سيبويه: "واعلم أن المعارف لا تجري مجرى النكرة في هذا الباب، لأن (لا) لا تعمل في المعرفة أبداً"^(٥).

-
- (١) - ينظر: علل النحو: ٤٠٦، وأسرار العربية: ١٨٦/١، والتصريح: ٣٣٦/١.
(٢) - ينظر: المقتضب: ٣٦١/٤، والأصول في النحو: ٣٩٤/١، وشرح جمل الزجاجي: ٤٠٥/٢، وشرح التسهيل: ٥٣/٢، وشرح الكافية الشافية: ٥٣٩/١، والجنى الداني: ٢٩٠/١، وجمع الجوامع في شرح جمع الجوامع: ٤٦٣/١.
(٣) - الموطأ: ٥٣٢، رقم حديث ١٨٥٨، كتاب الكلام والعينة، باب ما جاء في الصدق والكذب.
(٤) - ينظر: الكتاب: ٢٩٦/٢، والمقتضب: ٣٦٢/٤، والأصول في النحو: ٣٧٩/١، وشرح جمل الزجاجي: ٤٠٥/٢، وشرح التسهيل: ٥٣/٢، والجنى الداني: ٣٣٢.
(٥) - الكتاب لسيبويه: ٢٩٦/٢.

ويقول المبرد إنّ (لا) النافية: "لا تعمل إلا في نكرة ألبتة، ولو كانت كغيرها من العوامل لعملت في المعرفة كما تعمل في النكرة"^(١).

ويقول ابن مالك: "إن (لا) إذا قصد بها النفي على سبيل الشمول، ورفع احتمال الخصوص اختصت بالأسماء، لأن قصد ذلك يستلزم وجود (من) الجنسية لفظاً أو معنى، ولا يليق ذلك إلا بالأسماء النكرات، فوجب ل(لا) عند ذلك القصد عمل فيما يليها من نكرة"^(٢).

ومن شواهد ذلك ما ورد في قوله عليه الصلاة والسلام: "لا قَطَعَ فِي ثَمَرٍ مُعَلَّقٍ، وَلَا كَثَرٌ"^(٣)^(٤).

وقد يكون اسمها في ظاهره مضافاً إلى معرفة، ولكنه لا يخلو من الأمور التالي:

- إما أن يكون نكرة بالتأويل يرادُ بها الجنس.
- وإما أن يكون اسماً موعلاً في التنكير، فلا تكسبه الإضافة تعريفاً، نحو: مثل وغير... وهكذا^(٥).
- وإما أن يكون الاسمُ علماً مُشتهراً بصفة: كحاتمٍ المُشتهرِ بالجد، و عنترة المُشتهر بالشجاعة، وسُحبان^(٦) المُشتهر بالفصاحة، ونحوهم، فيُجعل العلمُ اسم جنسٍ لكل من

(١)- المقتضب: ٤/٣٦٢.

(٢)- ينظر: شرح التسهيل: ٢/٥٣، وشرح الكافية الشافية: ١/٥٢٢، واللمحة في شرح الملحة: ١/٤٧٩، وحاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: ٢/٤.

(٣)- والكثَر بفتحتين: جمار النخل، وهو شحمه الذي وسط النخلة، ينظر: النهاية في غريب: ١٥٢/١٠٢.

(٤)- الموطأ: ٤٥٤، رقم الحديث: ١٥٨٣، كتاب الحدود، وباب ما لا قطع فيه. والكثَر بفتحتين:

جمار النخل، وهو شحمه الذي وسط النخلة، ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر: ٤/١٥٢.

(٥)- ينظر: الكتاب ٢/٢٩٧، والمقتضب: ٤/٣٦٢، وشرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: ٢٧٣، وشرح الأشموني لألفية ابن مالك: ١/٣٣٠.

(٦)- هو سحبان بن زفر بن إياس الوائلي، من باهلة، خطيب يضرب به المثل في البيان، كان إذا خطب يسيل عرقاً. توفي سنة ٥٤ هـ، ينظر: جمهرة الأمثال: ١/٤٤٨.

اتصف بالمعنى الذي اشتهر به ذلك العلم، كما يقال: لكل فرعون موسى، بتنوين العلمين، مُراد بهما الجنس، أي: (لكلّ جبارٍ قهّارٍ)^(١).

ومنها، نحو: لا حاتمَ اليومَ، ولا عنترَةَ، ولا سَحْبَانَ، والتأويل: لا جوادَ كحاتم، ولا شجاعَ كعنترَةَ، ولا فصيحَ كسَحْبَانَ.

ومنها قول الشاعر:

لا هَيْثَمَ اللَّيْلَةَ لِلْمَطِيِّ ولا فَتَى إِلَّا ابْنُ خَيْبَرٍ^(٢)

أي: لا حادي حَسَنَ الحُدَّاءِ كهيثم.

ومنها قول رجل لما كان يومُ الفتح مكة، فقال: "لا قُرَيْشَ بَعْدَ اليومِ"^(٣).

ومنها ما ورد في قوله عليه الصلاة والسلام في حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: "إِذَا هَلَكَ كِسْرَى، فَلَا كِسْرَى بَعْدَهُ، وَإِذَا هَلَكَ قَيْصَرٌ فَلَا قَيْصَرَ بَعْدَهُ، وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، لَتَنْفَعَنَّ كُنُوزُهُمَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ"^(٤).

-
- (١)- ينظر: الكتاب: ٢/٢٩٧، والمقتضب: ٤/٣٦٢، والمفصل في صناعة الإعراب: ١٠٧، شرح الكافية الشافية ١/٥٣٠ ورصف المباني: ٣٣٢، وشرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: ٢٧٣، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ١/٢٢٣، وشرح الأشموني لألفية ابن مالك: ١/٣٣٠.
- (٢)- وهذا البيت من الرجز المشطور بلا نسبة في الكتاب ٢/٢٩٦، والمقتضب: ٤/٣٦٢، والأصول في النحو: ١/٣٨٣، والمفصل في صناعة الإعراب: ١٠٦، شرح الكافية الشافية ١/٥٢٠، ورصف المباني: ٣٣٢، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ١/٢٢٣، وشرح الأشموني لألفية ابن مالك: ١/٣٣٠.

و (هيثم) هو: هيثم بن الأشر، وكان مشهوراً بين العرب بحُسن الصوت في حدائه وبمعرفة البيداء. والشاهد فيه: (لا هيثم) حيث نصب (هيثم) بـ (لا) وهو علم معرفة لتأوله بالتكره؛ لأنه أراد: لا مثل هيثم. لأنه لا شتاره صار شائعاً كأنه اسم جنس موضوع لإفادة ذلك المعنى قبل دخول (لا).

(٣)- مسند الامام أحمد: ١٥٢/٣٥، رقم الحديث: ٢١٢٢٩.

(٤)- صحيح البخاري: ٦/٢١٩، رقم الحديث: ٣٦١٨، كتاب مناقب، باب علامات النبوة في الاسلام.

ومنها قول أبي سفيان بن حرب بعد انتهاء غزوة أحد-وهو يومئذ مع المشركين-. . .
فَقَالَ: إِنَّ لَنَا الْعُزَّى وَلَا عُزَّى لَكُمْ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "أَلَا تُجِيبُوا لَهُ؟"، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا نَقُولُ؟ قَالَ: "قُولُوا اللَّهُ مَوْلَانَا، وَلَا مَوْلَى لَكُمْ"^(١).
ومنها قول عمر في عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: "قَضِيَّةٌ وَلَا أَبَا حَسَنِ لَهَا"^(٢).
أي: هذه قضية ولا يفصل لها يفصلها.

ويقول سيويوه: "قضية ولا أبا حسن، تجعله نكرة. قلت: فكيف يكون هذا وإنما أراد عليًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فقال: لأنه لا يجوز لك أن تعمل لا في معرفة، وإنما تعملها في النكرة فإذا جعلت أبا حسن نكرة حسن لك أن تعمل لا، وعلم المخاطب أنه قد دخل في هؤلاء المنكورين عليٍّ، وأنه قد غُيِبَ عنها. فإن قلت: إنه لم يُرد أن ينفي كل من اسمه علي؟ وإنما أراد أن ينفي منكورين كلهم في قضيته مثل علي، كأنه قال: لا أمثال علي لهذه القضية، ودل هذا الكلام علي أنه ليس لها علي، وأنه قد غيب عنها"^(٣). أ. هـ.

ويقول ابن مالك: "فالصحيح أن لا يقدر هذا النوع بتقدير واحد، بل يقدر ما ورد منه بما يليق به، وبما يصلح له، فيقدر: لا زيد مثله، بلا واحد من مسميات هذا الاسم مثله، ويقدر: (لا أبا حسن لها) و (لا كسرى بعده) و (لا قيصر بعده)، بلا مثل أبي حسن، ولا مثل كسرى، ولا مثل قيصر. وكذا: لا بصرة، ولا أمية، ولا عُزَّى، ولا يضّر في ذلك عدم التعرّض لنفي المنكر، فإن سياق الكلام يدلّ على القصد"^(٤). ١. هـ.

الثالث: ألا يفصل بينها وبين اسمها بفاصل، ولو كان الفاصل جارًّا ومجرورًا^(٥).

(١)- صحيح البخاري ٦٥/٤

(٢)- وعقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد في إعراب الحديث للسيوطي: ١٥٤/٦٥.

(٣)- الكتاب ٢٩٧/٢.

(٤)- شرح التسهيل: ٥٢/٢.

(٥)- ينظر: الكتاب: ٢٩٩/٢، والمقتضب: ٣٦١/٤، والأصول في النحو: ٣٩٤/١، وشرح جمل الزجاجي: ٤٠٥/٢، وشرح التسهيل: ٥٣/٢، وشرح الكافية الشافية: ٥٣٩/١، الجنى الداني:

يقول سيويوه: "لأن (لا) لا تعمل إذا فصل بينها وبين الاسم، رافعةً ولا ناصبةً"^(١).
 فإذا فصل بينهما بشيء، ولو بالخير، أهملت، ووجب تكرارها، نحو: لا في الدار رجل
 ولا امرأة، وكان ما بعدها مبتدأ وخبراً^(٢).
 ويقول ابن السراج: "إذا فصلت بين لا والاسم بحشو، لم يحسن، إلا أن تعيد
 الثانية"^(٣).

ومنها ما ورد في قوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ﴾^(٤) لأن (لا) إن
 فصلت بينها وبين النكرة، لم يجز أن تجعلها معها اسماً واحداً لأن الاسم لا يفصل بين
 بعضه^(٥).

ويقول ابن يعيش: "وأعلم أنه إذا فصل بين المنفي، وصفته بظرف، أو جارٍّ ومجرور،
 نحو: لا رجل اليوم ظريفاً، ولا رجل فيك راغباً، امتنع البناء، لأنه لا يجوز لك أن تجعل
 الاسم والصفة بمنزلة اسم واحد، وقد فصلت بينهما، كما لا يجوز لك أن تفصل بين
 (عشر) و (خمسة) في (خمسة عشر)"^(٦). أ. هـ

الرابع: ألا يدخل عليها حرف جرّ فإذا دخل عليه حرف جر بطل عملها، ولا يجب
 تكرارها، فإن سبقها حرف جر كانت مهملة، وكان ما بعدها مجروراً به، نحو: سافرت بلا
 زادٍ، و فلان يخاف من لا شيء، وفيها خلاف بين النحاة^(٧).

(١) - الكتاب ٢/٢٩٩.

(٢) - ينظر: الجنى الداني: ١/٢٩٩، مغني اللبيب عن كتب الأعراب: ٣١٩.

(٣) - الأصول في النحو: ١/٣٩٤.

(٤) - الصفات من الآية: ٤٧.

(٥) - ينظر: المقتضب: ٤/٣٦١.

(٦) - شرح المفصل للزمخشري: ٢/١٠٧.

(٧) - ينظر: الجنى الداني: ٣٠٠، ومغني اللبيب عن كتب الأعراب: ٣٢٢، والتصريح: ١/٣٣٨،

وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ١/١٤٦، وشرح الأشعوني على ألفية ابن مالك: ١/٣٢٩.

أنواع اسمها:

اسم (لا) النافية للجنس على ثلاثة أنواع:

- ١- أن يكون مفردًا، وهو ما ليس مضافًا ولا شبيهًا بالمضاف.
 - ٢- أو أن يكون مضافًا، وهو الاسم الذي ينضم إليه اسم آخر مجرور بعده يكمل به معناه.
 - ٣- أو أن يكون شبيهًا بالمضاف، وهو الذي ما اتصل به شيء من تمام معناه^(١).
- فالمفرد:** وهو ما كان غير مضاف ولا شبيهًا به، وضابطه؛ ألا يكون عاملاً فيما بعده، ومن شواهد ما ورد في قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الَّذِي لَا رَيْبَ فِيهِ﴾^(٢).

ومنها ما وردت في الأحاديث السابقة وفي قوله عليه الصلاة والسلام في قصة الرجل الذي قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَكْذِبُ امْرَأَتِي يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "لَا خَيْرَ فِي الْكَذِبِ" فَقَالَ الرَّجُلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَعِدْهَا وَأَقُولُ لَهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "لَا جُنَاحَ عَلَيْكَ"^(٣).

ومنها -أيضا- ما ورد في تليته عليه الصلاة والسلام: "لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنَّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ، لَا شَرِيكَ لَكَ" . . ."^(٤).

وإعرابه:

الاسم المفرد الذي يقع بعد (لا) النافية للجنس على ثلاثة أنواع:

- أ- إذا كان مفردًا أو جمع تكسير، يبنى على الفتح، نحو: لا رجلًا في الدار، و لا رجالًا فيها.
- ب- إذا كان الاسم مثنى، أو مجموعًا جمع مذكر سالمًا، فيبنى على ما يُنصب به، نحو: لا رجلين عندنا، ولا مذمومين في المدرسة^(٥).

(١)- ينظر: أوضح المسالك: ١١/٢، وشرح شذور الذهب: ٣٧١، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٢٣/٣، والتصريح: ٣٤٤/١.

(٢)- البقرة من الآية: ٢

(٣)- الموطأ: ٥٣٢، رقم حديث: ١٨٥٨، كتاب الكلام والعينة، باب ما جاء في الصدق والكذب.

(٤)- الموطأ: ٢٣٠، رقم الحديث: ٩٦٣، كتاب الحج، وباب جامع الحج .

(٥)- ينظر: الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي: ٢٣٩، وشرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: ٨٥، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٣٣٣/١.

ويقول ابن مالك: "المبني على ياء مفتوح ما قبلها. . . والمبني على ياء مكسور ما قبلها"^(١).

كقول الشاعر:

تَعَزَّ فَلَإِ الْفَيْنِ بِالْعِيشِ مُتَّعًا وَلَكِنْ لُورَادِ الْمَنُونِ تَتَابُعٌ^(٢)

ج - إذا كان الاسم جمع مؤنث سالماً، فيبنى على الكسر، نحو: لا مدموماتٍ محبوباتٍ، ويجوز -أيضاً- في جمع المؤنث السالم بناؤه على الفتح غير مُنَوَّنٍ، نحو: لا مجتهداتٍ مدموماتٍ، وقد ورد في إعراب جمع المؤنث السالم ثلاثة أقوال:

١- وجوب بنائه على الكسر؛ لأنه علامة نصبه.

٢- وجوب بنائه على الفتح وعليه ابن عصفور^(٣).

٣- جواز الأمرين، وهو الصحيح لوروده في السماع^(٤).

فقد رُوي بالوجهين قول الشاعر:

لَا سَابِغَاتٍ، وَلَا جَاوَاءَ بِاسِلَةً تَقِي الْمُنُونَ، لَدَى اسْتِيفَاءِ أَجَالٍ^(٥)

(١)- شرح التسهيل: ٥٥/٢.

(٢)- البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك: ١٠ / ٢، والتصريح: ٢٢٩ / ١، وشرح شذور الذهب: ١٠٩، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٥٢٧ / ١.

والشاهد فيه قوله: (فلا إلفين) حيث بنى اسم (لا) النافية للجنس وهو قوله: (إلفين) على الياء لأنه مثني، والمثنى يبنى، إذا كان اسماً لـ"لا"، على ما ينصب به لو كان معرباً.

(٣)- ينظر: شرح جمل الزجاجي: ٤٠٧/٢.

(٤)- ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى: ١٦٧، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٣٣٥/١، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٤٦٨/١.

(٥)- البيت من البسيط، بلا نسبة في شرح قطر الندى وبل الصدى: ١٦٧، وشرح الأشموني لألفية ابن مالك: ١ / ١٥١، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ١ / ١٤٦.

والشاهد فيه قوله: (لا سابغات) حيث وقع جمع المؤنث السالم اسماً لـ(لا)، فجاز فيه البناء على الفتح، أو البناء على الكسر نيابة عن الفتحة. وقد روي البيت بالوجهين.

وقول الآخر:

إِنَّ الشَّبَابَ الَّذِي مَجَّدَ عَوَاقِبُهُ فِيهِ نَلَذُّ، وَلَا لَذَّاتَ لِلشَّيْبِ^(١)

وسبب بنائها:

اسم (لا) النافية للجنس المفرد، أمبني أم معرب، للنحاة في هذا قولان:
القول الأول: اسم (لا) النافية للجنس المفرد مبني، وسبب بنائها؛ أكثرهم^(٢) يقولون: لتركيبه
مع (لا) النافية للجنس كتركيب (خمسة عشر) كما نص على ذلك سيويوه: "وترك التنوين لما تعمل
فيه لازم، لأنها جعلت، وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد، نحو: خمسة عشر"^(٣).

وبعض النحاة^(٤) يقولون: إنما بني لتضمنه معنى (من)، كما يقول الرماني: "أنها مبنية
مع ما بعدها، وذلك أنها جواب لمن قال: هل من أحد؟. . . إلا أنهم حذفوا (من)،
وضمنوا الكلام معناها، فوجب البناء لتضمن معنى الحرف، وهكذا كل شيء يتضمن معنى
الحرف يجب له البناء"^(٥). أ. هـ

القول الثاني: ذهب الجرمي^(٦)، والزجاجي^(٧)، والسيرافي^(٨)، إلى أن اسم (لا) النافية
للجنس المفرد معها معرب أيضاً، وحذف التنوين منه تخفيفاً لا بناءً.

(١) - البيت من البسيط، وهو لسلامة بن جندل في ديوانه: ٩١، ومنسوب في شرح التسهيل:
٥٥/٢، والتصريح: ٢٣٨ / ١، وبلا نسبة في أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٩ / ٢، وشرح
شذور الذهب في معرفة كلام العرب: ٨٥، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ١ / ١٦٤.
والشاهد فيه قوله: (ولا لذات) حيث جاء اسم (لا) النافية للجنس، وهو قوله: (لذات) جمع مؤنث
سالما، ووردت الرواية ببنائه على الكسرة نيابة عن الفتحة، كما كان ينصب بها لو أنه معرب،
ويروى ببنائه على الفتح، والوجهان جائزان.

(٢) - ينظر: الكتاب: ٢٧٤/٢، المقتضب: ٣٥٨/٤، والأصول في النحو: ٣٨٠/١.

(٣) - الكتاب: ٢٧٤/٢.

(٤) - ينظر: شرح التسهيل: ٥٦/٢، و شرح جمل الزجاجي: ٤٠٧/٢، وهمع الهوامع في شرح جمع
الجوامع: ١٩٩/٢.

(٥) - معاني الحروف: ٨٥.

(٦) - منسوب إليه في همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ١٩٩/٢.

(٧) - شرح جمل الزجاجي: ٤٠٧/٢.

(٨) - شرح كتاب سيويوه: ١٦/٣.

يقول الزجاجي: "أن الحركة حركة إعراب، وسقط التنوين تخفيفاً، لأن (لا) جعلت مع ما بعدها شيئاً واحداً، فطال الاسم، فخففت بحذف التنوين"^(١).

ويؤيد عليهم ابن عصفور بقوله: "لأنها لو كان إعراباً، لم يجز نعت الاسم على اللفظ وعلى الموضع، كما لم يجز ذلك في (إن) وأخواتها، فدل ذلك على أنها حركة بناء"^(٢). أ. هـ وردّ-أيضاً- بأن حذفه في النكرة المطوّلة كان أولى، وبأنه لم يعهد حذف التنوين إلا لمنع صرفٍ أو إضافةٍ أو وصف العلم بابن، أو ملاقة ساكن، أو وقف أو بناء، وهذا ليس واحداً مما قبل البناء، فتعين البناء"^(٣).

رافع خبرها:

لا خلاف بين النحاة أن خبرها مرفوع بها إذا لم يركب الاسم معها، أي: إذا كان مضاعفاً أو شبيهاً بالمضاف، وهكذا مع التركيب على الأصح، وهذا مذهب الجمهور، وابن مالك^(٤).

وقد نسب ابن مالك إلى سيويه: "أن الخبر مع التركيب مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخول (لا)، لأن شبيهاً بـ(إن) ضعف حين تركبت وصارت كجزء كلمة، وجزء الكلمة لا يعمل، فمقتضى هذا أن يظل عملها في الاسم والخبر، ولكن عملها أبقى في أقرب المعمولين، وجعلت هي ومعمولها بمنزلة مبتدأ والخبر بعدهما على ما كان عليه مع التجرد"^(٥). أ. هـ

وقد نقل السيوطي الإجماع على: "أن لا هي الرافعة للخبر عند عدم التركيب، وأما في التركيب فكذلك عند الأخفش، والمازني، والمبرد^(٦)، والسيوافي^(٧)، وجماعة، وصححه ابن

(١)- شرح جمل الزجاجي: ٤٠٧/٢.

(٢)- مصدر نفسه: ٤٠٧/٢.

(٣)- وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ١٩٩/٢.

(٤)- ينظر: شرح التسهيل: ٥٥/٢، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ١٤٦/١.

(٥)- ينظر: شرح التسهيل: ٥٥/٢، الارتشاف لأبي حيان: ١٦٥/٢.

(٦)- المقتضب: ٣٥٧/٤.

(٧)- شرح كتاب سيويه: ١٦/٣.

مالك إجراء لها مجرى إن^(١)، وقيل إنها لم تعمل فيه شيئا، بل لا مع النكرة في موضع رفع على الابتداء، والمرفوع خبر المبتدأ وصححه أبو حيان^(٢) وعزاه لسيبويه^(٣) ١٠هـ.

وما ذهب إليه الجمهور أولى لما يلي:

- ١- أن (لا) النافية للجنس لما استحقت العمل، فالتركيب لا يؤثر في ذلك الاستحقاق، كما لم يضر (إن) صيرورتها بفتح الهمة مع معمولها كشيء واحد^(٤).
- ٢- لو كان (لا) النافية للجنس مع اسمها كشيء واحد مانعا من العمل في الخبر لمنعها من العمل في الاسم؛ لأن أحد جزأي الكلمة لا يعمل في الآخر، ولا خلاف في أن التركيب لم يمنع عملها في الاسم، فلا يمنع عملها في الخبر^(٥).
- ٣- عمل (لا) في الخبر أولى من عملها في الاسم، لأن تأثيرها في معناه أشد من تأثيرها في معنى الاسم، والإعراب إنما جيء به الأصل في للدلالة على المعنى الحادث بالعامل^(٦).

أحوال اسمها وخبرها:

وقد يحذف اسم (لا) النافية للجنس إذا علم^(٧)، نحو: (لا عليك)، أي: لا بأس، أو لا جناح عليك، وذلك نادر.

ويحذف خبرها أيضا إذا علم، ومن شواهد ذلك ما ورد في قوله عليه الصلاة والسلام: "أَفْضَلُ الدُّعَاءِ دُعَاءُ يَوْمِ عَرَفَةَ، وَأَفْضَلُ مَا قُلْتُ أَنَا وَالنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ

(١)- شرح التسهيل: ٥٥/٢.

(٢)- ينظر: الارتشاف لأبي حيان: ١٦٥/٢.

(٣)- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٢٠٢/٢.

(٤)- ينظر: شرح التسهيل: ٥٥/٢.

(٥)- مصدر نفسه: ٥٥/٢.

(٦)- ينظر: شرح التسهيل: ٥٦/٢.

(٧)- ينظر: الكتاب: ٢٩٥/٢، والمقتضب: ١٢٩/٤، والأصول في النحو: ٣٧٩/١، واللمحة في

شرح الملحة لابن الصائغ: ٥٠٠/١.

لا شَرِيكَ لَهُ^(١). أي: لا إله معبود بحق إلا الله.

والخبر إن جهل وجب ذكره، كما ورد في الحديث قوله عليه الصلاة والسلام: "لَا أَحَدَ أَغْيَرُ مِنَ اللَّهِ، فَلِذَلِكَ حَرَّمَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ، وَلَا أَحَدَ أَحَبُّ إِلَيْهِ الْمِدْحَةُ مِنَ اللَّهِ فَلِذَلِكَ مَدَحَ نَفْسَهُ"^(٢).

ومنها قول الشاعر:

وَرَدَّ جَازِرُهُمْ حَرْفًا مُصَرِّمَةً وَلَا كَرِيمَ مِنَ الْوُلْدَانِ مَصْبُوحُ^(٣)

وإذا عُلم فحذفه كثير، نحو: (لا بأسَ)، أي لا بأس عليك، كما ورد في قوله تعالى: ﴿قَالُوا لَا ضَيْرَ إِنَّا إِلَىٰ رَبِّنَا مُنْقَلِبُونَ﴾^(٤)، أي لا ضير علينا.

(١) - الموطأ: ١٨٠، رقم الحديث: ٧٣٨، كتاب الحج، وباب العمل في الإهلال.

(٢) - صحيح البخاري: ٥٩ / ٦، رقم الحديث: ٤٦٣٧، كتاب تفسير القرآن، باب قوله: لا تقربوا الفواحش ما ظهر منها وما بطن.

(٣) - هذا بيت من البسيط، وهو لحاتم بن عبد الله الطائي، أو لأبي ذؤيب الهذلي، أو لرجل جاهلي من بني التبت بن قاسط في شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٣٦٧/١، وهو بلا نسبة في الكتاب: ٢٩٩/٢، و المقتضب: ٣٧٠/٤، والأصول في النحو: ٣٨٥/١، اللوحة في شرح الملحة لابن الصائغ: ٤٩٩/١. وقد ورد البيت هنا ملفقا من بيتين؛ وهما:

ورد جازرهم حرفا مصرمة في الراس منها وفي الأصلاء تمليح

إذا اللقاح غدت ملقى أصرتها ولا كريم من الولدان مصبوح

ينظر: حاشية اللوحة في شرح الملحة لابن الصائغ: ٤٩٩/١، شرح أبيات سيويه: ٦/٢.

والشاهد فيه: (ولا كريم من الولدان مصبوح) حيث ذكر خبر (لا) وهو: (مصبوح) لأنه لم يكن ممّا يُعلم؛ فإذا لم يُعلم يجب ذكره.

(٤) - الشعراء من الآية: ٥٠

ومنها قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ فَرَغُوا فَلَا قُوَّةَ﴾^(١)، أي: فلا قوت لهم.

وقد ورد حذف الخبر في موطأ الإمام مالك رَحِمَهُ اللَّهُ في قوله عليه الصلاة والسلام في حديث عبد الله بن عمرو بن العاص -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَفَ لِلنَّاسِ عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ يَسْأَلُونَهُ، فَجَاءَ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَمْ أَشْعُرْ "فَنَحَرْتُ قَبْلَ أَنْ أَرْمِي، قَالَ: ارْمِ، وَلَا حَرَجَ. . ." ^(٢).

وبنو تميم والطائيون من العرب يلتزمون حذفه إذا علم، والحجازيون يجيزون إثباته، وحذفه عندهم أكثر^(٣). ومن حذفه قوله تعالى: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾^(٤). أي: لا إله معبود بحق إلا الله.

(١) - سبأ من الآية: ٥١

(٢) - الموطأ: ٢٢٩، رقم الحديث: ٩٥٩، كتاب الحج وباب جامع الحج.

(٣) - ينظر: اللوحة في شرح الملحة لابن الصائغ: ١/٥٠٠.

(٤) - الصفات من الآية: ٣٥.

ما الحجازية العاملة عمل (ليس) :

وردت (ما) الحجازية في موطأ الإمام مالك في أكثر من موضع، ومنها:

١ - عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَنَّهَا قَالَتْ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "مَا مِنْ نَبِيٍّ يَمُوتُ حَتَّى يُخَيَّرَ"، قَالَتْ: فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: "اللَّهُمَّ الرَّفِيقَ الْأَعْلَى"، فَعَرَفْتُ أَنَّهُ ذَاهِبٌ^(١).

٢ - عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ مَرْفُوعاً، أَنَّهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَالِسًا، وَقَبْرٌ يُخْفَرُ بِالْمَدِينَةِ، فَاطْلَعَ رَجُلٌ فِي الْقَبْرِ، فَقَالَ: بِئْسَ مَضْجَعُ الْمُؤْمِنِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "بِئْسَ مَا قُلْتَ"، فَقَالَ الرَّجُلُ: إِنِّي لَمْ أُرِدْ هَذَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّمَا أَرَدْتُ الْقَتْلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "لَا مِثْلَ لِلْقَتْلِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، مَا عَلَى الْأَرْضِ بُقْعَةٌ هِيَ أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يَكُونَ قَبْرِي بِهَا، وَمِنْهَا". ثَلَاثَ مَرَاتٍ، يَعْنِي الْمَدِينَةَ^(٢).

٣ - عَنْ ابْنِ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: مَا حَقُّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ لَهُ شَيْءٌ يُوصَى فِيهِ، يَبِيتُ لَيْلَتَيْنِ إِلَّا وَوَصِيَّتُهُ عِنْدَهُ مَكْتُوبَةٌ^(٣).

٤ - حَدَّثَنَا مَالِكٌ، أَنَّهُ بَلَغَهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: مَا مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا قَدْ رَعَى عَمَّا، قِيلَ: وَأَنْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: وَأَنَا^(٤).

(١) - الموطأ: ١٣٠، رقم الحديث ٥٦٣، كتاب الجنائز، باب جامع الجنائز.

(٢) - الموطأ: ٢٤٢، رقم الحديث: ١٠٠٥، كتاب الجهاد، باب الشهداء في سبيل الله.

(٣) - الموطأ: ٤٠٩، رقم حديث: ٩٦٢، كتاب الوصية باب الامر بالوصية.

(٤) - الموطأ: ٥٢٣، رقم الحديث: ١٨١٣، كتاب الاستئذان و التشميت والصور والتماثيل وغيره باب

ما جاء في أمر الغنم .

الدراسة:

ما النافية:

(ما) من الكلمات المشتركة بين الاسمية والحرفية، والحرف إن اختص بما يدخل عليه ولم ينزل منزلة الجزء منه عمل فيه، فإن لم يختص، أو اختص ولكن تنزل منزلة الجزء منه، لم يعمل فيه؛ لأن جزء الشيء لا يعمل في الشيء^(١).

و(ما) النافية من الحروف غير المختصة، لأنها تدخل على الأسماء، والأفعال، و (ما) النافية الداخلة على الأسماء عند النحاة قسمان:

الأول: (ما) النافية العاملة، وهي (ما الحجازية).

الثاني: (ما) النافية المهملة، وهي (ما التميمية).

(ما) الحجازية:

(ما) النافية من الحروف غير المختصة، والأصل في كل حرف غير مختص ألا يعمل، وإنما عملت عند الحجازيين عمل (ليس)، وتدخل على الجملة الاسمية، وترفع المبتدأ اسماً لها، وتنصب الخبر، لأنها شابهت (ليس) وعليه البصريون^(٢)، ووجه الشبه بينهما:

١- أنها تدخل على المبتدأ والخبر، كما أن (ليس) تدخل على المبتدأ والخبر.

٢- وأنها يتفقان في معنى النفي، كما يقول سيوييه: "وأما أهل الحجاز فيشبهونها بـ(لَيْسَ) إذ كان معناها كمعناها"^(٣).

ويقول-أيضاً-إن (ما): "تكون بمنزلة ليس في المعنى، تقول: عبد الله منطلق، فتقول: ما عبد الله منطلق أو منطلقاً، فتنفي بهذا اللفظ كما تقول: ليس عبد الله منطلقاً"^(٤).

٣- وأنها يدخلان لنفي الحال، يقول الأنباري: "إن ما تنفي الحال، كما أن (ليس)

(١)- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين ١/١٣٤.

(٢)- ينظر: الكتاب: ٢٢١/٤، وشرح المفصل للزمخشري: ٢٦٨/١، وأسرار العربية: ١٤٥.

(٣)- الكتاب: ٢٢١/٤.

(٤)- مصدر نفسه: ٢٢١/٤.

تنفي الحال" ^(١).

٤- وتدخل الباء في خبرها، كما تدخل في خبر (ليس)، يقول الأنباري: "ويقوي هذه المشابهة بينهما دخول الباء في خبرها كما تدخل في خبر (ليس)" ^(٢).

فإذا ثبت بينهما مشابهة، وجب أن تعمل عملها؛ لأنهم يُجْزَوْنَ الشيء مجرى الشيء إذا شابهه، فلما أشبهت (لا) النافية للجنس (إنّ) أجريت مجراها في العمل، فكذلك هاهنا: لما أشبهت (ما) (ليس) عملت عملها؛ فترفع المبتدأ وتنصب الخبر عند الحجازيين كـ(ليس) ^(٣).

ويقول المبرد: "إنهم رأوها في معنى (ليس)، تقع مبتدأة، وتنفي ما يكون في الحال، وما لم يقع. فلما خَلَصَتْ في معنى (ليس) ودلت على ما تدل عليه، ولم يكن بين نفييهما فصل ألبته حتى صارت كل واحدة تُغني عن الأخرى - أجزوها مجراها" ^(٤).

وعلى لغة أهل الحجاز نزل القرآن الكريم، ومن ذلك ما ورد في قوله تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ ^(٥).

ويقول الزجاج: "وهذه لغة أهل الحجاز، وهي اللغة القُدَمَى الجيدة" ^(٦).

ومنها ما ورد في قوله تعالى: ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ﴾ ^(٧).

(١)- شرح الرضي على الكافية: ١٨٥/٢، وأسرار العربية: ١٤٥.

(٢)- أسرار العربية: ١٤٥.

(٣)- ينظر: الكتاب ٤/٤٢١، المقتضب: ١٨٨/٤، والإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي: ١١٠، وشرح الجمل للزجاجي: ٥٤/٢، وأسرار العربية: ١٤٥، والإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين ١/١٣٤، واللمحة في شرح الملحة: ٥٨٧/٢، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ١/٢٦٥، وجمع الهوامع شرح جمع الجوامع: ٤٤٧/١، والتصريح: ٢٦١/١.

(٤)- المقتضب: ١٨٨/٤.

(٥)- يوسف من الآية: ٣١.

(٦)- معاني القرآن وإعرابه: ١٠٨.

(٧)- المجادلة من الآية: ٢.

ومن شواهد ذلك ما وورد في قوله عليه الصلاة والسلام: "مَا مِنْ نَبِيٍّ يَمُوتُ حَتَّى يُجَيَّرَ"، قَالَتْ: فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: "اللَّهُمَّ الرَّفِيقَ الْأَعْلَى"، فَعَرَفْتُ أَنَّهُ ذَاهِبٌ^(١).

ومنها قول الشاعر:

وأنا النذيرُ بحَرَّةٍ مُسَوَّدَةٍ تصلُ الجيوشُ إليكمُ أقوَادَهَا
أبناءؤها متكنِّفونُ أباهمُ حنِّقو الصدورِ، وما همُ أولادَهَا^(٢)

فأهل الحجاز، وإنْ أعملوها عمل (ليس)، فهي عندهم أضعف من (ليس)؛ لأن (ليس) فعل، و(ما) النافية حرف، ولضعفها عندهم، لم يجروها مجرى (ليس) في كل المواضع، ولهذا العمل لابد أن تتوفر الشروط التالية:

الأول: أن لا يقترن اسمها بـ(إن) الزائدة، فإن اقترن بها بطل عملها عند البصريين، لأن اقتترانها بـ(ما) يزيل شبهها بـ(ليس)، لأن ليس لا تليها (إن)، إذ (إن) كافة تكف (ما) عن العمل، كما أن (ما) كافة تكف (إن) عن العمل^(٣).

ويقول سيبويه: "وأما (إن) مع (ما) في لغة أهل الحجاز، فهي بمنزلة (ما) في قولك: إنما الثقيلة، تجعلها من حروف الابتداء، وتمنعها أن تكون من حروف (ليس) وبمنزلتها"^(٤).
ويقول ابن مالك: "(إن) هذه زائدة كافة لـ(ما)، كما أنَّ (ما) كافة لـ(إن) وأخواتها"^(٥).

(١)- الموطأ: ١٣ رقم الحديث ٥٦٣، كتاب الجنائز، باب جامع الجنائز.

(٢)- البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في شرح كتاب سيبويه: ٣٢٤/١، والتذييل والتكميل: ٢٢٥/٤، والأشباه والنظائر في النحو: ٧٥/٢.

الشاهد فيه: قوله (وما هم أولادها) حيث عملت (ما) النافية عمل (ليس) ورفعت (ما) الاسم وهو الضمير المنفصل، ونصبت الخبر وهو (أولادها).

(٣)- ينظر: شرح المفصل للزمخشري: ٢٦٨/١، وشرح الجمل للزجاجي: ٥٤/٢، وشرح التسهيل: ٣٦٩/١، وشرح الرضي على الكافية: ١٨٥/٢، والجنى الداني: ٣٣٠.

(٤)- الكتاب: ٢٢١/٤.

(٥)- شرح التسهيل: ٤٥٠/١.

كقول الشاعر:

بَنِي غُدَانَةٍ مَا إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبٌ وَلَا صَرِيفٌ وَلَكِنْ أَنْتُمْ الْخَزَفُ^(١)

والكوفيون يقولون، أَنَّ (إِنْ) المقترنة بـ(ما) هي النافية لا الزائدة، جيء بها بعد (ما) تأكيداً للنفي، ولذا أجازوا نصب في قول الشاعر: (مَا إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبًا . . . ولا صريفًا)^(٢) ورُدَّ على الكوفيين بما يلي:

- أنها لو كانت نافية مؤكدة لم تغير العمل، كما لا يتغير لتكرير ما، نحو: ما ما زيد قائما، فكرر ما النافية تأكيداً وأبقى عملها.

- أن العرب قد استعملت (إِنْ) زائدة بعد (ما) التي بمعنى الذي، وبعد (ما) المصدرية التوقيتية، لشبههما في اللفظ بما النافية، فلو لم تكن المقترنة بـ(ما) النافية زائدة، لم يكن لزيادتها بعد الموصولتين مسوغ^(٣).

والثاني: أن لا ينتقض نفي خبرها بـ(إلا)، فإن انتقض بطل عملها، لأن عملها إنما كان لأجل النفي الذي شابهه (ليس) فإذا زالت المشابهة زال العمل^(٤).

(١)- البيت من البسيط، وبلا نسبة في شرح التسهيل: ٤٥٠/١، وشرح الكافية الشافية: ٤٣١/١، واللمحة في شرح الملحة: ٥٨٨/٢، ولسان العرب: ٩/ ١٩٠ (ص رف)، والجنى الداني: ٣٢٨، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٢٦٦/١، ومغني اللبيب عن كتب الأعراب: ٢٥ / ١، وشرح قطر الندى وبل الصدى: ١٤٣، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٢٥٤/١، والتصريح: ١ / ١٩٧، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ١ / ١٢٣، والأشباه والنظائر: ٣ / ٣٤٠.

والشاهد فيه قوله: (ما إن أنتم ذهب) حيث زيدت (إن) بعد (ما) فبطل عملها.

(٢)- ينظر: شرح الرضي على الكافية: ١٨٦/٢.

(٣)- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين: ١ / ١٣٦، وشرح التسهيل: ٤٥١/١.

(٤)- ينظر: الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي: ١١٠، وشرح الجمل للزجاجي: ٥٤/٢، وشرح الكافية الشافية: ١٨٧/٢، وشرح الرضي على الكافية: ١٨٥/٢.

ومثال ذلك ما ورد في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَحْدَةً﴾^(١).

ومنها قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾^(٢).

ومن شواهد ذلك ما ورد في قوله عليه الصلاة والسلام: "مَا مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا قَدْ رَعَى غَمًّا"، قيل: وَأَنْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: "وَأَنَا"^(٣).

حيث نقض نفي الخبر بـ(إلا) ولذا بطل عملها.

وقد نقل عن يونس أنه يجوز إعمالها مع انتقاض نفيها بـ(إلا)^(٤).

واستدل بقول الشاعر:

وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا مَنْجُنُونًا بِأَهْلِهِ وَمَا صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إِلَّا مُعَذِّبًا^(٥)

وأجاب الجمهور بما يلي:

- أن "منجنونا" و"معذبا" إما مفعول مطلق، لفعل محذوف، أو مفعول به، لفعل محذوف، والتقدير: وما الدهر إلا يدور دوران منجنون، وما صاحب الحاجات إلا يعذب معذبا، و"معذب" على هذا مصدر ميمي بمعنى التعذيب، والتقدير الثاني: وما الدهر إلا

(١)- القمر من الآية: ٥٠

(٢)- آل عمران من الآية: ١٤٤

(٣)- الموطأ: ٥٢٣ رقم الحديث: ١٨١٣، كتاب الاستئذان والتشميت والصور والتماثيل وغيره باب ما جاء في أمر الغنم .

(٤)- ينظر: رأيه في شرح الرضي على الكافية: ١٨٥/٢، والتصريح: ٢٦٣/١، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٢٣٠/١.

(٥)- البيت من الطويل، البيت نسبه لأحد بني سعد في شرح شواهد المغني، وهو بلا نسبة في شرح الرضي على الكافية: ١٨٥/٢، والجنى الداني: ٣٢٥، وشرح المفصل: ٧٥ / ٨، ومغني اللبيب عن كتب الأعراب: ٧٣، والتصريح: ١٩٧ / ١، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٢٣٠/١. الشاهد: استشهد بظاهر البيت يونس بن حبيب، والشلوبين وغيرهما، فجعلوا (ما) في الموضعين عاملة عمل (ليس) على الرغم من انتقاض خبرها بـ(إلا)، لأنهم يزعمون أن انتقاض نفي الخبر بـ(إلا) لا يمنع إعمال (ما).

يشبه منجنونا، وما صاحب الحاجات إلا يشبه معذبا، فهما منصوبان بالفعل الواقع خبرا.
- ويجوز أن يكون (منجنونا) منصوبًا على الحال، والخبر محذوف، أي: وما الدهر إلا مثل المنجنون لا يستقر على حاله، وعلى هذا تكون عاملة قبل انتقاض نفيها، وكذا يكون التقدير في الثاني، أي: وما صاحب الحاجات موجودا إلا معذبا، ولا تقدر هنا (مثل)، لأن الثاني هو الأول^(١).

- وقيل: منجنون: اسم وضع موضع المصدر، الموضوع موضع الفعل، الذي هو الخبر. تقديره: وما الدهر إلا بجن جنونا. ثم حذف بجن وأوقع منجنونا موقع المصدر.
- أن هذا البيت شاذ، ولا يقاس عليه^(٢).

والثالث: أن لا يتقدم الخبر على الاسم، فلا يصح تقديم الخبر الذي ليس شبه جملة على الاسم، فإن كان الخبر شبه جملة جاز إعمالها وإهمالها عند تقدمه ومخالفته الترتيب، لكثرة التوسع فيه^(٣).

ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿فَمَا مِنْكُمْ مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾^(٤).
ومن شواهد ذلك ما ورد في الحديث: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَالِسًا، وَقَبَّرَ يُخَفِّرُ بِالْمَدِينَةِ، فَاطَّلَعَ رَجُلٌ فِي الْقَبْرِ، فَقَالَ: بِئْسَ مَضْجَعُ الْمُؤْمِنِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "بِئْسَ مَا قُلْتَ"، فَقَالَ الرَّجُلُ: إِنِّي لَمْ أَرِدْ هَذَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّمَا أَرَدْتُ الْقَتْلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "لَا مِثْلَ لِلْقَتْلِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، مَا عَلَى الْأَرْضِ

(١)- ينظر: شرح التسهيل: ٤٥٤/١، والجنى الداني: ٣٢٥..

(٢)- ينظر: شرح التسهيل: ٤٥٤/١، شرح الرضي على الكافية: ١٨٥/٢، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٢٦٨/١، والتصريح: ٢٦٣/١.

(٣)- الجمل في النحو المنسوب إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي: ٣٠٥، والإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي: ١١٠، وشرح الجمل للزجاجي: ٥٤/٢، شرح الرضي على الكافية: ١٨٥/٢، والجنى الداني: ٣٢٥.

(٤)- الحاقة من الآية: ٤٧.

بُفْعَةُ هي أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يَكُونَ قَبْرِي بِهَا، ومنها". ثلاث مرات، يعني المدينة^(١).

والرابع: أن لا يتقدم معمول خبرها على اسمها، فإن تقدم بطل عملها^(٢).

كقول الشاعر:

وَقَالُوا تَعْرِفُهَا الْمَنَازِلَ مِنْ مَنِيَّ وَمَا كُلُّ مَنْ وَافَى مَنِيَّ أَنَا عَارِفٌ^(٣)

وإذا كان معمول الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً لم يبطل عمل (ما)، كقول الشاعر:

بِأَهْبَةِ حَزْمٍ لَدُنِّي وَإِنْ كُنْتُ آمِنًا فَمَا كُلُّ حِينٍ مِنْ تُوَالِي مُوَالِيَا^(٤)

اقتران خبرها بالباء:

تزداد (الباء) في خبر (ما) الحجازية كثيراً لتوكيد النفي، يقول السيوطي زيادة الباء في الخبر على ثلاثة أقسام كثير، وقليل، وأقل، فالكثير في ثلاثة مواضع؛ وذلك بعد (ليس) و

(١)- الموطأ: ٢٤٢، رقم الحديث: ١٠٠٥، كتاب الجهاد، باب الشهداء في سبيل الله.

(٢)- ينظر: شرح التسهيل: ٣٦٩/١، شرح الكافية الشافية: ١٨٧/٢.

(٣)- البيت من الطويل وهو لمزاحم بن الحارث العقيلي وفي ديوانه: ٢٨، والكتاب: ٧٢/١، ١٤٦، والخصائص: ٣٥٤/٢، ٢٣٧، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣٧٠/١. وأوضح المسالك: ٢٠١/١، والأشباه والنظائر: ٢٣٣/٢، والتصريح: ١٩٨/١، والأشموقي: ٢٤٩/١.

والشاهد فيه: (ما كلُّ مَنْ وَافَى مَنِيَّ أَنَا عَارِفٌ) على رواية نصب (كلِّ) حيث أبطل الشاعر عمل (ما) النافية فرفع بعدها المبتدأ والخبر جميعاً؛ وهما: (أنا عارف)؛ لأنَّ معمول الخبر ليس ظرفاً ولا جاراً ومجروراً.

ويجوز رفع (كلِّ) على أن تكون (ما) مهملة، ويجوز من أن تكون عاملة؛ لأنَّه لم يتقدَّم فيها معمول الخبر.

(٤)- البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل: ٣٧٠/١، وأوضح المسالك: ٢٨٣/١، وشرح الأشموقي: ١٢٢/١، والمقاصد النحوية: ١٠١/٢.

الشاهد: قوله: (ما كل حين من توالي مواليا) حيث عملت (ما) النافية عمل (ليس)، فرفع بها المبتدأ، وهو (من) ونصب الخبر، وهو (مواليا)، رغم تقدم معمول الخبر، وهو قوله: (كل حين) على الاسم والخبر معاً، وإنما ساغ الإعمال مع هذا التقدم لكون هذا المعمول المتقدم ظرفاً.

(ما)^(١)، وقد جاء خبرها مقترنا بالباء في القرآن الكريم كثيرا، ومنها ما ورد في قوله تعالى:

﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ﴾^(٢).

ومنها قول الشاعر:

أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا أَنْجَلِي بِصُبْحٍ، وَمَا الْإِصْبَاحُ مِنْكَ بِأَمْثَلٍ^(٣)

عامل النصب في الخبر بعد (ما) النافية:

مذهب الكوفيون:

الكوفيون ذهبوا إلى أن (ما) لا تعمل شيئا في لغة الحجازيين، لأن المرفوع بعدها باقٍ على ما كان قبل دخولها، والخبر منصوب على نزع الخافض، أعني الباء، لأن العرب لا تكاد تنطق بها إلا بالباء، فإن حذفوها عوضوا منها النصب، وليفرقوا بين الخبر المقدر فيه الباء وغيره^(٤).

واحتجوا بالأمور الآتية:

- أنها لا تعمل في الخبر، وذلك لأن القياس في (ما) أن لا تكون عاملة ألبتة؛ لأن الحرف إنما يكون عاملاً إذا كان مختصاً، كحرف الخفض و حرف الجزم لما اختص عمل فيما اختص به، وإذا كان غير مختص فلا يعمل كحرف الاستفهام والعطف، ف(ما) النافية من الحروف غير المختصة، لأنها تارة تدخل على الاسم، وتارة تدخل على الفعل، فلما كانت

(١)- ينظر: الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي: ١١٠، وشرح الرضي على الكافية: ١٨٨/٢، الأشباه والنظائر: ٧٦ / ٢.

(٢)- فصلت من الآية: ٤٦

(٣)- البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه: ٤٨، وسر صناعة الإعراب: ٥١٣ / ٢، ولسان العرب: ١١ / ٣٦١: مادة (شلل)، وأوضح المسالك إلى ألفة ابن مالك: ٩١ / ٤، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ١٠٥ / ٣.

الشاهد فيه قوله: (وَمَا الْإِصْبَاحُ مِنْكَ بِأَمْثَلٍ)، فالباء زائدة، وأمثلة خبر (ما) مجرور لفظاً منصوب محلاً بالفتحة المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد.

(٤)- ينظر: شرح الرضي على الكافية: ١٨٥ / ٢، وجمع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ١٢٣ / ١.

مشتركة بين الاسم والفعل، وجب أن لا تعمل، ولهذا كانت مهملة غير عاملة في لغة بني تميم، وهو القياس^(١).

- وإنما أهل الحجاز يعملونها؛ لأنهم شَبَّهوها بـ(ليس) من جهة المعنى، وهو شَبَّةٌ ضعيف، فلم يَقَوَّ على العمل في الخبر كما عملت (ليس)، لأن (ليس) فعل، و(ما) النافية حرف، والحرف أضعف من الفعل، فبطل أن يكون منصوبًا بـ(ما)، ووجب أن يكون منصوبًا بنزع الخافض^(٢).

- الأصل (ما زيد بقائم) فلما حذف حرف الخفض وجب أن يكون منصوبًا، وليفرقوا بين الخبر المقدر فيه الباء وغيره، ولهذا لم يجوز النصب إذا قُدِّمَ الخبر، أو دخل حرف الاستثناء، لأنه لا يحسن دخول الباء معهما؛ فلا يقال (ما بقائم زيد، وما زيد إلا بقائم)^(٣).

مذهب البصريين في نصب الخبر بعد (ما) النافية:

وذهب البصريون إلى أن (ما) هي التي نصبت الخبر، واحتجوا بما يلي:

- القياس: وهو أنَّ (ما) أشبهت (ليس)، فوجب أن تعمل عملها، الرفع والنصب، أي: رفع الاسم ونصب الخبر^(٤).

-أيضًا- يقوي الشبه بينهما: دخول الباء في خبر (ما) كما تدخل في خبر (ليس).

(١)- ينظر: الكتاب: ٣٠/١، وأسرار العربية: ٦١، والإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين: ١٣٦/١، وشرح التسهيل: ٣٦٩/١، وحاشية الصبان على الأشموني: ١/ ٢٣٥، والتصريح: ٢/ ٢٣٧.

(٢)- ينظر: شرح التسهيل: ٣٦٩/١، وحاشية الصبان على الأشموني: ١/ ٢٣٥، وشرح التصريح: ٢/ ٢٣٧.

(٣)- ينظر: الكتاب: ٣٠/١، وأسرار العربية: ٦١، والإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين: ١٣٦/١، وشرح التسهيل: ٣٦٩/١، وحاشية الصبان على الأشموني: ١/ ٢٣٥، والتصريح: ٢/ ٢٣٧.

(٤)- ينظر: وأسرار العربية: ٦١، والإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين: ١٣٦/١

ومن شواهد دخول الباء في خبر (ليس): قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾^(١).
ومنها قوله تبارك تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ﴾^(٢).
فإذا ثبت أن (ما) قد أشبهت (ليس)، وجب أن تعمل عملها.
- وأيضا- أن النقل - السماع- هو الذي يرجح ما ذهب إليه البصريون، لوروده في القرآن الكريم. ومن شواهد ذلك قوله تبارك تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾^(٣).
ومنها قوله تبارك تعالى: ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾^(٤).
ويقول ابن مالك: "وزعم الكوفيون أن (ما) لا عمل لها، وأن نصب ما ينتصب بعدها بسقوط الباء، وما قالوه لا يصح، لأن الباء قد تدخل بعد هل، وبعد ما المكفوفة بـ(إن)، وإذا سقطت الباء تعين الرفع بإجماع، فلو كان سقوط الباء ناصبا لنصبه في هذين الموضعين"^(٥). ١. هـ

مذهب التميميين في (ما) النافية:

بنو تميم أهملوها ورفعوا المبتدأ والخبر بعدها، حيث أجزؤها مجزئاً أما وهل والهمزة، أي لا يعملونها في شيء وهو القياس، لعدم اختصاصها.
و-أيضا- أن (ما) النافية حرف، وليس بفعل؛ وليس الحرف كالفعل، ولا يكون فيها إضمار كما يزعم الكوفيون^(٦).

(١)- الزمر من الآية: ٣٦.

(٢)- فصلت من الآية: ٤٦.

(٣)- يوسف من الآية: ٣١.

(٤)- المجادلة من الآية: ٢.

(٥)- شرح التسهيل: ٣٧٢/١.

(٦)- ينظر: الكتاب: ٢٩/١، وشرح المفصل للزمخشري: ٢٦٩/١، والإنصاف في مسائل الخلاف بين

النحويين: البصريين والكوفيين: ١٣٦/١، وشرح التسهيل: ٣٦٩/١.

ويقول سيبويه إن بني تميم: "لا يعملونها في شيء وهو القياس، لأنه ليس بفعل وليس (ما) كـ(ليس)، ولا يكون فيها إضمار"^(١).
ويقول ابن يعيش: مذهب التميميين أقيس، ومذهب الحجازيين أفصح لورده الكتب العزيز^(٢).

(١) - الكتاب: ٥٧/١.

(٢) - ينظر: شرح المفصل للزمخشري: ٢٦٨/١.

الفصل الثاني : حروف النفي المهمة

وتحتة ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : أقسام (لا) غير العاملة

المبحث الثاني : أنواع (ما) غير العاملة

المبحث الثالث : النفي الضمني أو غير الصريح

المبحث الأول: أقسام لا غير العاملة

لا الجوابية:

وردت لا النافية غير العاملة الجوابية في موطأ الإمام مالك في أكثر من موضع، منها:

١- عَنْ صَفْوَانَ بْنِ سُلَيْمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قِيلَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "أَيُّكُونُ الْمُؤْمِنُ جَبَانًا؟ قَالَ: نَعَمْ، فَقِيلَ لَهُ: أَيُّكُونُ الْمُؤْمِنُ بَخِيلًا؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَقِيلَ لَهُ: أَيُّكُونُ الْمُؤْمِنُ كَذَّابًا؟ فَقَالَ: لَا"^(١).

٢- قال مالك رَحِمَهُ اللَّهُ وَقَدْ بَلَعْنَا، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُصَلِّي قَبْلَ الظُّهْرِ أَرْبَعًا إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ، فَسَأَلَهُ أَبُو أَيُّوبُ الْأَنْصَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: "إِنَّ أَبْوَابَ السَّمَاءِ تُفْتَحُ فِي هَذِهِ السَّاعَةِ، فَأُحِبُّ أَنْ يَصْعَدَ لِي فِيهَا عَمَلٌ". فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيْفَصَلُ بَيْنَهُنَّ بِسَلَامٍ؟ فَقَالَ: "لا"^(٢).

٣- عن طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدٍ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ أَهْلِ بَجْدٍ، ثَائِرِ الرَّأْسِ يُسْمَعُ دَوِيُّ صَوْتِهِ، وَلَا نَفْعُهُ مَا يَقُولُ. حَتَّى دَنَا، فَإِذَا هُوَ يَسْأَلُ عَنْ الْإِسْلَامِ. فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "خَمْسُ صَلَوَاتٍ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ"، قَالَ: هَلْ عَلَيَّ غَيْرُهُنَّ؟ قَالَ: "لَا. إِلَّا أَنْ تَطَّوَّعَ"، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "وَصِيَامُ شَهْرٍ رَمَضَانَ"، قَالَ: هَلْ عَلَيَّ غَيْرُهُ؟ قَالَ: "لَا. إِلَّا أَنْ تَطَّوَّعَ"، قَالَ: وَذَكَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ "الرَّكَاةَ". فَقَالَ: هَلْ عَلَيَّ غَيْرُهَا؟ قَالَ: "لَا. إِلَّا أَنْ تَطَّوَّعَ"، قَالَ: فَأَذْبَرَ الرَّجُلُ وَهُوَ يَقُولُ: وَاللَّهِ لَا أَزِيدُ عَلَى هَذَا، وَلَا أَنْقُصُ مِنْهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "أَفْلَحَ الرَّجُلُ إِنَّ صَدَقَ"^(٣).

(١)- الموطأ: ٥٣٣، رقم الحديث: ١٨٦٢، كتاب الكلام والعينة والتقى، باب ما جاء في الصدق والكذب.

(٢)- الموطأ: ١٠٦، رقم الحديث: ٢٩٦، كتاب الصلاة، باب الصلاة التطوع بعد الفريضة.

(٣)- الموطأ: ٩٥، رقم الحديث: ٤٢٥، كتاب قصر الصلاة في السفر، باب جامع الترغيب في الصلاة.

الدراسة:

- لا الجوابية:

(لا) الجوابية: وهي التي تكون جواباً مناقضاً لـ (نعم) أو (بلى)، وهذه تحذف الجمل بعدها كثيراً، وهي تكون نائبة مناب الجملة، يقال: أ جاءك زيد، فتقول: لا، والأصل: لا لم يجيء^(١). يقول المرادي وهي: "نقيضة (نعم). كقولك (لا) في جواب: هل قام زيد؟ وهي نائبة مناب الجملة، والكلام هو الجملة المقدرة بعد (نعم) أو (لا)"^(٢).

ومن شواهد ذلك ما ورد في حديث أبي أيوب الأنصاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عندما سئل عليه الصلاة والسلام في أربع ركعات قبل الظهر فقال: "إِنَّ أَبْوَابَ السَّمَاءِ تُفْتَحُ فِي هَذِهِ السَّاعَةِ، فَأُحِبُّ أَنْ يَصْعَدَ لِي فِيهَا عَمَلٌ"، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيْفَصَلُ بَيْنَهُنَّ بِسَلَامٍ؟ فَقَالَ: "لا"^(٣)، أي: لا يفصل بينهن.

ومن شواهد ذلك ما ورد في قوله عليه الصلاة والسلام في قصة ضبّ مخنود قدّم إليه، فَأَهْوَى إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِيَدِهِ، فَقَالَ بَعْضُ النِّسْوَةِ اللَّاتِي فِي بَيْتِ مَيْمُونَةَ: أَخْبِرُوا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَا يُرِيدُ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهُ؟ فَقِيلَ: هُوَ ضَبٌّ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَرَفَعَ يَدَهُ، فَقُلْتُ: أَحَرَامٌ هُوَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَ: "لا، وَلَكِنَّهُ لَمْ يَكُنْ بِأَرْضِ قَوْمِي، فَأَجِدُنِي أَعَافُهُ". قَالَ خَالِدٌ: فَاجْتَرَرْتُهُ فَأَكَلْتُهُ، وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَنْظُرُ^(٤).

(١)- ينظر: الأزهية في علم الحروف للهروي: ١٥١، مغني اللبيب عن كتب الأعراب: ٣٢٨/٣.

(٢)- الجنى الداني: ٢٩٦.

(٣)- الموطأ كتاب الصلاة، باب الصلاة التطوع بعد الفريضة: ١٠٦، رقم الحديث: ٢٩٦.

(٤)- الموطأ: ٥٢١، رقم الحديث: ١٨٠٥، كتاب الاستئذان والتشميت والصور والتماثيل وغيرها، باب ما جاء في أكل الضب.

لا النافية الداخلة على الجملة الفعلية.

وردت (لا) النافية غير العاملة الداخلة على الجملة الفعلية في موطأ الإمام مالك في أكثر من موضع، ومنها:

١- عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: "لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرُ"^(١).

٢- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: "إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ، فَلْيَغْسِلْ يَدَهُ قَبْلَ أَنْ يُدْخِلَهَا فِي وَضُوئِهِ، فَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَا يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ"^(٢).

٣- عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "لَا يُنْعَى نَعْفُ بَشَرٍ"^(٣).

٤- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: "لَا يَزَالُ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاةٍ مَا دَامَتِ الصَّلَاةُ تَحْسِبُهُ، وَلَا يَمْنَعُهُ أَنْ يَنْقَلِبَ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا الصَّلَاةُ"^(٤).

٥- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ: خَسَفَتِ الشَّمْسُ، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَالنَّاسُ مَعَهُ. ثُمَّ انْصَرَفَ وَقَدْ بَجَلَّتِ الشَّمْسُ. فَقَالَ: "إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ، لَا يَخْسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ، وَلَا لِحَيَاتِهِ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ ذَلِكَ فَادْكُرُوا اللَّهَ"^(٥).

(١)- الموطأ: ٢٧٥، رقم الحديث: ١١٠٤، كتاب الفرائض، باب ميراث أهل الملل.

(٢)- الموطأ: ١٧، ورقم الحديث: ٤٠، كتاب الطهارة، باب وضوء النائم إذا قام إلى الصلاة.

(٣)- الموطأ: ٤١٠، ورقم الحديث: ١٤٦٠، كتاب الأقضية، باب القضاء في المياه.

(٤)- الموطأ: ٨٨، ورقم الحديث: ٣٨٣، كتاب قصر الصلاة في السفر، باب انتظار الصلاة والمشى إليها.

(٥)- الموطأ: ١٠٢، ورقم الحديث: ٤٤٥، كتاب صلاة الكسوف، باب العمل في صلاة الكسوف.

الدراسة

- لا النافية غير العاملة الداخلة على الجملة الفعلية:

تدخل (لا) النافية على الجملة الاسمية، والفعلية، وأكثر دخولها على الجملة الفعلية، وهي لا تعمل عند دخولها على الجملة الفعلية، لعدم اختصاصها بها، سوى نفي الحدث، وقد تدخل على الفعل الماضي ويدل على النفي بشرط تكرارها^(١)، ولكنها تدخل على المضارع وتدل على النفي بدون شرط^(٢).

وقد قسمت لا النافية غير العاملة الداخلة على الفعل المضارع على النحو الآتي:

الأول: (لا) النافية الداخلة على المضارع الصحيح الآخر:

إذا دخلت (لا) النافية على الفعل المضارع الصحيح الآخر، فإنها لا تعمل فيه، ويبقى مرفوعاً، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخرها، ومثال ذلك ما ورد في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي خَبَتْ لَا يُخْرِجُ إِلَّا نَكَدًا﴾^(٣).

ومن شواهد ذلك ما ورد في قوله عليه الصلاة والسلام: " لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَمُرَّ الرَّجُلُ بِقَبْرِ الرَّجُلِ، فَيَقُولُ: يَا لَيْتَنِي مَكَانَكَ"^(٤).

الثاني: (لا) النافية الداخلة على المضارع معتل الآخر:

وردت (لا) النافية الداخلة على الفعل المضارع المعتل الآخر، ولم تعمل فيه، وبقي مرفوعاً بضمة المقدرة، وصوره على النحو الآتي:

١- المضارع المعتل بـ(الألف):

إذا دخلت (لا) النافية على الفعل المضارع المعتل الآخر بالألف، فإنها غير عاملة، ولو عملت فيه لحذف آخره، وهو مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على آخره منع من

(١)- لا يوجد لها شاهد في الموطأ.

(٢)- ينظر: الأزهية في علم الحروف للهروي: ١٥٠، ورصف المباني: ٣٣٠.

(٣)- الأعراف من الآية: ٥٨.

(٤)- الموطأ، كتاب الجنائز، باب جامع الجنائز: ١٣١، رقم الحديث: ٥٧٠.

ظهورها التعذر، مثال ذلك ما ورد في قوله تعالى: ﴿ أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَى أَنْفُسُكُمْ اسْتَكْبَرْتُمْ ﴾^(١).

ومنها- أيضا- قوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ ﴾^(٢).
ومن شواهد ذلك ما ورد في قوله عليه الصلاة والسلام: "لا يَبْقَى دِينَارٍ فِي جَزِيرَةِ الْعَرَبِ"^(٣).

٢- المضارع المعتل الآخر بـ(الياء):

إذا دخلت (لا) النافية على الفعل المضارع المعتل الآخر بـ(الياء)، فإنها غير عاملة، ولو عملت فيه لحذف آخره، وهو مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على آخره، منع من ظهورها الثقل، مثال ذلك ما ورد في قوله تعالى: ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا ﴾^(٤).

ومن شواهد ذلك ما ورد في قوله عليه الصلاة والسلام: "إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ، فَلْيَغْسِلْ يَدَهُ قَبْلَ أَنْ يُدْخِلَهَا فِي وَضُوئِهِ، فَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَا يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ"^(٥).

الثالث: (لا) النافية الداخلة على المضارع المبني للمجهول:

إذا دخلت لا النافية على الفعل المضارع المبني للمجهول، فإنها غير عاملة، والفعل بعدها مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخرها، ومثال ذلك ما ورد في قوله تعالى: ﴿ خَلِيدِينَ فِيهَا لَا يَخَفُ عَنْهُمْ الْعَذَابُ ﴾^(٦).

(١)- البقرة من الآية: ٨٧.

(٢)- آل عمران من الآية: ٥.

(٣)- الموطأ: ٣١١ ورقم الحديث: ٨٧٣، كتاب اللقطة، باب نزول أهل الذمة مكة، والمدينة، وما يكره من ذلك.

(٤)- البقرة من الآية: ١٢٣.

(٥)- الموطأ، كتاب الطهارة، باب وضوء النائم إذا قام إلى الصلاة: ١٧ ورقم الحديث: ٤٠.

(٦)- البقرة من الآية: ١٦٢.

ومن شواهد ذلك ما ورد في قوله عليه الصلاة والسلام: "لا يَمْنَعُ نَفْعُ بَيْتٍ"^(١).

الرابع: (لا) النافية الداخلة على المضارع الناسخ:

إذا دخلت لا النافية على الفعل المضارع الناسخ، فإنها غير عاملة، ويبقى مرفوعاً، وعلامة رفعه ثبوت النون، ومثال ذلك ما ورد في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْلِفِينَ﴾^(٢).
ومن شواهد ذلك ما ورد في قوله عليه الصلاة والسلام: "لا يَزَالُ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاةٍ مَا دَامَتِ الصَّلَاةُ تَحْسِبُهُ، وَلَا يَمْنَعُهُ أَنْ يَنْقَلِبَ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا الصَّلَاةُ"^(٣).

الخامس: لا النافية الداخلة على الأفعال الخمسة:

تعمل لا النافية إذا دخلت على الأفعال الخمسة، وتبقى هذه الأفعال مرفوعة، وعلامة رفعها ثبوت النون. كما ورد في قوله تبارك وتعالى: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِي وَإِنَّهُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾^(٤).

ومن شواهد ذلك ما ورد في قوله عليه الصلاة والسلام: "إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ، لَا يَخْسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ، وَلَا لِحَيَاتِهِ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ ذَلِكَ فَادْكُرُوا اللَّهَ"^(٥).

(١) - الموطأ كتاب الأقضية، باب القضاء في المياه: ٤١٠ ورقم الحديث: ١٤٦٠.

(٢) - هود من الآية: ١١٨.

(٣) - الموطأ كتاب قصر الصلاة في السفر، باب انتظار الصلاة والمشى إليها: ٨٨ ورقم الحديث: ٣٨٣.

(٤) - البقرة من الآية: ٧٨.

(٥) - الموطأ كتاب صلاة الكسوف، باب العمل في صلاة الكسوف: ١٠٢، ورقم الحديث: ٤٤٥.

– لا النافية غير العاملة الزائدة:

- وردت لا النافية غير العاملة الزائدة في موطأ الإمام مالك في أكثر من موضع، منها:
- ١- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "عَلَى أَنْقَابِ الْمَدِينَةِ مَلَائِكَةٌ لَا يَدْخُلُهَا الطَّاعُونَ وَلَا الدَّجَالُ"^(١).
- ٢- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "لَا يُجْمَعُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا، وَلَا بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَخَالَتِهَا"^(٢).
- ٣- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: "إِنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا قَامَ يُصَلِّي، جَاءَهُ الشَّيْطَانُ، فَلَبَسَ عَلَيْهِ، حَتَّى لَا يَدْرِي كَمْ صَلَّى؟ فَإِذَا وَجَدَ ذَلِكَ أَحَدَكُمْ، فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ"^(٣).
- ٤- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: "لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي عَبْدِهِ وَلَا فِي فَرَسِهِ صَدَقَةٌ"^(٤).
- ٥- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: "لَوْلَا أَنْ أَشَقَّ عَلَى أُمَّتِي: لَا حَبِيبُ أَنْ لَا أَتَخَلَّفَ خَلْفَ سَرِيَّةٍ، تَخْرُجُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَلَكِنْ لَا أَحَدٌ مَا أَحْمَلُهُمْ عَلَيْهِ، وَلَا يَجِدُونَ مَا يَتَحَمَّلُونَ عَلَيْهِ، وَيَشُقُّ عَلَيْهِمْ أَنْ يَتَخَلَّفُوا بَعْدِي، فَوَدِدْتُ أَنِّي أُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَأُقْتَلَ، ثُمَّ أَحْيَا، فَأُقْتَلَ، ثُمَّ أَحْيَا، فَأُقْتَلَ"^(٥).

الدراسة

لا النافية غير العاملة الزائدة:

معناها: أنك لو حذفْتَ هذه الحروف الزائدة، لم يتغير الكلام عن معناه الأصلي؛ لأن الزيادة لا تخلو من معنى، فأبي زيادة في اللفظ يتبعها زيادة في المعنى، ومن هنا اختصت

(١)- الموطأ: ٤٨٤، رقم الحديث: ١٦٤٩، كتاب الجامع، باب ما جاء في وباء المدينة.

(٢)- الموطأ: ٢٨٣، رقم الحديث: ١١٢٩، كتاب النكاح، باب ما لا يجمع بينه من النساء.

(٣)- الموطأ: ٥٥، رقم الحديث: ٢٢٤، كتاب السهو، باب العمل في السهو.

(٤)- الموطأ: ١٥٠، رقم الحديث: ٦١٢، كتاب الزكاة، باب ما جاء في صدقة الرقيق والخيول والعسل.

(٥)- الموطأ: ٢٤٤، رقم الحديث: ١٠١٢، كتاب الجهاد، باب ترغيب في الجهاد.

الحروف الزوائد في إطار التركيب العام للجملة بالتأكيد والتقوية، وطلباً للفصاحة والتوسع في اللفظ، لأنه ربما يتعذر النظم دونه، وكذلك السجع^(١).

ويقول ابن يعيش: "قد تزداد (لا) مؤكدةً ملغاةً كما كانت (ما) كذلك؛ لأنها أختها في النفي"^(٢).

ويقول المرادي: "لا الزائدة؛ أن تكون زائدة، من جهة اللفظ فقط، لوصول عمل ما قبلها إلى ما بعدها، وليست زائدة من جهة المعنى، لأنها تفيد النفي. أو أن تكون زائدة لتوكيد النفي"^(٣).

وهناك بعض المواضع التي وردت فيها لا الزائدة في الموطأ وإليك بيانها:

١ - (لا) النافية الزائدة الواقعة بعد الواو العاطفة المسبوقة بنفي:

تقع (لا) النافية الزائدة بين المعطوف والمعطوف عليه مسبقة بحرف العطف، وتكون عندئذٍ زائدة من جهة اللفظ؛ من حيث العمل، ولكنها ليست زائدة من جهة المعنى، بل تفيد تأكيد النفي وتقويته^(٤)، يقول الفراء: "العربُ تجعل (لا) صلةً إذا اتّصلت بجحد قبلها"^(٥). ومن ذلك قوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَعْصُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾^(٦). فـ(لا) زائدة، لتوكيد النفي، لأنها وقعت بعد الواو العاطفة مسبقة بنفي (غير).

ومن شواهد ذلك ما ورد في قوله عليه الصلاة والسلام: "لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي عَبْدِهِ وَلَا فِي قَرْنِهِ صَدَقَةٌ"^(٧).

(١) - ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٤/٤٣٣، ومغني اللبيب عن كتب الأعراب: ٣/٣٢٩.

(٢) - شرح المفصل للزمخشري: ٥/٧٥.

(٣) - الجني الداني: ٣٠٢.

(٤) - ينظر: الأزهية في علم الحروف للهروي: ١٥١، ونتائج الفكر في النحو للسُّهيلي: ٢٠٤.

(٥) - معاني القرآن: ٨/١.

(٦) - الفاتحة من الآية: ٧.

(٧) - الموطأ: ١٥٠، رقم الحديث: ٦١٢، كتاب الزكاة، باب ما جاء في صدقة الرقيق والخيول والعسل.

ومنه قول الشاعر:

مَا كَانَ يَرْضَى رَسُولُ اللَّهِ فَعْلَهُمُ وَالطَّيِّبَانِ أَبُو بَكْرٍ وَلَا عُمَرُ^(١)

ويقول المالقي: أن تكون زائدةً لتأكيد النفي، نحو قولك: ما قام زيدٌ ولا عمرو، والمعنى: ما قام زيد وعمرو، لأن الواو تشرك بين الاسمين والفعلين في النفي، كما تشرك بين النوعين في الإثبات فلا يُحتاج إلى (لا) النافية، ولكن زيدت لضرب من التأكيد^(٢).

٢- لا النافية الزائدة واقعة بين الفعل المضارع وناصبه:

إذا وقت (لا) النافية بين الفعل وناصبه، فهي زائدة من جهة اللفظ فقط، لا من جهة المعنى؛ لأنها لم تمنع الناصب من العمل فيما بعدها^(٣).

يقول المالقي (لا): "تزداد بين الناصب للفعل المضارع ومنصوبه، وبين جازمه ومجزومه، فتقول في الناصب والمنصوب: عجبت أن لا تقوم، وضربتك حتى لا تقوم"^(٤).

ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَ مَا مَنَّكَ إِلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾^(٥)، أن لا زائدة تفيد التأكيد والتحقيق، ويدل على زيادتها^(٦)، قوله تعالى: ﴿مَا مَنَّكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِدَيِّ﴾^(٧).

(١)- البيت من البسيط، لم أقف على قائله، وهو غير منسوب في حروف المعاني والصفات للزجاجي: ٢٣/١، والتهذيب للغة للأزهري: ٣٠٠/١٥، ولسان العرب: ٤٦٥/١٥، مادة: لا، ووصف المباني: ٣٤٤. والشاهد: (مَا كَانَ.. وَلَا عُمَرُ) (لا) النافية الزائدة؛ لأنها وقعت بين المعطوف والمعطوف عليه وتقدمه النفي.

(٢)- رصف المباني: ٣٤٤.

(٣)- ينظر: الأزهية في علم الحروف للهروي: ١٥١.

(٤)- رصف المباني: ٣٤٣.

(٥)- الأعراف من الآية: ١٢.

(٦)- ينظر: معاني القرآن للأخفش: ٣٢١/١، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي: ١٦٩/٧، والبحر المحيط في التفسير: ١٧/٥.

(٧)- ص من الآية: ٧٥.

ومن شواهد ذلك ما ورد في قوله عليه الصلاة والسلام: "إِنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا قَامَ يُصَلِّي، جَاءَهُ الشَّيْطَانُ، فَلَبَسَ عَلَيْهِ، حَتَّى لَا يَدْرِي كَمْ صَلَّى؟ فَإِذَا وَجَدَ ذَلِكَ أَحَدُكُمْ، فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ" ^(١).

(١) - الموطأ، كتاب السهو، باب العمل في السهو: ٥٥، رقم الحديث: ٢٢٤.

المبحث الثاني: أنواع ما غير العاملة؛

(ما) النافية غير العاملة قسمان:

١ - (ما) النافية غير العاملة الداخلة على الجملة الاسمية والفعلية.

٢ - (ما) الزائدة غير العاملة.

- ما النافية غير العاملة الداخلة على الجملة الاسمية:

وردت ما النافية غير العاملة الداخلة على الجملة الاسمية في موطأ الإمام مالك في أكثر

من موضع، منها:

١ - عن عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "مَا حَقُّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ لَهُ شَيْءٌ يُوصَى فِيهِ يَبِيتُ لَيْلَتَيْنِ، إِلَّا وَوَصِيَّتُهُ مَكْتُوبَةٌ عِنْدَهُ"^(١).

٢ - عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَخْبَرَتْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: "مَا مِنْ امْرِئٍ تَكُونُ لَهُ صَلَاةٌ بَلِيلٍ فَيَعْلُبُهَا عَلَيْهَا نَوْمٌ، إِلَّا كَتَبَ لَهُ أَجْرَ صَلَاتِهِ، وَكَانَ نَوْمُهُ صَدَقَةً عَلَيْهِ"^(٢).

٣ - عن مالك، أَنَّهُ بَلَغَهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "مَا مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا قَدْ رَعَى الْغَنَمَ، قِيلَ: وَأَنْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: وَأَنَا."^(٣)

٤ - حَدَّثَنَا مَالِكٌ؛ أَنَّهُ بَلَغَهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: مَا مِنْ دَاعٍ يَدْعُو إِلَى هُدًى فَيَتَّبِعُ، إِلَّا كَانَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِ مَنْ اتَّبَعَهُ، لَا يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ أَجُورِهِمْ شَيْئًا، وَمَا مِنْ دَاعٍ يَدْعُو إِلَى ضَلَالَةٍ، إِلَّا كَانَ عَلَيْهِ مِثْلُ أُوزَارِهِمْ، لَا يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ أُوزَارِهِمْ شَيْئًا"^(٤).

(١) - الموطأ: ٤٠٩ رقم حديث: ١٤٩٢، كتاب الوصية، باب الأمر بالوصية.

(٢) - الموطأ: ٦٤ رقم الحديث: ٢٥٧، كتاب صلاة الليل، باب ما جاء في صلاة الليل.

(٣) - الموطأ: ٥٢٣ رقم الحديث: ١٨١٣، كتاب الاستئذان والتشميت وغيره باب جاء في أمر الغنم.

(٤) - الموطأ: ١٢٠، رقم الحديث: ٥٠٧، كتاب القرآن باب العمل في الدعاء.

الدراسة

إذا دخلت ما النافية على الجملة الاسمية، وانتقض نفي خبرها بـ(إلا) صار الكلام موجباً، وزال شبهها بـ(ليس) من جهة النفي، فيبطل عملها، فيرتفع ما بعدها مبتدأ وخبراً^(١).

ومثال ذلك ما ورد في قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ﴾^(٢).
ومن شواهد ذلك ما ورد في قوله عليه الصلاة والسلام: "مَا حَقُّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ لَهُ شَيْءٌ يُوصَى فِيهِ بَيِّتٌ لِيَلْتَمِزَ، إِلَّا وَوَصِيَّتُهُ عِنْدَهُ مَكْتُوبَةٌ"^(٣).

حيث دخلت (ما) النافية على الجملة الاسمية، فأهملت، لانتقاض نفي خبرها بـ(إلا).
ويقول المبرد: "وأما نقض الخبر، فقولك: (ما زيد إلا منطلق)، لأنك نفيت عنه كل شيء إلا الانطلاق، فلم تصلح (ما) أن تكون عاملة في نقض النفي كما لم تعمل في تقديم الخبر"^(٤).
ويقول ابن جني: "فإن نقضت النفي بـ(إلا) لم يجز فيه إلا الرفع"^(٥)، يريد إهمالها.
ومنها ما ورد في قوله عليه الصلاة والسلام: "مَا مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا قَدْ رَعَى غَنَمًا"، قيل: وَأَنْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: "وَأَنَا"^(٦).

ويقول ابن الصائغ: "ومتى انتقض النفي بحرف الاستثناء، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ﴾^(٧). بطل عملها لبطلان معناها"^(٨).

(١)- ينظر: الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي: ١١٠، وشرح الجمل للزجاجي: ٥٤/٢، وشرح

الكافية الشافعية: ١٨٧/٢، وشرح الرضي على الكافية: ١٨٥/٢

(٢)- آل عمران من الآية: ١٤٤.

(٣)- الموطأ: ٤٠٩ رقم حديث: ١٤٩٢، كتاب الوصية، باب الأمر بالوصية،

(٤)- المقتضب: ١٩٠/٤.

(٥)- اللمع في العربية لابن جني: ٤٠.

(٦)- الموطأ: ٥٢٣ رقم الحديث: ١٨١٣، كتاب الاستئذان وغيره باب ما جاء في أمر الغنم.

(٧)- آل عمران من الآية: ١٤٤.

(٨)- اللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ: ٥٨٨/٢.

ويقول السمين الحلبي: "(ما) نافيةٌ، ولا عمل لها هنا مطلقاً؛ أعني على لغة الحجازيين والتميميين؛ لأنَّ التميميين لا يُعملونها ألبتة، والحجازيون يُعملونها بشروط منها: ألاَّ ينتقض النفي بـ(إلا)؛ إذ يزول السبب الذي عمِلَتْ لأجله، وهو شَبَّهَها بـ(ليس) في نفي الحال، فيكونُ (مُحَمَّدٌ) مبتدأً، و (رَسُولٌ) خبره" (١).

ومن شواهد ذلك ما ورد في قوله عليه الصلاة والسلام: مَا مِنْ دَاعٍ يَدْعُو إِلَى هُدًى فيتبع، إِلَّا كَانَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِ مَنْ اتَّبَعَهُ، لَا يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ أَجُورِهِمْ شَيْئاً، وَمَا مِنْ دَاعٍ يَدْعُو إِلَى ضَلَالَةٍ، إِلَّا كَانَ عَلَيْهِ مِثْلُ أَوْزَارِهِمْ، لَا يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ أَوْزَارِهِمْ شَيْئاً (٢).

(١) - الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٤١٤/٣.

(٢) - الموطأ: ١٢٠، رقم الحديث: ٥٠٧، كتاب القرآن باب العمل في الدعاء.

– ما النافية غير العاملة الداخلة على الجملة الفعلية:

وردت ما النافية غير العاملة الداخلة على الجملة الفعلية في موطأ الإمام مالك في أكثر من موضع، منها:

١- عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه قال: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: "مَا دُفِنَ نَبِيٌّ إِلَّا فِي مَكَانِهِ الَّذِي تَوَفَّى فِيهِ"^(١).

٢- عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ نَاسًا مِنَ الْأَنْصَارِ سَأَلُوا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَعْطَاهُمْ، ثُمَّ سَأَلُوهُ فَأَعْطَاهُمْ حَتَّى إِذَا نَفَدَ مَا عِنْدَهُ، قَالَ: "مَا يَكُونُ عِنْدِي مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ أَدْخِرَهُ عَنْكُمْ، وَمَنْ يَسْتَغْفِرْ يُعْفِهِ اللَّهُ، وَمَنْ يَسْتَعِنْ يُعْنِهِ اللَّهُ، وَمَنْ يَصْبِرْ يُصْبِرْهُ اللَّهُ، وَمَا أُعْطِيَ أَحَدٌ عَطَاءً هُوَ خَيْرٌ وَأَوْسَعُ مِنَ الصَّبْرِ"^(٢).

٣- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "مَا يَزَالُ الْمُؤْمِنُ يُصَابُ فِي وَلَدِهِ وَحَامَتِهِ حَتَّى يَلْقَى اللَّهَ وَلَيْسَتْ لَهُ خَطِيئَةٌ"^(٣).

٤- عَنْ ابْنِ وَغَلَةَ الْمِصْرِيِّ، أَنَّهُ سَأَلَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَمَّا يُعْصَرُ مِنَ الْعَنْبِ؟ فَقَالَ عَبْدَ اللَّهِ ابْنُ عَبَّاسٍ: أَهْدَى رَجُلٌ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَاوِيَةً خَمْرًا، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "أَمَّا عَلِمْتَ أَنَّ اللَّهَ حَرَّمَهَا؟" فَقَالَ: لَا، فَسَارَهُ رَجُلٌ إِلَى جَنْبِهِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "بِمَ سَارَرْتَهُ؟" فَقَالَ: أَمَرْتُهُ أَنْ يَبِيعَهَا، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "إِنَّ الَّذِي حَرَّمَ شُرْبَهَا حَرَّمَ بَيْعَهَا"، فَفَتَحَ الرَّجُلُ الْمَزَادَتَيْنِ حَتَّى ذَهَبَ مَا فِيهِمَا^(٤).

(١)- الموطأ: ١٢٦، رقم حديث: ٥٤٣، كتاب الجنائز باب ما جاء في دفن الميت.

(٢)- الموطأ: ٥٣٨، رقم الحديث: ١٨٨٠، كتاب الصدقة، باب ما جاء في التعفف عن المسألة.

(٣)- الموطأ: ١٢٩، رقم الحديث: ٥٥٦، كتاب الجنائز، باب الحسبة في المعصية.

(٤)- الموطأ: ٤٥٨، رقم الحديث: ١٥٩٨، كتاب الأشربة، باب جامع تحريم الخمر.

الدراسة:

ما النافية غير العاملة الداخلة على الجملة الفعلية:

ما النافية؛ تدخل على الجملة الفعلية ولا تعمل فيها، فإنها غير عاملة. يقول سيبويه: "وأما (ما) فهي نفي لقوله: هو يفعل إذا كان في حال الفعل، فتقول: ما يفعل"^(١). ويقول المرادي في (ما) النافية: "وأما غير العاملة فهي الداخلة على الفعل، نحو: ما قام زيد، وما يقوم عمرو، فهذه لا خلاف بينهم، في أنها لا عمل لها"^(٢). وقد وردت ما النافية غير العاملة الداخلة على الجملة الفعلية فيما يلي:

١- ما النافية الداخلة على الفعل الماضي:

ما النافية تدخل على الجملة الفعلية - الماضية - لا تؤثر عليها من جهة اللفظ، ولكنها تغير معناها من الإثبات إلى النفي في مضمونه^(٣).

ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ﴾^(٤). ومنها ما ورد في قوله عليه الصلاة والسلام: "مَا دُفِنَ نَبِيٌّ إِلَّا فِي مَكَانِهِ الَّذِي تُوْفِي فِيهِ"^(٥). حيث دخلت (ما) النافية على الماضي (دفن)، أهملت، لأنها غير عاملة، لكنها غيّرت معناه فقط.

ومن شواهد ذلك ما ورد في قوله عليه الصلاة والسلام: "مَا رُئِيَ الشَّيْطَانُ يَوْمًا هُوَ فِيهِ أَصْغَرُ، وَلَا أَذْخَرُ"^(٦)، وَلَا أَحْقَرُ، وَلَا أَغْيَظُ مِنْهُ فِي يَوْمِ عَرَفَةَ، وَمَا ذَاكَ إِلَّا لِمَا رَأَى مِنْ تَنْزُلِ

(١)- الكتاب: ٢٢١/٤.

(٢)- الجنى الداني: ٢٣٩.

(٣)- ينظر: الأزهية في علم الحروف للهروي: ٧٩، ورصف المباني: ٣٨٠، والجنى الداني: ٢٣٩.

(٤)- المائدة من الآية: ١٩.

(٥)- الموطأ: ١٢٦، رقم حديث: ٥٤٣، كتاب الجنائز باب ما جاء في دفن الميت.

(٦)- يقول الخطابي: أَدْخَرُ معناه أَذْلُ وَأَبْعَدُ. يقال: دَحَرْتُ الرَّجُلَ إِذَا طَرَدْتَهُ وَنَحَيْتَهُ عَنِ الْمَكَانِ، ينظر:

غريب الحديث: ٣٩٤/١.

الرَّحْمَةِ، وَتَجَاوَزَ اللَّهُ عَنِ الذُّنُوبِ الْعِظَامِ، إِلَّا مَا أُرِيَ يَوْمَ بَدْرٍ. فَقِيلَ: وَمَا رَأَى يَوْمَ بَدْرٍ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: "أَمَّا إِنَّهُ قَدْ رَأَى جِبْرِيلَ يَزْعُ الْمَلَائِكَةَ"^(١).

٢- ما النافية غير العاملة الداخلة على الفعل المضارع:

(ما) النافية غير العاملة؛ تدخل على المضارع، ولا تؤثر عليه، لأنها مهملة^(٢).

ومن شواهد ذلك ما ورد في قوله عليه الصلاة والسلام: "مَا يَكُونُ عِنْدِي مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ أَدَّخِرَهُ عَنْكُمْ، وَمَنْ يَسْتَعْفِفْ يُعِفَّهُ اللَّهُ، وَمَنْ يَسْتَغْنِ يُغْنِهِ اللَّهُ، وَمَنْ يَتَصَبَّرْ يُصَبِّرْهُ اللَّهُ، وَمَا أُعْطِيَ أَحَدٌ عَطَاءً هُوَ خَيْرٌ وَأَوْسَعُ مِنَ الصَّبْرِ"^(٣).

حيث دخلت (ما) النافية على المضارع، لا تؤثر عليه من جهة اللفظ، لأنها مهملة.

(١)- الموطأ، كتاب الحج باب جامع الحج: ٢٣٠، رقم الحديث: ٩٦٢.

(٢)- ينظر: شرح كتاب سيويه: ٣ / ٣٢٩، والأزهرية في علم الحروف للهروي: ٧٩، ورصف المباني: ٣٨٠، والجنى الداني: ٣٣٠.

(٣)- الموطأ: ٥٣٨، رقم الحديث: ١٨٨٠، كتاب الصدقة، باب ما جاء في التعفف عن المسألة.

٢- ما الكافة غير العاملة:

وردت ما النافية غير العاملة الزائدة في موطأ الإمام مالك في أكثر من موضع، منها:

١- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: " إِنَّمَا مَثَلُ صَاحِبِ الْقُرْآنِ كَمَثَلِ صَاحِبِ الْإِبِلِ الْمُعَقَّلَةِ، إِنْ عَاهَدَ عَلَيْهَا أَمْسَكَهَا، وَإِنْ أَطْلَقَهَا دَهَبَتْ"^(١).

٢- عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: " إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ، وَإِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ، فَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ الْحَنُّ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ، فَأُقْضِي لَهُ عَلَى نَحْوِ مَا أَسْمَعُ مِنْهُ، فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ بِشَيْءٍ مِنْ حَقِّ أَخِيهِ، فَلَا يَأْخُذْ مِنْهُ شَيْئًا، فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ" ^(٢).

٣- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: " بَيْنَمَا رَجُلٌ يَمْشِي بِطَرِيقٍ اشْتَدَّ عَلَيْهِ الْعَطَشُ فَوَجَدَ بِئْرًا، فَنَزَلَ فِيهَا، فَشَرِبَ، ثُمَّ خَرَجَ فَإِذَا كَلْبٌ يَلْهَثُ يَأْكُلُ الثَّرَى مِنَ الْعَطَشِ، فَقَالَ الرَّجُلُ: لَقَدْ بَلَغَ هَذَا الْكَلْبُ مِنَ الْعَطَشِ مِثْلَ الَّذِي بَلَغَنِي، فَنَزَلَ الْبِئْرَ فَمَلَأَ خُفَّهُ مَاءً، ثُمَّ أَمْسَكَهُ بِيَدِهِ حَتَّى رَفَعَهُ إِلَى الْكَلْبِ، فَشَكَرَ اللَّهُ لَهُ فَعَفَرَ لَهُ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ لَنَا فِي الْبَهَائِمِ لَأَجْرًا؟ فَقَالَ: فِي كُلِّ ذَاتِ كَبِدٍ رَطْبَةٌ أَجْرٌ" ^(٣).

٤- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: " مَنْ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ مِنْ كَسْبٍ طَيِّبٍ وَلَا يَقْبَلُ اللَّهُ إِلَّا طَيِّبًا، كَأَنَّمَا يَضَعُهَا فِي كَفِّ الرَّحْمَنِ فَيُرِيهَا كَمَا يُرِيِّي أَحَدَكُمْ فَلَوْهُ أَوْ فَصِيلُهُ حَتَّى تَكُونَ مِثْلَ الْجَبَلِ" ^(٤).

الدراسة

١- ما الكافة غير العاملة:

تدخل (ما) الكافة على (إنّ) وأحواتها، فتكفيها عن العمل، وتزيل اختصاصها بالجملة الاسمية، وتجعلها صالحة للدخول على الجملة الفعلية^(٥). ويقول سيبويه عن ما الكافة: "وقد

(١)- الموطأ: ١١٢، رقم الحديث: ٤٧٣، كتاب القرآن، باب ما جاء في القرآن.

(٢)- الموطأ: ٣٨٧، رقم الحديث: ١٤٢٤، كتاب الأقضية، باب الترغيب في القضاء بالحق.

(٣)- الموطأ: ٧٢، رقم الحديث: ٢٩٥، كتاب صلاة الجماعة، باب ما جاء في العتمة والصبح.

(٤)- الموطأ: ٥٣٧، رقم الحديث: ١٨٧٤، كتاب الصدقة، باب الترغيب في الصدقة.

(٥)- ينظر: منازل الحروف للرماني: ٣٧، وشرح المفصل للزمخشري: ٦٨/٥، والجنى الداني: ٣٣٣.

تغير الحرف حتى يصير يعمل لمحيئها غير عمله الذي كان قبل أن تجيء، وذلك نحو قوله: إنما، وكأنما، ولعلما، جعلتهن بمنزلة حروف الابتداء، ومن ذلك: حيثما، صارت لمحيئها بمنزلة أين^(١).

ومن شواهد ذلك ما ورد في قوله عليه الصلاة والسلام: "إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ ، وَإِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ، فَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ الْحَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ، فَأَقْضِي لَهُ عَلَى نَحْوِ مَا أَسْمَعُ مِنْهُ، فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ بِشَيْءٍ مِنْ حَقِّ أَحِبِّهِ، فَلَا يَأْخُذْ مِنْهُ شَيْئًا، فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ"^(٢).

ويقول ابن يعيش: "معنى الكافة؛ أن تكف ما تدخل عليه عما كان يُحدث فيه قبل دخولها من العمل"^(٣).

ومن أمثلة ذلك ما ورد في قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴾^(٤). دخلت (ما) الزائدة على (إن) المكسورة الهمزة، الداخلة على الجملة الاسمية فكفتها عن العمل، لأن (ما) الزائدة كافة.

ومنها، ما ورد في قوله عليه الصلاة والسلام: "إِنَّمَا الْمَدِينَةُ كَالْكَبِيرِ تَنْفِي خَبَثَهَا وَيَنْصَعُ طَبِيبُهَا"^(٥).

ويقول المالقي (ما) الكافة: "وهي اللاحقة لـ (إن، وأن، وكأن، وليت، ولعل، ورب، وبين)، هذه الحروف كلها أصلها العمل فيما بعدها، فإذا دخلت (ما) عليها إذ ذاك كفتها عن العمل من نصب، ورفع، وخفض، فارتفع على الابتداء والخبر"^(٦).

ومن شواهد ذلك ما ورد في قوله عليه الصلاة والسلام في قصة الرجل الذي سقى كلبًا، فقال: "بَيْنَمَا رَجُلٌ يَمْشِي بِطَرِيقٍ اشْتَدَّ عَلَيْهِ الْعَطَشُ فَوَجَدَ بِئْرًا، فَنَزَلَ فِيهَا، فَشَرِبَ، ثُمَّ خَرَجَ، فَإِذَا كَلْبٌ يَلْهَثُ يَأْكُلُ الثَّرَى مِنَ الْعَطَشِ، فَقَالَ الرَّجُلُ: لَقَدْ بَلَغَ هَذَا الْكَلْبُ مِنَ الْعَطَشِ مِثْلُ

(١)- الكتاب: ٢٢١/٤.

(٢)- الموطأ: ٣٨٧، رقم الحديث: ١٤٢٤، كتاب الأقضية، باب الترغيب في القضاء بالحق.

(٣)- شرح المفصل للزمخشري: ٦٧/٥.

(٤)- البقرة من الآية: ١٢.

(٥)- كتاب الجامع، باب ما جاء في سكنى المدينة والخروج منها: ٤٨٢، رقم الحديث: ١٦٣٩.

(٦)- رصف المباني: ٣٨٤.

الَّذِي بَلَّغَنِي، فَنَزَلَ الْيَمْرُ فَمَلَأَ خُفَّهُ مَاءً، ثُمَّ أَمْسَكَهُ بِفِيهِ حَتَّى رَقِيَ فَسَقَى الْكَلْبَ، فَشَكَرَ اللَّهُ لَهُ فَعَفَّرَ لَهُ"، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ لَنَا فِي الْبَهَائِمِ لَأَجْرًا؟ فَقَالَ: " فِي كُلِّ ذَاتِ كَبِدٍ رَطْبَةٌ أَجْرٌ" ^(١).

(بين) من الألفاظ الملازمة للإضافة إلى ما بعدها من الأسماء، وتجره، ولما دخلت عليها (ما) الزائدة كفتها عن العمل، ووقع الاسم بعدها مرفوعاً.

٢- ما الموطئة أو المهيئة غير العاملة:

معناها: وطأت ما تدخل عليه للدخول على ما لم تدخل عليها ^(٢).
يقول ابن يعيش ما الزائدة المهيئة: " أن تدخل على الحرف، وتكفه عن عمله، وتهيئه للدخول على ما لم يكن يدخل عليه قبل الكف" ^(٣).
ومنها ما ورد في قوله عليه الصلاة والسلام: "مَنْ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ مِنْ كَسْبٍ طَيِّبٍ وَلَا يَقْبَلُ اللَّهُ إِلَّا طَيِّبًا، كَأَنَّمَا يَضَعُهَا فِي كَفِّ الرَّحْمَنِ فَيَرْبِّيْهَا كَمَا يُرَبِّي أَحَدُكُمْ فَلَوْهَ أَوْ فَصِيلُهُ حَتَّى تَكُونَ مِثْلَ الْجَبَلِ" ^(٤).

حيث دخلت (ما) الكافة على (كأن) فكفتها عن العمل، وهيأتها للدخول على الجملة الفعلية.

ويقول المالقي: "وهي الداخلة على (إنَّ، وأن، وكأنَّ، وليت، ولعلَّ، وربَّ، وبين) المذكورات، إذا دخل شيء من ذلك على الفعل لأنه عامل في الأسماء، فإذا دخلت (ما) وطأت ما تدخل عليه من ذلك للدخول على الفعل، فلذلك قيل لها موطئة. وبعضهم يقول: مهيئة؛ لأنها أيضاً تهيء ذلك للدخول على ما لم تكن تدخل عليه قبلها" ^(٥).
لأنها هيأت هذه الألفاظ، لدخولها على الفعل.

(١)- كتاب صلاة الجماعة، باب ما جاء في العتمة والصبح: ٧٢، رقم الحديث: ٢٩٥

(٢)- رصف المباني: ٣٨٤

(٣)- شرح المفصل للزمخشري: ٦٧ / ٥.

(٤)- كتاب الصدقة، باب الترغيب في الصدقة: ٥٣٧، رقم الحديث: ١٨٧٤.

(٥)- رصف المباني: ٣٨٤.

ومن شواهد ذلك ما ورد في قوله عليه الصلاة والسلام: "الَّذِي يَشْرَبُ فِي آنِيَةِ الْفِضَّةِ إِنَّمَا يُجْرَجُ فِي بَطْنِهِ نَارَ جَهَنَّمَ"^(١).

المهيئة؛ لأنها هيأت هذه الألفاظ، لدخولها على الفعل. يقول المرادي: "أن تكون مهيئة؛ وهي الكافة ل(إن) وأخواتها، ول(رب) إذا وليها الفعل، ومثال ذلك ما ورد في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾"^(٢).

ومنها -أيضا- قوله تعالى: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾"^(٣). ف(ما) في ذلك مهيئة، لأنها هيأت هذه الألفاظ، لدخولها على الفعل. ولم تكن قبل ذلك صالحة للدخول عليه، لأنها من خواص الأسماء. والتحقيق أن المهيئة نوع من أنواع الكافة، فكل مهيئة كافة، ولا ينعكس"^(٤).

(١)- الموطأ: ٥٠٠، رقم الحديث: ١٧١٧، كتاب صفة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، باب النهي عن الشراب في آنية الفضة والنفخ في الشراب.

(٢)- فاطر من الآية: ٢٨.

(٣)- الحجر من الآية: ٢.

(٤)- الجنى الداني: ٣٣٧.

المبحث الثالث: النفي الضمني أو غير الصريح

وردت النفي الضمني أو غير الصريح في موطأ الإمام مالك رَحِمَهُ اللهُ في أكثر من موضع،
منها:

١- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَرَجَ إِلَى الْمَقْبَرَةِ، فَقَالَ: "السَّلَامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ، وَإِنَّا بِكُمْ إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَاحِقُونَ، وَدِدْتُ أَنِّي قَدْ رَأَيْتُ إِخْوَانَنَا قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَسْنَا بِإِخْوَانِكَ؟ قَالَ: بَلْ أَنْتُمْ أَصْحَابِي، وَإِخْوَانُنَا الَّذِينَ لَمْ يَأْتُوا بَعْدُ، وَأَنَا فَرَطُهُمْ عَلَى الْخَوْضِ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ تَعْرِفُ مَنْ يَأْتِي بَعْدَكَ مِنْ أُمَّتِكَ؟ قَالَ: أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ لِرَجُلٍ خَيْلٌ غُرٌّ، مُحَجَّلَةٌ فِي خَيْلٍ دُهِمٍ بِهِمْ، أَلَا يَعْرِفُ خَيْلَهُ؟ قَالُوا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: فَإِنَّهُمْ يَأْتُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ غُرًّا مُحَجَّلِينَ مِنَ الْوُضُوءِ، وَأَنَا فَرَطُهُمْ عَلَى الْخَوْضِ، فَلَا يُدَادِنُ رَجُلٌ عَنْ حَوْضِي كَمَا يُدَادِنُ الْبَعِيرُ الضَّالُّ، أُنَادِيهِمْ أَلَا هَلُمَّ، أَلَا هَلُمَّ، أَلَا هَلُمَّ، فَيُقَالُ: إِنَّهُمْ قَدْ بَدَّلُوا بَعْدَكَ، فَأَقُولُ: فَسُحْقًا، فَسُحْقًا، فَسُحْقًا"^(١).

٢- عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ لِرَجُلٍ مِنْ أَسْلَمَ، يُقَالُ لَهُ: هَزَّالٌ: "يَا هَزَّالُ، لَوْ سَتَرْتُهُ بِرَدَائِكَ، لَكَانَ خَيْرًا لَكَ"^(٢).

٣- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: "لَوْلَا أَنْ أَشَقَّ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَوْ عَلَى النَّاسِ لَأَمَرْتُهُمْ بِالسَّوَاكِ"^(٣).

٤- عَنْ قَيْسِ بْنِ طَلْقٍ، أَنَّ أَبَاهُ، حَدَّثَهُ: "أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ رَجُلٍ مَسَّ ذَكَرَهُ، أَيْتَوَضَّأُ؟ قَالَ: هَلْ هُوَ إِلَّا بِضْعَةٌ مِنْ جَسَدِكَ"^(٤).

٥- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: مَنْ صَلَّى صَلَاةً لَمْ يَقْرَأْ فِيهَا بِأَمِّ الْقُرْآنِ فَهِيَ خِدَاجٌ هِيَ خِدَاجٌ، هِيَ خِدَاجٌ غَيْرُ تَامٍ"^(٥).

(١)- الموطأ: ٢١، رقم الحديث: ٦٠، كتاب الطهارة، باب جامع الوضوء.

(٢)- الموطأ: ٤٤٤، رقم الحديث: ١٥٥٣، كتاب الحدود، باب ما جاء في الرجم.

(٣)- الموطأ: ٣٨، رقم الحديث: ١٤٧، كتاب الطهارة، باب ما جاء في السواك.

(٤)- الموطأ: ٣٥، رقم الحديث: ٩٣، كتاب الطهارة، باب الوضوء من مسح الذكر.

(٥)- الموطأ: ٤٧، رقم الحديث: ١٨٩، كتاب الصلاة، باب القراءة فيما لا يجهر فيه بالقراءة.

الدراسة

النفي الضمني أو غير الصريح:

اللغة العربية من أوسع اللغات، وفيها كلمات وأدوات لا تفيد معنى النفي، ووظيفتها الأصلية إفادة معنى آخر. ولكن المتكلم يستعمل هذه الأدوات لتفيد معنى النفي في سياق ما، ولا تدل عليه الكلمة نفسها في سياق آخر، وقد يفهم النفي ضمنا من الأسلوب أو الكلام الصادر من المتكلم دون أن تعبر عنه كلمة بعينها. قد تقتضي المواقف الكلامية، والسياقات المختلفة للحوار؛ أن يتجنب المتكلم أو المحاور التصريح بالنفي والإنكار لغرض من الأغراض، فيكتفي باستخدام الألفاظ أو الأساليب التي يفهمها السامع ويدرك الدلالة التي يقصد بها المتكلم.

وهذا النوع من النفي لم يلق اهتماما كبيرا بشكل مباشر عند النحاة القدماء، لأن النفي الضمني لا يندرج تحت الجانب النحوي، لأن وظيفة النحوي النظر في أواخر الكلمات وعلل ضبطها.

يقول سيبويه في اثناء كلامه في الأبواب النحوية: "أقل رجل يقول ذاك إلا زيدا، لأنه صار في معنى ما أحد فيها إلا زيدا"^(١).

حيث استعمل سيبويه (أقل) بمعنى النفي، يقول السيرافي: "(أقل) ينصرف على معنيين: أحدهما: النفي العام. والآخر: ضد الكثرة.

فإذا أريد به النفي العام؛ جعل تقديره: (ما رجل يقول ذاك إلا زيدا). كما تقول: (ما أحد يقول ذاك إلا زيدا).

وإن أريد به ضد الكثرة، فتقديره: (ما يقول ذاك كثير إلا زيدا)، ومعناها يؤول إلى شيء واحد"^(٢). ١.هـ

ويقول المبرد مستعملا أسلوب النفي الضمني ويقول: "أقل رجل رأيته إلا زيدا، إذا أردت النفي

(١)- الكتاب: ٣١٤/٢.

(٢)- ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٥٤/٣، والنكت على كتاب سيبويه: ٢٢٧/٢.

بأقل كأنك قلت: ما رجل رأيته إلا زيد، والتقدير: ما رجل مرئي إلا زيد^(١). ١. هـ.
ويقول ابن السراج في (أقل): "وقد وضعت العرب موضع (ما) لأنه أقرب شيء إلى المنفي القليل".^(٢) ويقول أيضاً: "وأقلُّ رجلٍ وقَلَّ رجلٌ قد أجروه مجرى النفي، فقالوا: أقلُّ رجلٍ يقولُ ذاكَ إلا زيدٌ".^(٣)

ومن النحاة القدماء الذين تكلموا في أسلوب النفي الضمني من خلال مباحث النحوية، منها:
العكبري^(٤)، و ابن مالك^(٥)، والمرادي^(٦)، و ابن هشام^(٧)، والاشموني^(٨). وغيرهم.
ومن أبرز تلك الأساليب؛ الأساليب التي وردت في أحاديث موطأ الإمام مالك رَحِمَهُ اللهُ:

(١) - المقتضب : ٤ / ٤٠٤ .

(٢) - الأصول في النحو: ٢ / ١٦٨ .

(٣) - الأصول في النحو: ٢ / ١٦٩ .

(٤) - اللباب في علل البناء والإعراب: ١ / ٣٦٥ .

(٥) - شرح الكافية الشافية: ٣ / ١٥٥٥ .

(٦) - الجنى الداني: ٤٢٢ .

(٧) - مغني اللبيب: ١ / ١٥٤ .

(٨) - شرح الأشموني: ١ / ٢٦١ .

النفي الضمني من خلال أسلوب الشرط:

أسلوب النفي الضمني من أهم أساليب التعبير في اللغة العربية، وفي هذا الأسلوب الجملة خالية من أداة النفي الظاهرة، ولكن بعض الكلمات في السياق تؤدي معنى أدوات النفي، وقد وردت هذه الكلمات في عدة أساليب ومنها:

- النفي الضمني من خلال أسلوب الشرط بـ(لو):

المتكلم يعدل عن التصريح بالنفي، فيأتي النفي ضمناً من أسلوب الشرط لغرض من الأغراض، ومن تلك؛ أسلوب الشرط بـ(لو) غير الجازمة (حرف امتناع لامتناع، أو يمتنع بها الشيء لامتناع غيره)، يقول المالقي في (لو): "إنها تكون حرف امتناع لامتناع، إذا دخلت على جملتين موجبتين" (١).

ومن شواهد ذلك ما ورد في موطأ الإمام مالك رَحِمَهُ اللهُ أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قَالَ فِي الرِّجَالِ الَّذِينَ يَتَخَلَّفُونَ عَنِ الصَّلَاةِ بِالْجَمَاعَةِ فَقَالَ: "وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَمُرَّ بِحُطْبٍ فَيُحْطَبَ، ثُمَّ أَمُرَّ بِالصَّلَاةِ أَنْ ينادى بها، ثُمَّ أَمُرَّ رَجُلًا يُؤْمُ النَّاسَ، ثُمَّ أُخَالِفَ إِلَى رِجَالٍ فَأُحَرِّقَ عَلَيْهِمْ بُيُوتَهُمْ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ يَعْلَمُ أَحَدُهُمْ أَنَّهُ يَجِدُ عَظْمًا سَمِينًا، أَوْ مِرْمَاتَيْنِ حَسَنَتَيْنِ، لَشَهِدَ الْعِشَاءَ" (٢).

أي: ما يعلم أحد، لو علم أنه يجد عظماً قليل المنفعة لتسارع إليه فكيف يتكاسل عن الصلاة على عظم فائدتها، وتخصيص العشاء في قوله: "الشهد العشاء" إشارة إلى أنه يسعى إلى الشيء الحقير في ظلمة الليل فكيف يرغب عن الصلاة، وفيها وعيد وإنكار والتوبيخ للمتخلفين عن الصلاة مع الجماعة.

ويقول ابن مالك: "لو حرف شرط يقتضي نفي ما يلزم لثبوته ثبوت غيره" (٣).
ويقول -أيضاً-: "إن" "لو" حرف شرط في الماضي، وأنها تقتضي نفي تاليها، واستلزام

(١) - رصف المباني: ٣٨٥.

(٢) - كتاب الصلاة الجماعة، باب فضل صلاة الجماعة على صلاة الفذ: ٧١، رقم الحديث: ٢٩٢.

(٣) - شرح التسهيل: ٩٤/٤.

ثبوت ثبوت تاليه. ولا تقتضي نفي الجواب في نفس الأمر ولا ثبوتة^(١).

ومنها ما ورد في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهَدْيِ﴾^(٢).

ومن شواهد ذلك ما ورد في موطأ الإمام مالك رَحِمَهُ اللَّهُ أنه عليه الصلاة والسلام قال: لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ مَا فِي النِّدَاءِ وَالصَّفِّ الْأَوَّلِ، ثُمَّ لَمْ يَجِدُوا إِلَّا أَنْ يَسْتَهْمُوا عَلَيْهِ لَأَسْتَهْمُوا، وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي التَّهْجِيرِ لَأَسْتَبِقُوا إِلَيْهِ، وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي الْعَتَمَةِ وَالصُّبْحِ لَأَتَوْهُمَا وَلَوْ حَبَوًّا^(٣).

حيث ورد في قوله عليه الصلاة والسلام أسلوب الشرط المتضمن معنى النفي في هذا الحديث ثلاث مرات:

الأولى: "لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ مَا فِي النِّدَاءِ وَالصَّفِّ الْأَوَّلِ، ثُمَّ لَمْ يَجِدُوا إِلَّا أَنْ يَسْتَهْمُوا عَلَيْهِ لَأَسْتَهْمُوا". أي: ما يعلم الناس ما في النداء والصف الأول من الأجر والثواب، لو يعلمون ذلك لازدحموا فيهما، ولكنهم لم يستهموا، لأنهم لم يعلموا فضل الصف الأول ولا فضل النداء.

الثانية: "وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي التَّهْجِيرِ لَأَسْتَبِقُوا إِلَيْهِ".

أي: ما يعلم الناس ما في التهجير (وهو التبكير للصلاة) من الأجر والثواب، لو يعلمون ذلك لاستبقوا إليها، ولكنهم لم يستبقوا إليها، لأنهم لم يعلموا فضل التهجير.

الثالثة: "وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي الْعَتَمَةِ وَالصُّبْحِ لَأَتَوْهُمَا وَلَوْ حَبَوًّا".

أي: ما يعلم الناس ما في صلاة العشاء والفجر من الأجر والثواب، لو يعلمون ذلك لاستبقوا إليهما، ولكنهم لم يأتوا إليهما، لأنهم لم يعلموا فضلهما.

ومنها ما ورد في قوله عليه الصلاة والسلام في قصة الرجل: يُقَالُ لَهُ: "هَزَّالٌ: يَا هَزَّالُ، لَوْ سَتَرْتُه بِرِدَائِكَ، لَكَانَ خَيْرًا لَكَ"^(٤).

أي: إنه لو لم تجد السبيل إلى ستره إلا بأن تستره بردائك ممن يشهد عليه لكان أفضل مما أتاه وتسبب إلى إقامة الحد عليه، والله أعلم وأحكم^(٥).

(١) - شرح التسهيل: ٩٥ / ٤.

(٢) - الأنعام من الآية: ٣٥.

(٣) - الموطأ: ٣٩، رقم الحديث: ١٥١، كتاب الطهارة، باب ما جاء في النداء للصلاة.

(٤) - الموطأ: ٤٤٤، رقم الحديث: ١٥٥٣، كتاب الحدود، باب ما جاء في الرجم.

(٥) - ينظر: المنتقى شرح الموطأ: ١٣٤/٧.

- النفي الضمني من خلال أسلوب الشرط بـ(لولا):

ومن الأساليب التي استعملها العرب للنفي؛ أسلوب الشرط بـ(لولا) لأن الشرط ما وضع للنفي.

يقول سيبويه: "وقد تغير الشيء عن حاله كما تفعل ما، وذلك قولك: لولا، صارت لو في معنى آخر كما صارت حين قلت لوما تغيرت كما تغيرت حيث بما، وإن بما"^(١).
ويقول السيرافي: "يريد أنك تقول: لو جئتني لأكرمتك، ويكون معناها أن الكرامة انتفت لانتفاء المحي، فإذا زدت عليها لتغير معنى هذا إلى شيئين:

أحدهما: أن ينتفي الشيء بحضور غيره، كقولك: لولا عبد الله لأكرمتك.
والآخر: أن يكون خصيصاً كقولك: لولا زيدا تضرب، ولوما تضرب، هلا زيدا ضربت، وإلا زيدا تضرب، ومعناها كلها واحد، وإنما كان الأصل لو وهل، وإن دخلت عليها هذه الحروف فغيرت معناها"^(٢). ١. هـ

ومنها قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ﴾^(٣)
تكون (لولا) جحدا بمعنى (لم)^(٤)، ومعناه: لم تكن قرية آمنت عند نزول العذاب فنفعها إيمانها إلا قوم يونس. يقول الطبري: "فما كانت قرية آمنت، بمعنى الجحود"^(٥).
ويقول ابن هشام: والظاهر أن المعنى على التوبيخ، ويلزم من هذا المعنى النفي، لأن التوبيخ يقتضي عدم الوقوع"^(٦).

ومن شواهد ذلك ما ورد في قوله عليه الصلاة والسلام: "لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَوْ

(١)- الكتاب: ٢٢٢ / ٤.

(٢)- شرح كتاب سيبويه: ٩٨ / ٥.

(٣)- يونس من الآية: ٩٨.

(٤)- ينظر: معاني الحروف للرماني: ١٢٤، الأزهية في علم الحروف: ١٦٩.

(٥)- تفسير الطبري: ٢٠٥ / ١٥.

(٦)- ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٣٦٣.

على الناس لِأَمْرُهُمْ بِالسَّوَاكِ" (١).

حيث استعمل عليه الصلاة والسلام أسلوب النفي الضمني؛ بأسلوب الشرط بـ(لولا) الذي يتضمن معنى النفي، فقال: "لَوْلَا أَنْ أَشُقُّ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ...أَمْرُهُمْ بِالسَّوَاكِ"، أي: لم يأمرهم بالسواك لوجود المشقة أو خوفاً من المشقة.

ويقول البيضاوي: (لولا) كلمة تدل على انتفاء الشيء لثبوت غيره والحق أنها مركبة من (لو) الدالة على انتفاء الشيء لانتفاء غيره و(لا) النافية (٢).

يقول الزرقاني: "فدل الحديث على انتفاء الأمر لثبوت المشقة؛ لأن انتفاء النفي ثبوت فيكون الأمر منفياً لثبوت المشقة فيه" (٣).

ومن الأحاديث التي وردت فيها النفي الضمني من خلال أسلوب (لولا)، قوله عليه الصلاة والسلام: "لَوْلَا أَنْ أَشُقُّ عَلَى أُمَّتِي: لِأَحْبَبْتُ أَنْ لَا أَتَخَلَّفَ خَلْفَ سَرِيَّةٍ، تَخْرُجُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَلَكِنْ لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُهُمْ عَلَيْهِ، وَلَا يَجِدُونَ مَا يَتَحَمَّلُونَ عَلَيْهِ، وَيَشُقُّ عَلَيْهِمْ أَنْ يَتَخَلَّفُوا بَعْدِي، فَوَدِدْتُ أَنِّي أَقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَأُقْتَلَ، ثُمَّ أَحْيَا، فَأُقْتَلَ، ثُمَّ أَحْيَا، فَأُقْتَلَ" (٤).

(١) - الموطأ: ٣٨، رقم الحديث: ١٤٧، كتاب الطهارة، باب ما جاء في السواك.

(٢) - ينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل (تفسير البيضاوي): ٨٥/١.

(٣) - ينظر: شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك: ٢٥٦/١.

(٤) - الموطأ: ٢٤٤، رقم الحديث: ١٠١٢، كتاب الجهاد، باب ترغيب في الجهاد.

- النفي الضمني من خلال أسلوب الإضراب بـ(بل):

أحياناً يستعمل المتكلم النفي الضمني من خلال أسلوب الإضراب بـ(بل)، الذي فيها معنى النفي.

ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَنَهُ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾^(١). أي: الملائكة ليس كما قالوا بل هم عباد أكرمهم الله بعبادته. فقد أبطل الحكم السابق ونفاه، وأثبت حكماً آخر بعده: فكأن الأصل: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا﴾ لا؛ فإن الذين اتخذهم هم ﴿عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾^(٢).

ومن شواهد ذلك ما ورد في قوله عليه الصلاة والسلام عند ما خرج إلى المقبرة، فقال: "السَّلَامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُّؤْمِنِينَ، وَإِنَّا بِكُمْ إِنِ شَاءَ اللَّهُ لَآحِقُونَ، وَدِدْتُ أَنِّي قَدْ رَأَيْتُ إِخْوَانَنَا" قالوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَلَسْنَا بِإِخْوَانِكَ؟ قَالَ: "بَلْ أَنْتُمْ أَصْحَابِي، وَإِخْوَانُنَا الَّذِينَ لَمْ يَأْتُوا بَعْدُ، وَأَنَا فَرَطُهُمْ عَلَى الْحَوْضِ" فقالوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ تَعْرِفُ مَنْ يَأْتِي بَعْدَكَ مِنْ أُمَّتِكَ؟ قَالَ: "أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ لِرَجُلٍ خَيْلٌ غُرٌّ، مُحَجَّلَةٌ فِي خَيْلٍ دُهِمٍ بُهُمْ، أَلَا يَعْرِفُ خَيْلَهُ؟" قالوا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: "فَإِنَّهُمْ يَأْتُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ غُرًّا مُحَجَّلِينَ مِنَ الْوُضُوءِ، وَأَنَا فَرَطُهُمْ عَلَى الْحَوْضِ، فَلَا يُدَادِنَنَّ رِجَالٌ عَنْ حَوْضِي كَمَا يُدَادُّ الْبَعِيرُ الضَّالُّ، أَتَادِيهِمْ: أَلَا هَلَمْ، أَلَا هَلَمْ، أَلَا هَلَمْ، فَيُقَالُ: إِنَّهُمْ قَدْ بَدَّلُوا بَعْدَكَ، فَأَقُولُ: فَسُحْقًا، فَسُحْقًا، فَسُحْقًا"^(٣).

استعمل -عليه الصلاة والسلام- (بل) في أسلوب النفي الضمني، فنفي الحكم الأول و زاد بعده حكماً جديداً، ولو جعلت مكان (بل) (لا) النافية نحو: لا أنتم أصحابي، لا يكون لها تأثير في المعنى، ولكنه استعمل (بل) فأدى عمل (لا) النافية مع زيادة البيان.

أي: لا، أنتم أصحابي، أو أنتم ليس فقط إخواني بل أنتم مع الأخوة أصحابي، كما ورد في الاستذكار من حديث ابن أبي أوفى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمًا فَقَعَدَ وَجَاءَهُ عُمَرُ فَقَالَ: "يَا عُمَرُ! إِنِّي لَمُشْتَاقٌ إِلَى إِخْوَانِي" قَالَ عُمَرُ: أَلَسْنَا إِخْوَانَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: "لَا وَلَكِنَّكُمْ أَصْحَابِي، وَإِخْوَانِي قَوْمٌ آمَنُوا بِي وَلَمْ يَرُونِي"^(٤).

(١)- الأنبياء من الآية: ٢٦.

(٢)- ينظر: الدر المنثور في التفسير بالمأثور: ٢٦٨/١٠.

(٣)- الموطأ: ٢١، رقم الحديث: ٦٠، كتاب الطهارة، باب جامع الوضوء.

(٤)- الاستذكار: ١٨٧/١.

- النفي الضمني من خلال أسلوب الاستثناء بـ(إلا):

ومن الأساليب التي استُعملت للنفي؛ ألفاظ الاستثناء: وهو إخراج الشيء من الشيء، أو إخراج الشيء بـ(إلا)، أو إحدى أخواتها، تحقيقاً أو تقديراً^(١)، أو أن تخرج شيئاً مما أدخلت فيه غيره أو تدخله فيما أخرجت منه غيره^(٢).

ويقول سيبويه: "اعلم أن (إلا) يكون الاسم بعدها على وجهين: فأحد الوجهين: أن لا تغير الاسم عن الحال التي كان عليها قبل أن تلحق، كما أن (لا) حين قلت: لا مرحباً ولا سلاماً، لم تغير الاسم عن حاله قبل أن تلحق، فكذلك (إلا)، ولكنها تجيء لمعنى كما تجيء لا لمعنى.

والوجه الآخر: أن يكون الاسم بعدها خارجاً مما دخل فيه ما قبله، عاملاً فيه ما قبله من الكلام، كما تعمل عشرون فيما بعدها إذا قلت: عشرون درهماً. فأما الوجه الذي يكون فيه الاسم بمنزلة قبل أن تلحق (إلا) فهو أن تدخل الاسم في شيء تنفي عنه ما سواه"^(٣).

ويقول السيرافي: "في ذكر الاستثناء فائدتان:

إحدهما: إثبات الفعل لما بعد (إلا).

والثانية: نفيه عما سواه"^(٤).

الاستثناء فيه معنى النفي، لأنه بيان أن المستثنى لم يدخل في حكم المستثنى منه ولذا استعمل في أسلوب النفي الضمني لأنه لا يوجد فيه أداة نفي.

ومن شواهد ذلك ما ورد في قوله عليه الصلاة والسلام عندما سئل عَنْ رَجُلٍ مَسَّ ذَكَرَهُ،

(١)- ينظر: كتاب التعريفات للشريف الجرجاني: ٢٣، الباب في علل البناء والإعراب: ٣٠٢/١، والجنى الداني: ٥١٣.

(٢)- اللمع في العربية: ٦٦.

(٣)- الكتاب: ٣٠٩/٢.

(٤)- شرح كتاب سيبويه: ٤٨/٣.

أَيَتَوَضَّأُ؟ قَالَ: هَلْ هُوَ إِلَّا بِضْعَةٌ مِنْ جَسَدِكَ" (١).

أي: لا يتوضأ لأنه قطعة من جسدك، فاستعمل النفي الضمني من خلال أسلوب الاستثناء بـ(إلا).

ومنها ما ورد في قوله عليه الصلاة والسلام: "الذَّهَبُ بِالْفِضَّةِ رَبًّا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ، وَالتَّمَرُ بِالتَّمْرِ رَبًّا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ رَبًّا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ" (٢).

أي: يكون ربا في جميع الأحوال إلا في حالة واحدة وهي: أن يقال من الجانبين خذ هذا، وأعط هذا، ويحصل التقابض في المجلس، وهاء وهاء، أي: يدا بيد (٣). حيث استعمل النفي الضمني من خلال أسلوب الاستثناء.

- النفي الضمني من خلال لفظ: غير

ومن الحروف التي تتضمن معنى النفي ضمنا لفظ (غير): وهي تكون للنفي، ومثال ذلك

قوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ (٤).

حيث ورد (ولا الضالين) معطوف على (غير المغضوب) الذي بمعنى النفي، لأن العرب تعطف النفي على النفي، والاستثناء على الاستثناء (٥).

يقول الطبري: "أن (غير) بمعنى الجحد لا بمعنى الاستثناء، وأن تأويل من وجَّهها إلى الاستثناء خطأ" (٦).

ويقول ابن عاشور: "فالحق أن (لا) مزيدة لتأكيد النفي المستفاد من لفظ (غير) على طريقة العرب في المعطوف على ما في حيز النفي نحو قوله: ﴿أَنْ تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ فَقَدْ جَاءَكُمْ بَشِيرٌ وَنَذِيرٌ﴾ (٧)

(١) - الموطأ: ٣٥، رقم الحديث: ٩٣، كتاب الطهارة، باب الوضوء من مسح الذكر.

(٢) - الموطأ: ٣٤٠، رقم الحديث: ١٣٣٣، كتاب البيوع، باب ما جاء في الصرف.

(٣) - ينظر: غريب الحديث لخطابي: ٢٤١/٣، و النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير: ٢٣٧/٥.

(٤) - الفاتحة من الآية: ٧.

(٥) - ينظر: الطبري: ١٨٤/١، والكشاف: ١٧/١، والتحرير والتنوير: ١٩٩/١.

(٦) - تفسير الطبري: ١٨٤/١.

(٧) - المائدة من الآية: ١٩.

وهو أسلوب في كلام العرب^(١).

ومن شواهد ذلك ما ورد في قوله عليه الصلاة والسلام: "مَنْ صَلَّى صَلَاةً لَمْ يَقْرَأْ فِيهَا بِأَمِّ الْقُرْآنِ فَهِيَ خِدَاجٌ هِيَ خِدَاجٌ، هِيَ خِدَاجٌ غَيْرُ تَامٍ"^(٢).
فالنبي عليه الصلاة والسلام نفى إتمام صلاة الشخص الذي لم يقرأ بفتحة الكتاب في الصلاة التي لا يجهر فيها القراءة.

ومن شواهد ذلك ما ورد في قوله عليه الصلاة والسلام: "كَانَ يَدْعُو فَيَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ، وَتَرْكَ الْمُنْكَرَاتِ، وَحُبَّ الْمَسَاكِينِ، وَإِذَا أَرَدْتَ فِي النَّاسِ فِتْنَةً، فَتَوَفَّنِي إِلَيْكَ غَيْرَ مَفْتُونٍ"^(٣).

النفي الضمني من خلال لفظ (كلا):

وهي من حرف ردع و زجر وتنبيه^(٤).

يقول سيبويه: "أما كلا فردعٌ وزجرٌ"^(٥).

ويقول السيرافي: "كأن قائلًا قال هيئًا تنكره فقال: كلا، أي: ليس ذلك، كقوله تعالى:

﴿فَأَمَّا الْإِنْسَانُ إِذَا مَا ابْنَلَهُ رَبُّهُ فَأَكْرَمَهُ، وَنَعَّمَهُ، فَيَقُولُ رَبِّي أَكْرَمَنِ ﴿١٥﴾ وَأَمَّا إِذَا مَا ابْنَلَهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رَبُّهُ، فَيَقُولُ رَبِّي أَهْنَنِ ﴿١٦﴾﴾ كَلَّا^(٦). ليس الأمر على ما قاله، لأنه على من لا يكرمه من

(١)- التحرير والتنوير: ١/١٩٩.

(٢)- الموطأ: ٤٧، رقم الحديث: ١٨٩، كتاب الصلاة، باب القراءة خلف الإمام فيما لا يجهر فيه بالقراءة.

(٣)- الموطأ: ١١٩، رقم الحديث: ٥٠٦، كتاب القرآن، باب العمل في الدعاء.

(٤)- ينظر: الأصول في النحو: ١٧٩/٣. وحروف المعاني للزجاجي: ١١، والمفصل للزمخشري: ٤٤٧.

(٥)- الكتاب: ٢٣٥/٤.

(٦)- الفجر من الآية: ١٥-١٧.

الكفرة، وقد تضيق حال الأنبياء والصالحين للاستصلاح" (١). ١.١. هـ

يقول الشنقيطي في هذه الآية: "كلا، وهي كلمة زجر وردع، وبيان أن المعنى لا كما قلتم، فيه تعديل لمفاهيم الكفار؛ بأن العطاء والمنع لا عن إكرام ولا لإهانة، ولكنه ابتلاء،" (٢) كما في قوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ وَنَبْلُوكُم بِالشَّرِّ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً﴾ (٣).

يقول الرماني في كلا وهي: "أن تكون ردعا ونفيا، كقوله تعالى: ﴿قَالَ أَصْحَبُ مُوسَى إِنَّا لَمُدْرِكُونَ﴾ (٤) قَالَ كَلَّا (٥) أي: لا، على طريق الزجر والردع" (٥). ١.١. هـ

يقول الطبري: "قال موسى لقومه: ليس الأمر كما ذكرتم، كلا لن تدركوا إن معي ربي سيهدين" (٦).

يقول أحمد بن فارس في كلا: "تكون ردأ ورذعاً ونفياً لدعوى مُدَّعٍ إذ قال: لقيتُ زيداً قلت: كلا" (٧).

ومن شواهد ذلك ما ورد في قوله عليه الصلاة والسلام في قصة الصحابي الذي أصابه سهم غائر فقتله فقال الناس: هَنِيئًا لَهُ الْجَنَّةُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "كَلَّا وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، إِنَّ الشَّمْلَةَ الَّتِي أَخَذَهَا يَوْمَ خَيْبَرَ مِنَ الْمَعَانِمِ، لَمْ تُصِبْهَا الْمَقَاسِمُ تَشْتَعِلْ عَلَيْهِ نَارًا، فَلَمَّا سَمِعَ ذَلِكَ النَّاسُ جَاءَ رَجُلٌ بِشِرَاكِ، أَوْ بِشِرَاكَيْنِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: شِرَاكِ أَوْ شِرَاكَيْنِ مِنْ نَارٍ" (٨).

(١) - شرح السيرافي لكتاب سيويه: ١١٠/٥.

(٢) - أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن: ٥٢٦/٨.

(٣) - الأنبياء من الآية: ٣٥.

(٤) - الشعراء من الآية: ٦١-٦٢.

(٥) - معاني الحروف: ١٢٣.

(٦) - جامع البيان في تأويل القرآن: ٣٥٦/١٩.

(٧) - الصاحبي في فقه اللغة العربية: ١١٨.

(٨) - الموطأ: ٢٤٠، رقم الحديث: ٩٩٧، كتاب الجهاد، باب ما جاء في الغلول.

الفصل الثالث : الدلالة النحوية لحروف النفي العاملة والمهملة

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : دلالة الحروف العاملة

المبحث الثاني : دلالة الحروف المهمة

المبحث الأول: دلالة الحروف العاملة

- دلالة (لن) النافية:

وهي حرف نفي ونصب، تدخل على الفعل المضارع، وتنفي معناه في الزمن المستقبل، بعد أن كان صالحاً للدلالة على الحال والاستقبال، وإن كان اللفظ باقياً على احتماله للحال والاستقبال، ولا تفيد تأييد النفي في المستقبل^(١).

ويقول سيبويه: "وإذا قال: سوف يفعل فإنَّ نفيه لن يفعل"^(٢). ويقول: "لن وهي نفي لقوله: سيفعل"^(٣). والسين وسوف يدل على استقبال.

ويقول الرضي: "ولن معناها نفي المستقبل، وهي تنفي المستقبل نفياً مؤكداً، وليس للدوام، والتأيد كما قال بعضهم"^(٤).

وقال ابن يعيش: إنها أبلغ في نفيه من (لا) فيقول: "اعلم أن (لن) معناها النفي، وهي موضوعة لنفي المستقبل، وهي أبلغ في نفيه من (لا)، لأن (لا) تنفي (يفعل) إذا أريد به المستقبل، و(لن) تنفي فعلاً مستقبلاً قد دخل عليه السين وسوف، وتقع جواباً لقول القائل: سيقوم زيد، وسوف يقوم زيد"^(٥).

ويقول ابن هشام: "ولن حرف يُفيد النفي والاستقبال بالاتفاق"^(٦).

ودلالة النفي بـ(لن) في المستقبل لا تحدده الأداة فقط، بل القرينة اللفظية أو المعنوية هي التي تحدد مدّة الدلالة الزمنية؛ وتفيد لن النفي المطلق في المستقبل، أو القريب، أو البعيد على

(١)- ينظر: الكتاب: ٥/٣، والمقتضب: ٦/٢، ومعاني الحروف للرماني: ١٠٠، وشرح المفصل: ٣٧/٥، ورصف

المباني: ٣٥٥، والجنى الداني: ٢٧٢، شرح قطر الندى وبل الصدى: ٥٨، والتصريح: ٣٦٧/٢.

(٢)- الكتاب: ١١٧/٣.

(٣)- المصدر نفسه: ٢٢٠/٤.

(٤)- شرح الرضي على الكافية: ٣٨/٤.

(٥)- شرح المفصل لابن يعيش: ٣٧/٥.

(٦)- شرح قطر الندى: ٥٨.

حسب السياق الذي وردت فيها، يقول الزركشي: "والحق أن (لا) و (لن) لمجرد النفي عن الأفعال المستقبلية والتأيد وعدمه يؤخذان من دليل خارج"^(١).

ومن الشواهد التي وردت في موطأ الإمام مالك رَحِمَهُ اللهُ التي تدل على أن (لن) تفيد النفي في المستقبل مطلقاً، قوله عليه الصلاة والسلام في النبوة فَقَالَ: "لَنْ يَبْقَى بعدي مِنَ النَّبُوَّةِ إِلَّا الْمُبَشِّرَاتُ، قَالُوا: وَمَا الْمُبَشِّرَاتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ يَرَاهَا الرَّجُلُ الصَّالِحُ أَوْ تُرَى لَهُ جُزْءٌ مِنْ سِتَّةٍ وَأَرْبَعِينَ جُزْءًا مِنَ النَّبُوَّةِ"^(٢).

وقوله عليه الصلاة والسلام: "لَنْ يَبْقَى بعدي مِنَ النَّبُوَّةِ إِلَّا الْمُبَشِّرَاتُ". حيث نفي بقاء شيء من النبوة بعده صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في المستقبل، والمقام مقتضى للنفي بـ(لن) لدالتها على النفي في المستقبل، يعني: أن الوحي ينقطع بموته، فلا يبقى بعده ما يُعلم به أنه الرؤيا الصالحة^(٣).

ومن الشواهد التي تدل على أن (لن) يُنْفَى بها المستقبل القريب إذا اقترنت بها قرينة كما في قوله تعالى: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِيَ أَبِي﴾^(٤). فـ(لن) دخل على المضارع فنفي بها في المستقبل ولكن دخلت عليه قرينة لفظية وهي: ﴿حَتَّى يَأْذَنَ لِيَ أَبِي﴾ فحدد النفي إلى مستقبل قريب، وهو إذن أبيه في القдом عليه.

ومنها ما ورد في قوله عليه الصلاة والسلام: "مَنْ نَزَلَ مَنْزِلاً، فَلْيُثَلِّ: أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَّاتِ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ، فَإِنَّهُ لَنْ يَضُرَّهُ شَيْءٌ حَتَّى يَرْتَحِلَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ"^(٥).

لأن نفي الضرر مستمر في المستقبل إلى أن يرتحل من هذا المكان فالقرينة اللفظية: "حَتَّى يَرْتَحِلَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ". تدل على ذلك.

وقد ورد في رواية أبي مصعب الزهري (لَمْ يَضُرَّكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ)^(٦) بدل (لَنْ يَضُرَّهُ).

(١) - البرهان في علوم القرآن: ٢٢١/٢.

(٢) - الموطأ: ٥١٥، رقم الحديث ١٧٨٣، كتاب الرؤيا، باب ما جاء في الرؤيا.

(٣) - ينظر: شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك: ٥٦٠/٤.

(٤) - يوسف من الآية: ٨٠.

(٥) - الموطأ: ٥٢٦، رقم الحديث ١٨٢٩، كتاب الاستئذان والتشميت والصور والتماثيل وغيرها، باب ما يؤمر به من الكلام في السفر.

(٦) - الموطأ: ١٢٩/٢، رقم الحديث: ٢٠٠١، كتاب الجامع، وباب ما يؤمر من التعوذ.

ومن الشواهد التي تدل على أن (لن) يُنفى بها المستقبل البعيد؛ إذا اقترنت بها قرينة كما في قوله تعالى: ﴿إِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ﴾^(١). ومنها ما ورد في قوله عليه الصلاة والسلام: "تَرَكْتُ فِيكُمْ أَمْرَيْنِ، لَنْ تَضِلُّوا مَا تَمَسَّكْتُمْ بِهِمَا: كِتَابَ اللَّهِ، وَسُنَّةَ نَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ"^(٢).

حيث دخلت (لن) على الفعل المضارع (تَضِلُّوا) فنفي بها المستقبل البعيد، لأن من تَمَسَّكَ واعتصم بكتاب الله وسنة رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لن يضل ما تمسك بهما؛ لأنهما الأصلان اللذان لا عدول عنهما ولا هدي إلا منهما، والعصمة والنجاة لمن تمسك بهما واعتصم بجهلها^(٣)، كما ورد في الحديث الثاني، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال، قال: رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "إِنِّي قَدْ خَلَفْتُ فِيكُمْ اثْنَيْنِ لَنْ تَضِلُّوا بعدهما أبدا كتاب الله وسنتي"^(٤).

(١) - البقرة من الآية: ٢٤.

(٢) - الموطأ: ٤٨٧، رقم الحديث: ١٦٦٢، كتاب القدر، باب النهي عن القول بالقدر.

(٣) - شرح الزرقاني على الموطأ : ٣٨٧/٤.

(٤) - مسند البزار = البحر الزخار: ٣٨٥/١٥.

رأي الزمخشري في (لن):

يرى الزمخشري أنّ (لن) تفيد تأكيد النفي، وتأييده.

- ويقول في الكشف: "ولا فرق بين (لا)، و (لن) في أن كل واحدة منهما نفى للمستقبل، إلا أن في (لن) تأكيداً وتشديداً ليس في (لا) فأتى مرة بلفظ التأكيد، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ﴾^(١)، ومرة بغير لفظه كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَمُنُّونَهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ﴾^{(٢)(٣)} أ. هـ

- ويقول - أيضاً - في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ﴾^(٤). "لَنْ أخت (لا) في نفي المستقبل، إلا أن (لن) تنفيه نفياً مؤكداً، وتأكيد هاهنا للدلالة على أن خلق الذباب منهم مستحيل مناف لأحوالهم، كأنه قال: محال أن يخلقوا"^(٥) أ. هـ

- ويقول في كتابه المفصل: "و(لن) لتأكيد ما تعطيه (لا) من نفي المستقبل. تقول: (لا أبرح اليوم مكاني). فإذا وكدت وشددت، قلت: (لن أبرح اليوم مكاني)، وقال الله تعالى: ﴿لَا أَبْرَحُ حَتَّىٰ أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ﴾^(٦)، فإذا أراد الله التوكيد فقال: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِيَ أَبِي﴾^{(٧)(٨)} أ. هـ

(١) - البقرة من الآية: ٩٥.

(٢) - الجمعة من الآية: ٧.

(٣) - الكشف: ٥٣١/٤.

(٤) - الحج من الآية: ٧٣.

(٥) - الكشف للزمخشري: ١٧١/٣.

(٦) - الكهف من الآية: ٦٠.

(٧) - يوسف من الآية: ٨٠.

(٨) - المفصل: ٤٠٧.

- ويقول في كتابه الأنموذج: "و(لن) نظيرة (لا) في نفي المستقبل، ولكن على التأكيد"^(١).

والزحخشري في رأيه هذا متابع للخليل بن أحمد الفراهيدي من المتقدمين إذ يرى أنها لتوكيد النفي في كتابه (العين) إذ يقول: "أما (لن) فهي: لا أن، وصلت لكثرتها في الكلام، ألا ترى أنها تشبه في المعنى (لا)، ولكنها أوكد، تقول: لن يكرمك زيد، معناه: كأنه يطمع في إكرامه، فنفيت عنه، ووكدت النفي بـ(لن) فكانت أوكد من (لا)"^(٢). ١. هـ

ووافقه من المتأخرين الرضي في شرح الكافية إذ يقول: "لن معناها نفي المستقبل، هي تنفي المستقبل نفياً مؤكداً، وليس للدوام والتأيد"^(٣).

- ويرى الزحخشري - أيضاً - في الأنموذج: "أن (لن) تفيد تأييد النفي وتوكيده"^(٤)، نسب إليه ذلك القول جملة من النحاة، منهم: ابن عصفور^(٥)، وابن مالك^(٦)، والمرادي^(٧)، وابن هشام^(٨)، وغيرهم.

- أما تأييد النفي فيقول عنه في أنموذجه: "لن نظير لا في المستقبل ولكن على التأييد"^(٩).

(١) - : ٣٢.

(٢) - : ٣٥٠/٨.

(٣) - شرح الكافية للرضي : ٣٨/٤.

(٤) - : ٣٢.

(٥) - ينظر رأيه في همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ٢٨٦/٢.

(٦) - شرح الكافية الشافية : ١١٥/٢ .

(٧) - ينظر: الجنى الداني : ٢٧٠/١.

(٨) - ينظر: شرح الرضي على الكافية. ٣٨ / ٤، ومغني اللبيب لابن هشام : ٣٨٤/١.

(٩) - الأنموذج : ٣٢.

الرد على الزمخشري:

قول الزمخشري مردود عليه لأن الرؤية ثبتت في أكثر من آية من كتاب الله، وأن المؤمنين يرون ربهم في الجنة، منها قوله تعالى: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۖ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾^(١).

ووردت أحاديث كثيرة في إثبات الرؤية يوم الآخرة، منها قوله عليه الصلاة والسلام: "إِنَّكُمْ سَتَرُونَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرُونَ هَذَا الْقَمَرَ، لَا تُضَامُونَ فِي رُؤْيَيْهِ، فَإِنْ اسْتَطَعْتُمْ أَنْ لَا تُغْلَبُوا عَلَى صَلَاةٍ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، وَصَلَاةٍ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ، فَافْعَلُوا"^(٢).

- لو كانت لن لتأيد النفي لما جاز وقوع حتى بعدها، لأن (حتى) لا تكون إلا للغاية، فيزيل ذلك الاحتمال وقوع حتى بعدها^(٣)، نحو: قوله تعالى: ﴿قَالُوا لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾^(٤).

وكذلك جاء في الحديث "مَنْ نَزَلَ مَنْزِلًا، فَلْيَقُلْ: أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَّاتِ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ، فَإِنَّهُ لَنْ يَضُرَّهُ شَيْءٌ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ"^(٥).

- ويقع في التكرار المعيب في قوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ۗ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ﴾^(٦).

فما فائدة كلمة (أبدا) التي تدل على التأيد إن كانت (لن) تدل عليه؟ فهي تكرر لا فائدة له، والقرآن منزّه عن هذا^(٧).

(١)- القيامة من الآية: ٢٢-٢٣.

(٢)- صحيح البخاري: ١٢٧/٩.

(٣)- البحر المحيط لأبي الحيان: ٢٧٢/٦.

(٤)- طه من الآية: ٩١.

(٥)- الموطأ، كتاب الاستئذان والتشميت والصور والتماثيل وغيرها، باب ما يؤمر به من الكلام في

السفر: ٥٢٦ رقم الحديث ١٨٢٩

(٦)- البقرة من الآية: ٩٥.

(٧)- ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢/٢١٨، ومغني اللبيب عن كتب الأعراب: ١/٣٨٤

- وأيضا لو كانت (لن) تفيد تأييد النفي في المستقبل المحض (الخالص) كما يقول الزمخشري^(١)، لوقع التعارض بينها وبين كلمة: ﴿الْيَوْمَ﴾ في الآية: ﴿فَلَنْ أَكَلِمَ الْيَوْمَ إِنْشِيَا﴾^(٢)، لأن اليوم محدد معين، وهي غير محددة ولا معينة.^(٣)
- أما ما استدل به الزمخشري لتأييد النفي في المستقبل^(٤)، من قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ﴾^(٥) فدلالتها على التأييد جاءت من قرينة خارجية، وهي حقيقة انفراد الله -جلت قدرته- بالقدرة على الخلق فهي التي جعلت النفي مؤبدا، وليس بسبب دخول (لن) عليها^(٦).
- وقوله عز وجل: ﴿قَالَ لَنْ تَرَنِى وَلَكِنْ أَنْظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنَّ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَنِى﴾^(٧)، نصٌّ من الله تعالى على منعه الرؤية في الدنيا، و(لن) تنفي الفعل المستقبل، ولو كانت الرؤية لا تصح في وصف الله، ما سأل موسى ذلك؛ لأنه كان أعلم بالله من أن يسأل ما يستحيل في وصفه^(٨).

(١)- الكشف : ٤٠/٣ .

(٢)- مريم من الآية: ٩١ .

(٣)- ينظر: شرح التسهيل: ١٥/٤، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٣٨٤/١، التصريح: ٣٥٧/٢، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٣٦٥/٢ .

(٤)- الكشف للزمخشري : ٤٠/٣ .

(٥)- الحج من الآية: ٧٣ .

(٦)- ينظر: شرح التسهيل: ١٥/٤، والتصريح: ٣٥٧/٢، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٣٦٥/٢ .

(٧)- الأعراف من الآية: ١٤٣ .

(٨)- نتائج الفكر في النحو للسهيلي: ١٠٢، والتصريح: ٣٥٧/٢، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٣٦٥/٢ .

- وفي قوله: ﴿لَنْ تَرَنِى﴾^(١) دليل على جواز الرؤية؛ لأنه لو كانت الرؤية مستحيلة لقال: لا أرى^(٢)، بل علق الرؤية على استقرار الجبل، واستقرار الجبل على التجلي غير مستحيل إذا جعل الله تعالى له تلك القوة، والمعلق بما لا يستحيل لا يكون محالاً^(٣).

- وينقل المرادي قول ابن عصفور ردًا على الزمخشري في تأكيد النفي بـ"لن" فيقول: "وما ذهب إليه دعوى لا دليل عليها، بل قد يكون النفي بلا أكد من النفي بـ"لن"، لأن المنفي بلا قد يكون جواباً للقسم، والمنفي بـ"لن" لا يكون جواباً له، ونفي الفعل إذا أقسم عليه أكد"^(٤). أ.

هـ

- والذي يبدو أن القول: بـ"أن (لن) تفيد تأكيد النفي" قال به الخليل قبل الزمخشري كما في العين^(٥).

- أنكر رؤية الله عز وجل علماء المعتزلة الذين سبقوا الزمخشري، وهو على مذهبهم الاعتزالي، ولكنه أول من استخدم اللغة لإنكار الرؤية. والله اعلم.

(١)- الأعراف من الآية: ١٤٣.

(٢)- ينظر: الوسيط في تفسير القرآن المجيد للواحدى: ٤٠٦/٢.

(٣)- ينظر: تفسير البغوي: ٢٧٦/٣.

(٤)- ينظر: الجنى الداني: ٢٧٠/١.

(٥)- ينظر: العين: ٣٥٠/٨.

- دلالة (لم) النافية:

(لم) حرف نفي، وجزم، وتدخل على الفعل المضارع، وتقلب معناه من الحال والاستقبال إلى الماضي، ويكون المضارع الهيئة، والماضي الدلالة، أي: إنها أثرت على الفعل المضارع أثرين هما: النفي، ونقل دلالاته إلى الماضي^(١)، يقول أبو علي الفارسي: "أما (لم)، فإنها تدخل على لفظ المضارع، والمعنى معنى الماضي، ألا ترى أنك تقول: لم يقم زيد أمس، فلو كان المعنى كاللفظ لم يجز هذا كما لا يجوز: يقوم زيد أمس"^(٢) ١.١هـ.

ويقول ابن يعيش: إنّ في نفي (لم) فائدة لا توجد في (ما)، لأن (ما) ينفي بها الماضي القريب من الحال أما (لم) فينفي بها مطلق الماضي^(٣). أ. هـ والمنفي بـ (لم) إفادته على استمرار النفي أو اتصاله متوقف على القرائن الأخرى من السياق غير صيغتها اللغوية. ويقول أبو حيان: "إذا نفيت بـ (لم)، جاز أن يكون النفي قد انقطع، ولذلك يجوز أن تقول: لم يقم زيد وقد قام، وجاز أن يكون النفي متصلاً بـ (لم) إذا كان متصلاً بـ (لم) الإخبار، لم يجز أن تقول: وقد قام، لتكاذب الخبرين"^(٤) ١.١هـ.

ومثال ما اتصل فيه النفي بـ (لم) إلى زمن الإخبار، قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكِدْ وَلَمْ يُؤَلَدْ﴾^(٥)

ويقول السمين الحلبي: و(لم) حرف جزم معناه نفي الماضي مطلقاً خلافاً لمن خصها بالماضي المنقطع، ويدل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾^(٦) وقوله

(١)- ينظر: الأصول في النحو: ١٥٧/٢، والإغفال لأبي علي الفارسي: ١١٨، وشرح التسهيل: ٦٣/٤،

وشرح الكافية الشافية: ١٥٧٢/٣، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب: ٢١٧/٢.

(٢)- الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي: ٣١٩.

(٣)- شرح المفصل للزمخشري: ٣٥ / ٥.

(٤)- البحر المحيط: ٥٢٣/٩.

(٥)- الإخلاص من الآية: ٣.

(٦)- مريم من الآية: ٤.

تعالى: ﴿لَمْ يَكِدْ وَلَمْ يُؤَلِّدْ﴾^(١)، وهذا لا يتصور فيه الانقطاع، وهو من خواص صيغ المضارع إلا أنها تجعله ماضيا في المعنى، وهل قلبت اللفظ دون المعنى، أم المعنى دون اللفظ؟ قولان أظهرهما الثاني، وقد يحذف مجزومها^(٢).

ويقول ابن عاشور: "وجملة ﴿وَلَمْ يُؤَلِّدْ﴾ عطف على جملة ﴿لَمْ يَكِدْ﴾، أي ولم يلده غيره، وهي بمنزلة الاحتراس سداً لتجويز أن يكون له والد، فأردف نفي الولد بنفي الوالد. وإنما قدم نفي الولد لأنه أهم إذ قد نسب أهل الضلالة الولد إلى الله تعالى، ولم ينسبوا إلى الله والداً. . . وإنما نفي أن يكون الله والداً وأن يكون مولوداً في الزمن الماضي، لأن عقيدة التولد ادعت وقوع ذلك في زمن مضى، ولم يدع أحد أن الله سيتخذ ولداً في المستقبل"^(٣).

ويقول الرازي: "(لم) و (لما) يعلان بالفعل ما لا يفعل به غيرهما، فإنهما يغيران معناه من الاستقبال إلى الماضي، تقول: لم يؤمن أمس وآمن اليوم، ولا تقول: لا يؤمن أمس، فلما فعلاً بالفعل ما لم يفعل به غيرهما جزم بهما. . . فإذا كان (لم) و (لما) يقلبان اللفظ من الاستقبال إلى الماضي كانا يفيدان الجزم والقطع في المعنى، فجعل لهما تناسبا بالمعنى وهو الجزم لفظاً"^(٤). ومن شواهد ذلك ما ورد في قوله عليه الصلاة والسلام أنه جعل: "الشُّفْعَةُ فِيمَا لَمْ يُقَسِّمْ، فَإِذَا وَقَعَتِ الْخُذُودُ فَلَا شُفْعَةَ فِيهِ"^(٥).

(١) - الإخلاص من الآية: ٣.

(٢) - ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ١٠٦/١.

(٣) - التحرير والتنوير: ٦١٩/٣٠.

(٤) - تفسير الرازي (مفاتيح الغيب = التفسير الكبير): ١١٦/٢٨.

(٥) - الموطأ: ٣٨٣، رقم الحديث: ١٤٢٠، كتاب الشفعة، باب ما تقع فيه الشفعة.

آراء العلماء في الزمن المنفي بـ(لم):

للنحاة في الزمن المنفي بـ(لم) ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: أن (لم) تدخل على الفعل المضارع، فتقلب معناه من الحال أو الاستقبال إلى الماضي، ويبقى اللفظ مضارعاً، لأن الغالب في الحروف تغيير المعاني لا الألفاظ نفسها، وهو مذهب سيبويه، المبرد، وأكثر المتأخرين^(١). يقول سيبويه: "إذا قال: فعل فإنّ نفيه لم يفعل"^(٢).

إن (لم) موضوع لنفي الماضي، فإذا أريد نفي القيام في الماضي فتقول: لم يقم زيد، ف(لم) دخلت على لفظ المضارع، وقلبت معناه إلى الماضي، يقول السيرافي: "فجعل-سيبويه- (لم) يفعل) نفي (فَعَلَ)، لأن الماضيّ يجمعهما في قولك: فعل أمس، ولم يفعل أمس، وأحدهما موجب والآخر منفي"^(٣). ورجحه ابن مالك، بأن له نظير ما أجمع عليه في الواقع بعد (لو) و (ربما) و (إذ) في أنها تنقل زمان المضارع إلى الماضي^(٤).

ومن شواهد ذلك ما ورد في قوله عليه الصلاة والسلام: "الْمُتَبَايِعَانِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ عَلَى صَاحِبِهِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا إِلَّا بَيْعَ الْخِيَارِ"^(٥).

المذهب الثاني: أن (لم) دخلت على الفعل الماضي، فنقلت لفظه فقط إلى المضارع، وبقي معناه ماضياً^(٦)، وعلة ذلك يقول أبو البركات: "إن (لم) يجب أن تكون عاملة، فلو لم ما بعدها الماضي، لما تبين عملها، فنقل الماضي إلى المضارع؛ ليتبين عملها"^(٧).

(١)- ينظر: المقتضب: ٤٣ / ٢، والأصول في النحو: ١٥٧/٢، و شرح المفصل للزمخشري: ٣٥ / ٥،

وشرح الرضي على الكافية: ٨٠/٤، ورصف المباني: ٣٥٠، والجنى الداني: ٢٦٩.

(٢)- الكتاب: ١١٧/٣.

(٣)- شرح كتاب سيبويه: ٣٢٩/٣.

(٤)- ينظر: شرح التسهيل: ١٠٧/١.

(٥)- الموطأ: ٣٥٧، رقم الحديث: ١٣٧٤، كتاب البيوع باب بيع الخيار.

(٦)- ينظر: شرح المفصل للزمخشري: ٣٥ / ٥، وشرح التسهيل: ١٠٧/١.

(٧)- أسرار العربية: ٣٣٧.

ونسب هذا القول إلى سيبويه-أيضا- ووجهه أن المحافظة على المعنى أولى من المحافظة على اللفظ، وقد ضعفه الجمهور لأنه لا نظير له^(١). يقول أبو حيان: "مذهب سيبويه، أن (لم) و (لما) دخلتا على الماضي فقلبتا لفظه إلى المضارع، كأن سيبويه رأى أن تغيير اللفظ أسهل من تغيير المعنى"^(٢).

ويقول ابن الصائغ: "فأما (لم) فهو حرف وضع لنفي فعل ماض، فإذا قال قائل: (فعل زيد) فنفيه: (لم يفعل)"^(٣).

المذهب الثالث: يقولون: إن (لم) تدخل على الأفعال المستقبلية، يقول الزجاجي: "أما (لم) و (لما) فهما لنفي (فعل)، وهو الماضي المنقطع من زمن الحال"^(٤).

دخول أداة الشرطية علي (لم):

(لم) تقلب زمن المضارع من الحال والاستقبال إلى الماضي، فإذا دخلت أداة الشرط على (لم)، فتأثرت الأولى بالزمن، قلبت الزمن الماضي إلى المستقبل، ويبقى للثانية معنى النفي والعمل في مذهب الجمهور^(٥).

ومن شواهد ذلك ما ورد في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ﴾^(٦). ويقول البيضاوي: ﴿وَإِنْ لَّمْ تَفْعَلْ﴾ وإن لم تبلغ جميعه كما أمرتك، ﴿فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ﴾ فما أدت شيئا منها، لأن كتمان بعضها يضيع ما أدي منها"^(٧).

(١)- ينظر: والجنى الداني: ٢٦٧.

(٢)- ينظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان لأبي حيّان: ١٤٩.

(٣)- اللوحة في شرح الملحة: ٨٤٩/٢.

(٤)- شرح الجمل للزجاجي: ٣٠٢/٢.

(٥)- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين: ٨٣/١، وشرح التسهيل: ١٦٤/٢.

(٦)- المائدة من الآية: ٦٧.

(٧)- تفسير البيضاوي (أنوار التنزيل وأسرار التأويل): ١٣٦/٢.

ومن شواهد ذلك ما ورد في قوله عليه الصلاة والسلام: "مَنْ صَلَّى صَلَاةً لَمْ يَقْرَأْ فِيهَا بِأَمِّ الْقُرْآنِ فَهِيَ خِدَاجٌ هِيَ خِدَاجٌ، هِيَ خِدَاجٌ غَيْرُ تَامٍ"^(١).

حيث ورد في هذا الحديث أداة النفي (لم)، والنفي الضمني من خلال أسلوب (غير) كما مرّ، والفعل المضارع المنفي (لَمْ يَقْرَأْ) واقع في حيز فعل الشرط للجملة الشرطية المكونة من جزأين، الأول: سبب في قوله (مَنْ صَلَّى صَلَاةً لَمْ يَقْرَأْ فِيهَا بِأَمِّ الْقُرْآنِ) والثاني: المسبب في قوله: (فَهِيَ خِدَاجٌ هِيَ خِدَاجٌ، هِيَ خِدَاجٌ غَيْرُ تَامٍ) لأن عدم قراءة الفاتحة في الصلاة سبب لعدم تمام الصلاة، ولا يجوز مكان (لم) (لما) لعدم دخول أداة الشرط عليها.

فالفعل المضارع إذا دخل عليه حرف النفي (لم) قُلِبَتْ دلالاته من الحال والاستقبال إلى الماضي، ولما دخلت عليه أداة الشرط قلبت دلالاته من الماضي إلى المستقبل .

ومن ذلك ما ورد في قوله عليه الصلاة والسلام: "مَنْ لَمْ يَجِدْ تَوْبَيْنَ فَلْيُصَلِّ فِي تَوْبٍ وَاحِدٍ، مُلْتَحِفًا بِهِ، فَإِنْ كَانَ التَّوْبُ صَغِيرًا، فَلْيَتَزَرَّ بِهِ"^(٢).

حيث دخلت أداة الشرط (من) على (لم) قلبت معناه من الماضي إلى المستقبل.

دخول همزة الاستفهام عليها:

وإذا دخلت همزة الاستفهام على (لم) فلا تغير عملها، بل تغير معناها، وتخرجها من الاستفهام الحقيقي إلى هذه المعاني:

- الاستفهام التقريري:

معناه: حمل المخاطب على الإقرار، والاعتراف بالأمر الذي يعرفه فيما جرى بشأنه الاستفهام، أو إلقاء المخاطب على الإقرار، والاعتراف بالحكم الذي استقر عنده ثبوته، أو نفيه لأي غرض من الأغراض التي يراد لها التقرير، ويجب أن يليها الشيء الذي تقرره، ويراد به -غالباً- طلب الاعتراف بوقوعه، والموافقة على حصول مدلوله. فإن كان الاستفهام عن شيء

(١)- الموطأ: ٤٧، رقم الحديث: ١٨٩، كتاب الصلاة باب القراءة خلف الإمام فيما لا يجهر فيه بالقراءة.

(٢)- الموطأ: ٧٧، رقم الحديث: ٣٢٤، كتاب صلاة الجماعة باب الرخصة في الصلاة في التوب الواحد.

منفي صار المعنى -غالبا- مثبتا بسبب الاستفهام المراد منه التقرير؛ نحو: ألم تحضر فأحسن إليك. فالمعنى: أنك حضرت فعلا، فأحسننت إليك^(١).

ومنها قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾^(٢).

أي: ألم نفتح ونوسّع ونلّين لك قلبك بالإيمان والنّبوة والعلم والحكمة؟ يعني: قد شرحنا لك صدرك يا محمد، وتقديره بذلك لكي يشكر هذه النعمة، ويقدرها حق قدرها^(٣). ويقول أبو حيان: "دخلت همزة الاستفهام على النفي، فأفاد التقرير وصار المعنى: قد شرحنا لك صدرك، ولذلك عطف عليه الماضي وهو ووضعا"^(٤).

ومنها قوله تعالى: ﴿قَالَ أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ إِنِّي أَعْلَمُ غَيْبَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾^(٥).

ويقول أبو حيان: لأن الهمزة إذا دخلت على النفي كان الكلام في كثير من المواضع تقريرا^(٦).

ومنها قوله تعالى على لسان فرعون يخاطب موسى عليه الصلاة والسلام: ﴿قَالَ أَلَمْ نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيدًا﴾^(٧). وفرعون يريد أن يقر موسى بذلك ليدينه بهذا، أي: كيف نربيك ثم تنقلب علينا؟

(١)- ينظر: المقتضب: ٢٩٢/٣، وشرح الرضي على الكافية: ٨١/٤، شرح الرضي على الشافية: ٥٠٧/٤، ووصف المباني: ٣٥٠، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٩٥/١، والتصريح: ٣٧٩/٢، وجمع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٥٤٣/٢، وحاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: ٦٥/١.

(٢)- الشرح من الآية: ١.

(٣)- ينظر: الوجيز في تفسير الكتاب العزيز للواحدي: ١٢١٢، والبحر المحيط: ٢٤٢/١.

(٤)- البحر المحيط في التفسير: ٤٩٩/١٠.

(٥)- البقرة من الآية: ٣٣.

(٦)- ينظر: البحر المحيط: ٢٤٢/١.

(٧)- الشعراء من الآية: ١٨.

وليس المراد حمله في كل الأحوال على الإقرار والموافقة على ما جاء منفيًا بعد الهمزة؛ وإنما المراد حمله على الإقرار بالإثبات بما بعدها حين يقتضي المعنى الإثبات، ونفيه حينًا آخر تبعًا للمعنى أيضًا^(١). والنفي كما ورد في قوله تعالى: ﴿وَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾^(٢).

ويقول ابن جني الاستفهام التقريري: "ينقل النفي إلى الإثبات، والإثبات إلى النفي وما بعدها"^(٣).

ومن شواهد ذلك ما ورد في الموطأ من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ صَفِيَّةَ بِنْتَ حُيَيٍّ قَدْ حَاضَتْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "لَعَلَّهَا تَحْبِسُنَا، أَلَمْ تَكُنْ طَافَتْ مَعَكُ بِالْبَيْتِ؟" قالوا: بلى، قَالَ: "فَاخْرُجْنَ"^(٤).

الاستفهام الإنكاري:

معناها: يقتضى أن ما بعده واقع، وأن فاعله مَلُوم^(٥)، مثال ذلك ما ورد في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبُؤُا الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ﴾^(٦). والاستفهام إنكاري لأنهم قد بلغتهم أخبارهم^(٧).

(١) - ينظر: المقتضب: ٢٩٢/٣، وشرح الرضي على الكافية: ٨١/٤، ورصف المباني: ٣٥٠، ومغني اللبيب: ٩٥/١، والتصريح: ٣٧٩/٢، وجمع الهوامع: ٤٤٦/٢، وشرح الأشموني: ٦٥/١.

(٢) - المائدة من الآية: ١١٦.

(٣) - الخصائص: ٤٦٥/٢.

(٤) - كتاب الحج باب إفاضة الحائض: ٢٢٤، رقم الحديث: ٩٤٣.

(٥) - ينظر: وشرح الرضي على الكافية: ٨١/٤، رصف المباني: ٣٥٠، ومغني اللبيب عن كتب الأعراب: ٩٥/١، وجمع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٤٤٦/٢.

(٦) - إبراهيم من الآية: ٩.

(٧) - التحرير والتنوير: ١٩٦/١٣.

ومنها قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ ﴾^(١). والاستفهام في ﴿ أَلَمْ تَرَ ﴾ إنكاري، نزل المخاطب منزلة من لم يعلم فأنكر عليه عدم العلم^(٢).

ومن شواهد ذلك ما ورد في قوله عليه الصلاة والسلام في حديث أبي أمامة بن سهل بن حنيف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَخْبَرَهُ، أَنَّ مَسْكِينَةً مَرَضَتْ، فَأَخْبَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَرَضِهَا، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَعُودُ الْمَسَاكِينَ، وَيَسْأَلُ عَنْهُمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "إِذَا مَاتَتْ فَأَذْنُونِي"، فَخَرَجَ بِجَنَازَتِهَا لَيْلًا، فَكَرِهُوا أَنْ يُوقِظُوا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. فَلَمَّا أَصْبَحَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَخْبَرَ بِالَّذِي كَانَ مِنْ شَأْنِهَا، فَقَالَ: " أَلَمْ أَمُرْكُمْ أَنْ تُؤْذِنُونِي بِهَا"، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَرِهْنَا أَنْ نُخْرِجَكَ لَيْلًا، أَوْ نُوقِظَكَ، قَالَ: فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى صَفَّ بِالنَّاسِ عَلَى قَبْرِهَا، وَكَبَّرَ أَرْبَعَ تَكْبِيرَاتٍ^(٣).

حيث استعمل عليه الصلاة والسلام أسلوب الاستفهام الإنكاري في قوله: (أَلَمْ أَمُرْكُمْ) وليس القصد منه الاستفهام بل يقصد التوبيخ والإنكار، لعدم إخبارهم عليه الصلاة والسلام.

(١) - إبراهيم من الآية: ٢٤.

(٢) - ينظر: التحرير والتنوير: ٢٢٣/١٣.

(٣) - الموطأ: ١٢٤، رقم الحديث: ٥٣١، كتاب الجنائز باب التكبير على الجنائز.

- دلالة (لا) النافية:

(لا) النافية: وهي من أهم أدوات النفي وأدّلها عليه، وهي أشملها نفياً من غيرها من أدوات النفي، وهي تنفي بعدها نفياً كاملاً شاملاً بتنقيص، وأحياناً تنفي نفياً واحداً علي حسب السياق الذي ورد فيها، وهي تكون منفردة، وتكون مركبة في الكلام، وهكذا تختلف دلالتها وفق الجملة التي تدخل عليها، فدلالاتها تختلف عند دخولها على الجملة الاسمية، وهكذا تختلف دلالتها مع الجملة الفعلية التي فعلها مضارع، وتختلف إذا وليها فعل ماضٍ^(١).
ومن خلال دراسة أحاديث موطأ الإمام مالك رَحِمَهُ اللهُ فقد وردت لا النافية العاملة عمل (إن) في دلالات التالية:

دلالة لا النافية للجنس أو لا التبرئة:

وسميت: (لا) النافية للجنس؛ لدلالاتها على النفي لجميع أفراد الجنس الواقع بعدها على سبيل التنقيص، نفياً كاملاً شاملاً بلا استثناء، أي: يراد بها نفيه عن جميع أفراد الجنس نصّاً صريحاً، لا على سبيل الاحتمال، ونفي الخبر عن الجنس يستلزم نفيه عن جميع أفرادهِ^(٢).
ومن شواهد ذلك ما ورد في قوله عليه الصلاة والسلام: "لا قَطْعَ فِي ثَمَرٍ مُعَلَّقٍ، وَلَا كَثْرٌ"^(٣).

وسماها الخليل بن أحمد الفراهيدي: (لا) التبرئة^(٤)، لأنها تدل على تبرئة المتكلم للجنس وتنزيهه عن الاتصاف بالخبر^(٥).

(١)- ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢٩٠/١، وورصف المباني: ٣٣١، والجنى الداني: ٢٩١/١.

(٢)- ينظر: الأصول في النحو: ٣٧٩/١، والإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي: ٢٣٩، شرح التسهيل:

٥٤/٢، وشرح الرضي على الكافية: ٢٩٠/١، والجنى الداني: ٢٩١/١، ومغني اللبيب عن كتب

الأعاريب: ٣١٣، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٣٢٨/١

(٣)- الموطأ: ٤٥٤، رقم الحديث: ١٥٨٣، كتاب الحدود، وباب ما لا قطع فيه.

(٤)- الجمل في النحو المنسوب إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي: ٣٢١

(٥)- ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢٩٠/١، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٢٨٣/٣.

ويقول الأزهرى: "وحق (لا) التبرئة أن تصدق على (لا) النافية كائنة ما كانت؛ لأن كل من برأته فقد نفيت عنه شيئاً، ولكنهم خصوها بالعاملة عمل (إن) فإن التبرئة فيها أمكن منها في غيرها، لعمومها بالتنصيص"^(١).

ويقول الأشموني: "وتسمى لا التبرئة بإضافة الدال إلى المدلول لتبرئة المتكلم وتنزيهه الجنس عن الخبر"^(٢).

وهي تأتي لتوكيد النفي، لأنها عملت عمل (إن) لمشابقتها لها في التأكيد؛ ف(لا) لتأكيد النفي، و(إن) لتأكيد الإثبات، فحملت على نقيضها، كما حملوها على نظيرتها، ونفيها أبلغ من نفي الفعل، يقول سيبويه: "ونصبها لما بعدها كنصب إنّ لما بعدها"^(٣). فإذا أردت النفي الصريح العام، ولا احتمال معه غيره، وجب أن يبنى اسم (لا) النافية للجنس على الفتح، ورفع الخبر، إذا قلت: لا رجل في الدار، كان المعنى: لا من رجل فيها، أي: ليس فيها أحد من الرجال، لا واحد ولا أكثر، لأن قولك: لا رجل في الدار، نص صريح على نفي جنس الرجال^(٤).

فدلالة لا النافية للجنس في الأحاديث النبوية هي كغيرها في كلام العرب، فهي تنفي الخبر عن جنس الاسم على سبيل العموم والاستغراق، وأحياناً تكون دلالتها مقيدة في بعض المواطن، ومطلقة في أخرى، وذلك على حسب لسياق الذي ترد فيه.

ومن النصوص التي وردت فيها (لا) النافية للجنس في موطأ الإمام مالك رَحِمَهُ اللهُ قوله عليه الصلاة والسلام في قصة الرجل الذي قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَكْذِبُ أَمْرًا يَا رَسُولَ

(١) - التصريح: ٣٣٦/١.

(٢) - شرح الأشموني لألفية ابن مالك: ٣/٢.

(٣) - الكتاب: ٢٧٤/٢.

(٤) - ينظر: الكتاب: ٢٧٤/٢، والمقتضب: ٣٨٢/٤، وشرح الجمل: ٤٠٧/٢، وشرح التسهيل: ٥٤/٢ وأسرار العربية: ١٨٥/١، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٣/٢، والتصريح: ٣٣٦/١.

اللَّهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "لَا خَيْرَ فِي الْكَذِبِ" فَقَالَ الرَّجُلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَعِدْهَا وَأَقُولُ لَهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "لَا جُنَاحَ عَلَيْكَ"^(١)

وفي هذا النص استعمل رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أسلوب لا النافية للجنس مرتين:

الأولى: عند ما سئل عليه الصلاة والسلام عن الكذب مطلقاً، فقال: "لَا خَيْرَ فِي الْكَذِبِ".

فقد ورد شرح هذا الحديث في حديث آخر وهو: أن رجلاً قال يا رسول الله هل عليّ جناح أن أكذب امرأتي قال لا يحبُّ الله الكذب، فقال يا رسول الله أستصليحها وأستطيب نفسها فقال لا جناح عليك^(٢). هذا يدل على أن مطلق الكذب لا خير فيه نفي شامل لجميع أنواع الكذب، وهذا تنقيص في ذلك، ولذا استعمل أسلوب النفي للجنس.

والثاني: عندما سئل عن إصلاح بين اثنين أو ازدياد المحبة فقال: "لَا جُنَاحَ عَلَيْكَ". وردت لا النافية للجنس مقيدةً، ويدل على ذلك ما ورد في قوله عليه الصلاة والسلام: "لَا يَجِلُّ الْكَذِبُ إِلَّا فِي ثَلَاثٍ: يُحَدِّثُ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ لِيُرْضِيَهَا، وَالْكَذِبُ فِي الْحَرْبِ، وَالْكَذِبُ لِيُصْلِحَ بَيْنَ النَّاسِ"^(٣).

وفي هذا الحديث قيد لإباحة الكذب فيما يصلح به المرء نفسه في أهله، ومعلوم أن إصلاح المرء نفسه فيما بينه وبين أهله بما لا يؤذي به أحداً أفضل من إصلاحه غيره، كما أن ستره نفسه أولى به من ستره غيره^(٤).

ومن الشواهد القرآنية التي وردت فيها (لا) النافية للجنس مطلقاً غير مقيدة، قوله تعالى:

﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾^(٥)، حيث بني اسم لا النافية للجنس ﴿لَا رَيْبَ﴾ على

(١) - الموطأ: ٥٣٢، رقم الحديث: ١٨٥٨، باب ما جاء في الصدق والكذب.

(٢) - الاستذكار: ٥٧٢/٨.

(٣) - سنن الترمذي: ٣٣١/٤، رقم الحديث: ١٩٣٩، أبواب البر والصلة، باب ما جاء في إصلاح ذات البين.

(٤) - التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لقرطبي: ٢٤٨/١٦.

(٥) - البقرة من الآية: ٢.

الفتح ليدل على نفي جميع أنواع الشك على سبيل التنصيص، وهو أبلغ؛ لأنه لو رفع لاحتمل نفي الفرد دون الجنس، وجاء النفي لصفة الكتاب الكريم من غير استثناء من وجه من الوجوه، فهو يشمل جميع الكتاب؛ من معانيه، وأمره، ونهيه، ووعظه، وإرشاده، ونظمه، وفصاحته، وبلاغته، وترتيب حروفه وحركاته وسكناته وترتيب آياته وسوره، ولاريب في جميعها، لأنه منزل من عند الله، ومحفوظ وباقي إلى يوم القيامة، و هو مطلق النفي في كل زمان^(١).

ومن شواهد ذلك ما ورد في قوله عليه الصلاة والسلام قال: "لا ضَرَرٌ وَلَا ضِرَارٌ"^(٢).

أي: لا يضر الإنسان أخاه فينقصه شيئاً من حقه، (ولا ضرار) أي: لا يجازي من ضره بإدخال الضرر عليه بل يعفو، فالضَرَر فعل واحد، والضَّرَر فعل اثنين، فالأول إلحاق مفسدة بالغير مطلقاً، والثاني إلحاقها به على وجه المقابلة، أي كل منهما يقصد ضرر صاحبه بغير جهة الاعتداء بالمثل^(٣).

وفي هذا الحديث ورد النفي مطلقاً الذي يدل على تحريم جميع أنواع الضرر، وأيضا النكرة في سياق النفي تفيد العموم، و(لا) الأولى النافية للجنس التي تفيد النفي على سبيل التنصيص والعموم والشمول، و(لا) الثانية لتأكيد النفي؛ لأنها وقعت بعد واو العطف مسبوقة بنفي كما مر.

ومن الشواهد التي وردت فيها (لا) النافية للجنس في موطأ الإمام مالك رَحِمَهُ اللهُ نفيًا مطلقاً، حديث عبد الله بن عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَجُلًا ذَكَرَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ يُخَدِّعُ فِي الْبَيْعِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "إِذَا بَايَعْتَ، فَقُلْ: لَا خِلَابَةَ". قَالَ: فَكَانَ الرَّجُلُ إِذَا بَايَعَ، يَقُولُ: لَا خِلَابَةَ"^(٤). أي: لا خديعة في الدين، لأن الدين النصيحة، فلا لنفي الجنس، وخبر (لا) النافية محذوف وتقديره: فيها^(٥).

(١)- ينظر: تفسير الطبري: ١/ ٢٢٣، والبحر المحيط: ١/ ٦٥، والتحرير والتنوير: ١/ ٢٢١

(٢)- الموطأ: ٤٣٤، رقم الحديث: ١٥٤٠، كتاب المكاتب، وباب ما لا يجوز من عتق المكاتب .

(٣)- ينظر: شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك: ٤/ ٦٦.

(٤)- الموطأ: ٣٦٤، رقم الحديث: ١٣٩٣، كتاب البيوع، باب جامع البيوع.

(٥)- ينظر: شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك: ٣/ ٥١٠.

- دلالة (ما) النافية:

ما النافية: من أهم أدوات النفي وأدلها عليه، وينفي بها الجملة الاسمية والفعلية، مثل (لا) النافية، إلا أن كلمة (لا) أدل وأشمل نفيًا من (ما)، لأنها تنفي ما بعدها نفيًا كاملاً شاملاً بلا استثناء على سبيل التنصيص. وأمّا (ما) فهي ليست بحرف نفي فقط، بل هي من الحروف المشتركة، التي تقع لغيره من المعاني المختلفة، وهي تكون اسمًا موصولًا وشرطية واستفهامية وغيرها، والحرفية تكون (ما) النافية، و(ما) الزائدة المؤكدة، و(ما) الكافة، (ما) المصدرية وهكذا.. وأيضاً تفيد النفي في الحال ولا تفيد النفي المطلق، لجواز أن يكون مع النفي في الحال الإثبات في الاستقبال، كما يقال: ما يفعل الآن شيئاً وسيفعل إن شاء الله، وهكذا تختلف دلالتها للنفي وفق الجملة التي تدخل (ما) عليها، فدلالته مع الجملة الاسمية مختلفة عن دلالتها مع الجملة الفعلية، هكذا دلالتها مع المضارع تختلف عنها إذا وليها فعل ماضٍ^(١).

وإذا دخلت ما النافية على الجملة الاسمية، أفادت نفيها للحال عند الإطلاق، وإذا قيدت فهي على حسب ذلك القيد، وهي تعمل عند الحجازيين عمل (ليس) إذا استكملت شروط عملها كما مرّ، لمشابقتها في نفي الحال، والدخول على المبتدأ والخبر، وهي مهمة عند التميميين في الجملة الاسمية في كل أحوالها^(٢).

يقول الأنباري: "إن (ما) تنفي الحال، كما أن ليس تنفي الحال"^(٣).

فإن دلت القرينة على الاستقبال فهي على حسب القرينة التي قيدت بها، كما في قوله

تعالى: ﴿وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ﴾^(٤). في الاستقبال، وزيدت الباء في الخبر لتأكيد النفي^(٥).

(١)- ينظر: الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي: ١١٠، الأزهية في علم الحروف للهروي: ٧٧

والإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين: ١٣٤/١، والجنى الداني: ٤٩٨،

ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٣٣٣/١.

(٢)- ينظر: شرح المفصل للزمخشري: ٢٦٨/١، وأسرار العربية: ١٤٥.

(٣)- وشرح الرضي على الكافية: ١٨٥/٢، وأسرار العربية: ١٤٥.

(٤)- البقرة من الآية: ١٦٧.

(٥)- التحرير والتنوير: ١٨٣/٣٠.

وأحيانا تكون لمطلق النفي بدون قيد بزمن كما في قوله تعالى: ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ﴾^(١). أي: ما نساؤهم اللائي يُظاهرن منهنّ بأمهاتهنّ، فيقولوا لهنّ: أنتن علينا كظهر أمهاتنا، بل هنّ لهم حلال. وقال تبارك وتعالى ردا عليهم: ﴿إِنَّ أُمَّهَاتُهُمْ إِلَّا الَّتِي وَلَدَتْهُمْ﴾^(٢): لا اللائي قالوا لهنّ ذلك^(٣).

وقد ورد في موطأ الإمام مالك رَحِمَهُ اللهُ حديثان في دخول (ما) النافية على الجملة الاسمية التي اجتمعت فيها شروط عمل (ليس)، دخلت عليها (من) الزائدة الدالة علي استغراق وتوكيد النفي، وخبرها شبه جملة، ولا يوجد شاهد خبرها فيها اسم صريح.

ومن شواهد ما ورد في قوله عليه الصلاة والسلام في حديث عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا: "مَا مِنْ نَبِيٍّ يَمُوتُ حَتَّى يُخَيَّرَ"، قَالَتْ: فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: "اللَّهُمَّ الرَّفِيقَ الْأَعْلَى"، فَعَرَفْتُ أَنَّهُ ذَاهِبٌ"^(٤). فقد وردت (ما) النافية الداخلة على الجملة الاسمية مسبوقه بـ(من) الزائدة للدلالة على التوكيد وإرادة الشمول، و(ما) ما النافية (من نبي) في محل رفع اسم (ما) الحجازية أو في محل رفع مبتدأ (عند التميميين)، و(يموت) الجملة في محل نصب خبر (ما) الحجازية أو محل رفع خبر المبتدأ عند التميميين.

ومن شواهد ما النافية العاملة عمل ليس-أيضا- ما ورد في الموطأ مرفوعا، كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَالِسًا، وَقَبْرٌ يُخْفَرُ بِالْمَدِينَةِ، فَاطَّلَعَ رَجُلٌ فِي الْقَبْرِ، فَقَالَ: بَيْتُ الْمَضْجَعِ لِلْمُؤْمِنِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "بَيْتُ مَا قُلْتُ"، فَقَالَ الرَّجُلُ: إِنِّي لَمْ أَرِدْ هَذَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّمَا أَرَدْتُ الْقَتْلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لَا مِثْلَ، وَلَا شَبَهَ لِلْقَتْلِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، مَا عَلَى الْأَرْضِ بُقْعَةٌ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ قَبْرِي بِهَا ثَلَاثًا يَرُدُّهَا"^(٥).

(١)- المجادلة من الآية: ٢.

(٢)- المجادلة من الآية: ٢.

(٣)- تفسير الطبري: ٢٢٨/٢٣.

(٤)- الموطأ، كتاب الجنائز، باب جامع الجنائز: ١٣ رقم الحديث ٥٦٣.

(٥)- الموطأ، كتاب الجهاد، باب الشهداء في سبيل الله: ٢٤٢، رقم الحديث: ١٠٠٥.

المبحث الثاني: دلالة الحروف المهمة

- دلالة (ما) المهمة:

تنقسم دلالة (ما) المهمة قسمين:

الأول: دلالة ما النافية المهمة.

الثاني: دلالة ما الزائدة المهمة:

أولاً: دلالة ما النافية المهمة:

ما النافية؛ تدخل على الجملة الفعلية ولا تترك عليها أثراً لفظياً، ولكنها من حيث المعنى، تحوّلها من الإثبات إلى النفي.

والجملة الفعلية تنقسم قسمين:

١- دلالة ما النافية الداخلة على الجملة الفعلية التي فعلها ماض:

ما النافية تدخل على الجملة الفعلية التي فعلها الماضي لا تؤثر عليها من جهة اللفظ، ولكنها تغير معناها من الإثبات إلى النفي في الماضي^(١). يقول المالقي: "إذا دخلت على الماضي تركته على معناه من الماضي"^(٢).

ويقول سيبويه: "وإذا قال: لقد فعل فإنّ نفيه ما فعل، لأنه كأنّه قال: والله لقد فعل فقال: والله ما فعل"^(٣).

ومن شواهد ذلك ما ورد في قوله عليه الصلاة والسلام: "مَا دُفِنَ نَبِيٌّ إِلَّا فِي مَكَانِهِ الَّذِي تُؤْفَى فِيهِ"^(٤).

حيث دخلت (ما) النافية على الفعل الماضي (دفن)، ما أثرت عليه من جهة اللفظ؛ لأنها غير عاملة، ولكنها غيرت معناها من الإثبات إلى النفي في الماضي.

(١)- ينظر: الأزهية في علم الحروف للهروي: ٧٩، ورصف المباني: ٣٨٠، والجنى الداني: ٣٣٠.

(٢)- رصف المباني: ٣٨٠.

(٣)- الكتاب: ١٧٧/٣.

(٤)- الموطأ: ١٢٦، رقم حديث: ٥٤٣، كتاب الجنائز باب ما جاء في دفن الميت.

ومن شواهد أيضا قوله عليه الصلاة والسلام: "مَا رُئِيَ الشَّيْطَانُ يَوْمًا هُوَ فِيهِ أَصْعَرُ، وَلَا أَذْحَرُ"^(١)، وَلَا أَحْقَرُ، وَلَا أَغْيَظُ مِنْهُ فِي يَوْمِ عَرَفَةَ، وَمَا ذَاكَ إِلَّا لِمَا رَأَى مِنْ تَنْزُلِ الرَّحْمَةِ، وَتَجَاوُزِ اللَّهِ عَنِ الذُّنُوبِ الْعِظَامِ، إِلَّا مَا أُرِيَ يَوْمَ بَدْرٍ. فقيل: وَمَا رَأَى يَوْمَ بَدْرٍ يا رسول الله؟ قال: "أَمَّا إِنَّهُ قَدْ رَأَى جِبْرِيلَ يَزْعُ الْمَلَائِكَةَ"^(٢).

حيث دخلت ما النافية على الماضي (مَا رُئِيَ) فأهملت، وغيّرت معناه من الإثبات إلى النفي في الماضي.

وهكذا، إذا دخلت همزة الاستفهام على (ما) النافية، تحول الكلام من الاستفهام إلى التقرير والإنكار^(٣).

ومن شواهد ذلك ما ورد في قوله عليه الصلاة والسلام في قصة الرجل الذي أهدى لرسول الله راوية خمر، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "أَمَّا عَلِمْتَ أَنَّ اللَّهَ حَرَّمَهَا؟" فقال: لا، فَسَارَّهُ رَجُلٌ إِلَى جَنْبِهِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "بِمَ سَارَرْتَهُ؟" فَقَالَ: أَمَرْتُهُ أَنْ يَبِيعَهَا، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "إِنَّ الَّذِي حَرَّمَ شَرِبَهَا حَرَّمَ بَيْعَهَا"، فَفَتَحَ الرَّجُلُ الْمَزَادَتَيْنِ حَتَّى دَهَبَ مَا فِيهِمَا^(٤).

فما النافية دخلت على الماضي، وأهملت، ودخلت عليها همزة الاستفهام للتقرير والإنكار.

(١) - يقول الخطابي: أَذْحَرُ معناه أَذْلُ وَأَبْعَدُ. يقال: دَحَرْتُ الرَّجُلَ إِذَا طَرَدْتَهُ وَنَحَيْتَهُ عَنِ الْمَكَانِ، ينظر: غريب الحديث: ٣٩٤/١.

(٢) - الموطأ: ٢٣٠، رقم الحديث: ٩٦٢، كتاب الحج باب جامع الحج.

(٣) - ينظر: المقتضب: ٥٣/٢.

(٤) - الموطأ: ٤٥٨، رقم الحديث: ١٥٩٨، كتاب الأشربة، باب جامع تحريم الخمر.

دلالة ما النافية المهمة الداخلة على المضارع:

(ما) النافية المهمة؛ تدخل على الفعل المضارع، فتخلص زمنه للحال مطلقاً، عند جمهور النحاة، وأما من حيث اللفظ، فإنها لا تؤثر عليه، لأنها مهمة^(١). يقول سيبويه: "وأما ما فهي نفي لقوله: هو يفعل إذا كان في حال الفعل، فتقول: ما يفعل"^(٢).

ويقول السيرافي: "وإذا قال: هو يفعل أي: هو في حال فعل لم يكن نفيه لا يفعل؛ لأن لا يفعل موضوع للمستقبل، فلا يكون نفي للمستقبل نفياً للحال، ولكن هو جواب: هو يفعل للحال ما يفعل. إذا كان هو يفعل للمستقبل فجوابه لا يفعل لاشتراكهما في الاستقبال"^(٣). ١.هـ

تدخل (ما) النافية على المضارع، وتغير معناه من الإثبات إلى النفي، وخلّصته للحال بعد أن كانت صالحة للحال والاستقبال إذا لم يوجد قرينة. يقول المالقي: "فإذا لم يدخل عليه قرينه ولا غيرها من المخلصات للاستقبال، فحينئذ تكون مخلصاً للحال، وهذا بحكم الاستقراء"^(٤).

ومن شواهد ذلك ما ورد في قوله عليه الصلاة والسلام: "مَا يَكُونُ عِنْدِي مِنْ خَيْرٍ، فَلَنْ أَدْخِرَهُ عَنْكُمْ، وَمَنْ يَسْتَغْفِرْ يُعْفِهِ اللَّهُ، وَمَنْ يَسْتَغْنِ يُغْنِهِ اللَّهُ، وَمَنْ يَتَصَبَّرْ يُصَبِّرْهُ اللَّهُ، وَمَا أُعْطِيَ أَحَدٌ عَطَاءً هُوَ خَيْرٌ وَأَوْسَعُ مِنَ الصَّبْرِ"^(٥).

يرى ابن مالك أن (ما) إذا دخلت على المضارع جاز دالتها على الماضي والحال والاستقبال، ويقول: "زعم قوم من النحويين أن (ما) و (ليس) مخصوصان بنفي ما في الحال، والصحيح أنهما ينفيان ما في الحال، وما في الماضي، وما في الاستقبال"^(٦).

(١) - ينظر: الأزهية في علم الحروف للهروي: ٧٩، ورصف المباني: ٣٨٠، والجنى الداني: ٣٣٠.

(٢) - الكتاب: ٢٢١/٤.

(٣) - شرح السيرافي: ٣/ ٣٢٩.

(٤) - رصف المباني: ٣٨٠.

(٥) - الموطأ: ٥٣٨، رقم الحديث: ١٨٨٠، كتاب الصدقة، باب ما جاء في التعفف عن المسألة:.

(٦) - شرح التسهيل: ٣٨٠/١.

ويردّ ابن مالك على النحاة، ويقول قد ورد استقبال المنفي بـ(ما) في القرآن الكريم، واستدل بقوله تعالى: ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تِلْقَائِي نَفْسِي﴾^(١).
- ويرى دلالتها على الاستقبال بقلّة، إنما جعلوها مخرّجة للحال، إذا لم يوجد قرينة تدل على غير ذلك^(٢).

ثانياً: دلالة ما الزائدة المهملة:

إنما سميت زائدة؛ لأن حذفها لا يغير أصل المعنى، ويزيد بسببها تأكيد المعنى وتقويته، وتزين اللفظ، ويزيد فصاحة الكلام، وتهياً لاستقامة وزن وحسن سجع، أو غير ذلك من الفوائد اللفظية والمعنوية. ولا يجوز خلّوها من الفوائد؛ لأن خلّوها يعدّ عبثاً، ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء، لاسيما كلام الله تبارك وتعالى، وأنبيائه. وتسميتها حرف تأكيد أو توكيد للكلام أو حرف صلة - يتوصل بها إلى زيادة الفصاحة والبيان - أحسن وأوقع في نفس السامع، لوقوعها في كلام الباري تعالى^(٣).

وقد وردت (ما) الزائدة المهملة للدلالة على تأكيد النفي وتقويته. يقول المرادي: "أن تكون زائدة لمجرد التوكيد، وهي التي دخلوها في الكلام كخروجها"^(٤).

ويقول سيبويه: "وتكون توكيداً لغواً، وذلك قولك: متى ما تأتي آتاك، وقولك: غضبت من غير ما جرم. وقال الله عز وجل: ﴿فِيمَا نَقُضُّهُمْ مِيثَقَهُمْ لَعْنَهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً﴾"^(٥). وهي لغو^(٦) في أنها لم تحدث إذ جاءت شيئاً لم يكن قبل أن تجيء من العمل، وهي توكيد للكلام^(٧).

(١) - يونس من الآية: ١٥.

(٢) - ينظر: الجني الداني: ٣٣٠.

(٣) - ينظر: الكتاب: ٢٢١/٤، شرح كتاب سيبويه: ٩٨/٥، ومنازل الحروف للرماني: ٣٧، والأزهية في علم الحروف للهروي: ٧٩، وشرح الجمل للزجاجي: ٤٢/٣، وشرح الرضي على الكافية: ٤٣٣/٤، والجني الداني: ٣٣٢.

(٤) - الجني الداني: ٣٣٢.

(٥) - المائدة من الآية: ١٣.

(٦) - يقول أبو سعيد تعليقاً: قد بين سيبويه معنى اللغو في الحرف الذي يسمونه لغواً، وميز أنه للتوكيد لئلا يظن إنسان أنه دخل الحرف لغوياً بمعنى ألبة، لأن التوكيد معنى صحيح. شرح كتاب سيبويه: ٩٨/٥.

(٧) - الكتاب: ٢٢١/٤.

دلالة (لا) النافية غير العاملة.

– دلالة (لا) الجوابية:

(لا) الجوابية: وهي التي تكون جواباً مناقضاً لـ (نعم) أو (بلى)، وهي نائبة عن الجملة المقدرة بعدها، وهي مهمة، وتفيد النفي الجواب، ويستخدمها المتكلم لغاية بيانية أو دلالية يرغب في التعبير عنها، لأنه أحياناً يكون ترك الذكر أفصح من الذكر^(١).

ومن شواهد ذلك ما ورد في قوله عليه الصلاة والسلام عندما سئل عن أربع ركعات قبل الظهر فقال: "إِنَّ أَبْوَابَ السَّمَاءِ تُفْتَحُ فِي هَذِهِ السَّاعَةِ، فَأُحِبُّ أَنْ يَصْعَدَ لِي فِيهَا عَمَلٌ"، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيْفَصَلَ بَيْنَهُنَّ بِسَلَامٍ؟ فَقَالَ: "لا"^(٢).

أي: لا يفصل بينهن، فالجواب جاء بـ (لا) الجوابية.

ومن شواهد ذلك قوله عليه الصلاة والسلام في قصة ضبّ مخنود قدّم إليه، فَأَهْوَى إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدَهُ، فَقِيلَ: هُوَ ضَبٌّ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَرَفَعَ يَدَهُ، فَسُئِلَ: أَحَرَامٌ هُوَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَ: "لا، وَلَكِنَّهُ لَمْ يَكُنْ بِأَرْضِ قَوْمِي، فَأَجِدُنِي أَعَاهُهُ". قَالَ خَالِدٌ: فَاجْتَرَزْتُهُ فَأَكَلْتُهُ، وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَنْظُرُ^(٣). استخدم عليه الصلاة والسلام أسلوب لا الجوابية، ووضح بعده سبب عدم أكله، لأن المقام يحتاج ذلك.

دلالة لا النافية غير العاملة الداخلة على الجملة الفعلية:

تعد (لا) النافية من أكثر أدوات النفي استعمالاً في العربية، وهي تدخل على الجملة الاسمية، والفعلية، وأكثر دخولها على الجملة الفعلية، وهي لا تعمل عند دخولها على الجملة الفعلية، لعدم اختصاصها بها، سوى نفي الحدث، وقد تدخل على الفعل الماضي و يدل على

(١) – ينظر: دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني: ١٢١، والأزهية في علم الحروف للهروي: ١٥١، والجنى الداني: ٢٩٦، ومغني اللبيب عن كتب الأعراب: ٣٢٨/٣.

(٢) – الموطأ كتاب الصلاة، باب الصلاة التطوع بعد الفريضة: ١٠٦، رقم الحديث: ٢٩٦.

(٣) – الموطأ: ٥٢١، رقم الحديث: ١٨٠٥، كتاب الاستئذان والتشميت والصور والتماثيل وغيرها، باب ما جاء في أكل الضب.

النفي بشرط تكرارها ^(١)، ولكنها تدخل على المضارع ويدل على النفي بدون شرط. ودخولها على المضارع أكثر، ونفيها أوسع، وأشمل من غيرها، وهي تستعمل لنفي الحال، والاستقبال، والاستمرار، وقد تأتي للنفي مطلقاً على الأرجح ^(٢).

ومن شواهد ذلك ما ورد في قوله عليه الصلاة والسلام: "إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَاتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ، لَا يَخْسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ، وَلَا لِحَيَاتِهِ، فَإِذَا رَأَيْتُمُ ذَلِكَ فَادْكُرُوا اللَّهَ" ^(٣).

وقد خصص الجمهور لا لتخلص نفي في المستقبل، يقول سيبويه: "وتكون لا نفيّاً لقوله يفعل ولم يقع الفعل، فتقول: لا يفعل" ^(٤). ويقول السيرافي: "يريد أن لا يفعل وهو نفي فعل مستقبل" ^(٥).

ويقول سيبويه: "وإذا قال هو يَفْعَلُ ولم يكن الفعل واقعاً فنفيه لا يَفْعَلُ. وإذا قال لَيَفْعَلَنَّ فنفيه لا يفعل، كأنه قال: والله لَيَفْعَلَنَّ فقلت: والله لا يفعل" ^(٦).

ومن شواهد ذلك ما ورد في قوله عليه الصلاة والسلام: "الْعَيْرُ الَّتِي فِيهَا جَرَسٌ لَا تَصْحَبُهَا الْمَلَائِكَةُ" ^(٧).

(١) - لا يوجد لها شاهد في الموطأ.

(٢) - ينظر: الكتاب: ٢٢٢/٤، والمقتضب: ١٨٥/١، وشرح كتاب سيبويه: ٩٨/٥، والأزهية في علم الحروف للهروي: ١٥٠، وشرح التسهيل: ٦/٤، والبحر المحيط: ١٧٤/١، ورصف المباني: ٣٣٠، والجنى الداني: ٢٩٦.

(٣) - الموطأ: ١٠٢، ورقم الحديث: ٤٤٥، كتاب صلاة الكسوف، باب العمل في صلاة الكسوف.

(٤) - الكتاب: ٢٢٢/٤.

(٥) - شرح السيرافي: ٩٨/٥.

(٦) - الكتاب: ١١٧/٣.

(٧) - الموطأ: ٣٢٠، رقم الحديث: ٩٠٣، كتاب اللقطة، باب التصاوير والجرس وما يكره منها.

وقد يكون النفي للاستمرار، أو المطلق النفي^(١)، ومن شواهد ذلك ما ورد في قوله عليه الصلاة والسلام: "لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ"^(٢).

ومنها قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ﴾^(٣).
ومنها ما ورد في قوله عليه الصلاة والسلام: "لَا يَزَالُ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاةٍ مَا دَامَتِ الصَّلَاةُ
تَحْسِنُهُ، وَلَا يَمْنَعُهُ أَنْ يَنْقَلِبَ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا الصَّلَاةُ"^(٤).

(١) - وشرح التسهيل: ٦/٤.

(٢) - الموطأ: ٢٧٥، رقم الحديث: ١١٠٤، كتاب الفرائض، باب ميراث أهل الملل.

(٣) - آل عمران من الآية: ٥.

(٤) - الموطأ: ٨٨ ورقم الحديث: ٣٨٣، كتاب قصر الصلاة في السفر، باب انتظار الصلاة والمشى إليها.

دلالة لا النافية غير العاملة الزائدة:

معناها: أنك لو حذفْتَ هذه الحروف الزائدة، لم يتغير الكلام عن معناه الأصلي غالباً. لا شك أن الزيادة لا تخلو من معنى، فأى زيادة في اللفظ يتبعها زيادة في المعنى، واختصت الحروف الزوائد في إطار التركيب العام للجملة بالتأكيد والتقوية، وطلباً للفصاحة والتوسع في اللفظ، لأنه ربما يتعدّر النظم دونه، وكذلك السجع^(١). ويقول ابن يعيش: "قد تزداد (لا) مؤكدةً ملغاةً كما كانت (ما) كذلك؛ لأنها أختها في النفي"^(٢).

ويقول المرادي: "لا الزائدة؛ أن تكون زائدة، من جهة اللفظ فقط، لوصول عمل ما قبلها إلى ما بعدها، وليست زائدة من جهة المعنى، لأنها تفيد النفي. أو أن تكون زائدة لتوكيد النفي"^(٣).

وهناك بعض المواضع التي وردت فيها لا الزائدة في الموطأ وإليكها:

١ - (لا) النافية الزائدة الواقعة بعد الواو العاطفة المسبوقة بنفي:

تقع (لا) النافية الزائدة بين المعطوف والمعطوف عليه مسبقة بحرف العطف، وتكون عندئذٍ زائدة من جهة اللفظ، ولكنها ليست زائدة من جهة المعنى، بل تفيد تأكيد النفي وتقويته^(٤)، يقول الفراء: "العربُ تجعل (لَا) صلةً إذا اتّصلت بِجَحْدٍ قبلها"^(٥).

(١) - ينظر: دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني: ١٢١، شرح الرضي على الكافية: ٤/٤٣٣، ومغني

اللبيب عن كتب الأعراب: ٣/٣٢٩. شرح المفصل للزمخشري: ٥/٧٥، الجنى الداني: ٣٠٢،

والأزهية في علم الحروف للهروي: ١٥١، ونتائج الفكر في النحو للسّهيلي: ٢٠٤.

(٢) - شرح المفصل للزمخشري: ٥/٧٥.

(٣) - الجنى الداني: ٣٠٢.

(٤) - ينظر: معاني القرآن: ٨/١، والأزهية في علم الحروف للهروي: ١٥١، ورصف المباني: ٣٤٤، ونتائج

الفكر في النحو للسّهيلي: ٢٠٤.

(٥) - معاني القرآن: ٨/١.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾^(١). (لا) زائدة، لتوكيد النفي، لأنها وقعت بعد الواو العاطفة مسبقة بنفي (غير).
ومن شواهد ذلك ما ورد في قوله عليه الصلاة والسلام: "لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي عَبْدِهِ وَلَا فِي قَرَسِهِ صَدَقَةٌ"^(٢).

٢- لا النافية الزائدة واقعة بين الفعل المضارع وناصبه:

إذا وقت (لا) النافية بين الفعل وناصبه، فهي زائدة من جهة اللفظ فقط، لا من جهة المعنى؛ لأنها لم تمنع الناصب من العمل فيما بعدها^(٣).
ومن شواهد ذلك ما ورد في قوله عليه الصلاة والسلام: "إِنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا قَامَ يُصَلِّي، جَاءَهُ الشَّيْطَانُ، فَلَبَسَ عَلَيْهِ، حَتَّى لَا يَدْرِي كَمْ صَلَّى؟ فَإِذَا وَجَدَ ذَلِكَ أَحَدُكُمْ، فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ"^(٤).

(١)- الفاتحة من الآية: ٧

(٢)- الموطأ: ١٥٠، رقم الحديث: ٦١٢، كتاب الزكاة، باب ما جاء في صدقة الرقيق والخيول والعسل.

(٣)- ينظر: الأزهية في علم الحروف للهروي: ١٥١، ورصف المباني: ٣٤٣.

(٤)- الموطأ، كتاب السهو، باب العمل في السهو: ٥٥، رقم الحديث: ٢٢٤.

الخاتمة

نتائج البحث.

- تعد الأدوات من القرائن اللفظية المهمة تشترك جميعها في الدلالة على معانٍ وظيفية خاصة، إلى جانب المعنى الوظيفي العام.
- الأدوات النافية- الأدوات الزمنية- تحدد الحدث بزمن معين، ولها أثر مهم في الدلالة الزمنية للأفعال ضمن السياق اللغوي.
- يعد الجانب الفني في الكلام أداة مقصودة للتأثير الوجداني ولا سيما في إيصال المعنى الديني.
- إن النحويين استخدموا مصطلحات عديدة لبعض حروف النفي.
- تبين أن القاعدة النحوية القائلة بأن الحرف لا يعمل إلا إذا اختص بالاسم أو الفعل ليست قاعدة كلية، فإن غير المختص يعمل أحياناً.
- اختلاف النحويين في أدق التفاصيل يدل على اهتمامهم وعنايتهم باللغة، كاختلافهم في بساطة بعض الحروف وتركيبها، وهذا مما يخدم قضاياهم، ويكشف لهم بعض الأسرار الخافية التي تساعدهم في إصدار الأحكام.
- هناك كثير من الألفاظ والتراكيب التي تفيد معنى النفي الضمني في السياق اللغوي وإن كانت تلك الألفاظ غير موضوعة لهذا المعنى.
- تختلف دلالة حروف النفي من سياق إلى آخر، وإن كان اللفظ واحداً.
- وردت ظاهرة النفي في كلامه عليه الصلاة والسلام من خلال موطأ الإمام مالك رحمه الله، وكانت (لا) النافية أكثر أدوات النفي استعمالاً في الحديث.
- اختلفت أدوات النفي من حيث الحرف والفعل، ومنها: لا، وما، ولن، ولم، وهي حرف، وأما ليس فهي فعل.
- ومنها ما يختص بالفعل، نحو: لم، ومنها ما يختص بالجملة الاسمية وهي: ليس، ومنها مشترك بين الجملة الاسمية والفعلية وهي: لا، وما.

- أداة النفي (لن) حرف يفيد النفي بغير دوام ولا تأييد- كما زعم بعضهم- إلا بقرينة خارجية عنه.
- قد تدخل همزة الاستفهام على حروف النفي، فيخرج عن معناه الحقيقي إلى معنى آخر، وهو التقرير أو الإنكار.
- ضرورة العناية بالفروق الوظيفية لأدوات النفي، لأنه لا يمكن استخدام هذه الأدوات بدون معرفة لهذه الفروق.

التوصيات:

- دراسة هذا الأسلوب في استنباط الأحكام الفقهية، ولا سيما نصوص السنة، لأن شروح السنة، لم تحظ بما حظيت به كتب التفسير من دراسات، على أن فيها من الإشارات والتنبيهات ما لا يستغنى عنه.
- إعادة دراسة بعض المسائل التي استدلت بها المعتزلة وغيرهم على عقائد فاسدة، وتحقيق لازم قولهم في هذه المسائل وما ينوه عليه من أقوال فاسدة.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿سُبْحَنَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ (١٨٠) وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ (١٨١)

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ (١٨٢) ﴿



الفهارس التفصيلية

فهرس الآيات

الآية	السورة	رقمها	الصفحة
غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ	الفاتحة	٧	٩٩، ٧٧، ١٣٤
ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ	البقرة	٢	٤٣، ٥٠، ١٢١
إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ	البقرة	١٢	٨٧
فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَن تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ	البقرة	٢٤	١٠٥
قَالَ أَلَمْ أَقُلْ لَّكُمْ إِنِّي أَعْلَمُ غَيْبَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ	البقرة	٣٣	١١٦، ٤٠
وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِي	البقرة	٧٨	٧٥
أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَىٰ أَنفُسُكُمْ اسْتَكْبَرْتُمْ	البقرة	٨٧	٧٤
وَلَن يَتِمَّنُوهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمْت أَيْدِيهِمْ	البقرة	٩٥	١٠٨، ١٠٦
وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا	البقرة	١٢٣	٧٤
خَالِدِينَ فِيهَا لَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ الْعَذَابُ	البقرة	١٦٢	٧٤
وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ	البقرة	١٦٧	١٢٤
إِنَّ اللَّهَ لَا يَخْفَىٰ عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ	آل عمران	٥	٧٤، ١٣٢
إِنَّكَ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةٌ لِّأُولِي الْأَبْصَارِ	آل عمران	١٣	٢٨
وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ	آل عمران	١٤٤	٦٢، ٨١
فِيمَا نَقَضِهِمْ مِّيثَقَهُمْ لَعْنَهُمْ	المائدة	١٣	١٢٩
مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ	المائدة	١٩	١٠٠، ٨٤
وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ	المائدة	٦٧	١١٤، ٣٥
ءَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَهَيْنِ مِن دُونِ اللَّهِ	المائدة	١١٦	١١٧
وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَىٰ	الأنعام	٣٥	٩٤
قَالَ مَا مَنَعَكَ إِلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ	الأعراف	١٢	٧٨

الآية	السورة	رقمها	الصفحة
وَالَّذِي خُبْتُ لَا يُخْرِجُنِي إِلَّا نَكَدًا	الأعراف	٥٨	٧٣
قَالَ لَنْ تَرْضَيْنِي وَلَكِنْ أَنْظِرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنْ اسْتَقَرَّ	الأعراف	١٤٣	١٠٩
قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَبْدِلَهُ مِنْ تِلْقَائِي نَفْسِي	يونس	١٥	١٢٩
فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَنُهَا	يونس	٩٨	٩٥
وَلَا يَزَالُونَ مُخْلِفِينَ	هود	١١٧	٧٥
مَا هَذَا بَشَرًا	يوسف	٣١	٦٧، ٥٩
فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي	يوسف	٨٠	١٠٦، ١٠٤
أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبُوءُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ قَوْمُ نُوحٍ	إبراهيم	٩	٤٠، ١١٧
أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً	إبراهيم	٢٤	١١٨
رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا	الحجر	٢	٨٩
وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ	النحل	٤٤	٤
لَا أَبْرَحُ حَتَّى أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ	الكهف	٦٠	١٠٦
وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا	مريم	٤	١١١، ٣٧
فَلَنْ أَكَلِمَ الْيَوْمَ أَنْسِيًّا	مريم	٩١	١٠٩
قَالُوا لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَنكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى	طه	٩١	١٠٨، ٢٣
وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَنَهُ بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ	الأنبياء	٢٦	٩٧
كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ وَنَبْلُوكُم بِالشَّرِّ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً	الأنبياء	٣٥	١٠١
إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا	الحج	٧٣	١٠٦، ١٠٩
قَالَ أَلَمْ تُرَبِّكَ فِينَا وَلِيدًا	الشعراء	١٨	١١٦
قَالُوا لَا ضَيْرَ إِنَّا إِلَى رَبِّنَا مُنْقَلِبُونَ	الشعراء	٥٠	٥٥

الآية	السورة	رقمها	الصفحة
فَلَمَّا تَرَى الْجَمْعَانَ قَالَ أَصْحَابُ مُوسَى إِنَّا لَمُدْرِكُونَ ﴿٦١﴾ قَالَ كَلَّا ۖ	الشعراء	٦١- ٦٢	١٠١
قَالَ رَبِّ بِمَا أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِلْمُجْرِمِينَ	القصص	١٧	٢٩
وَلَوْ تَرَى إِذْ فَرَغُوا فَلَا قُوَّةَ	سبأ	٥١	٥٥
إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ	فاطر	٢٨	٨٩
لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ	الصفات	٣٥	٥٦
لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ	الصفات	٤٧	٤٩
مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيدَيَّ	ص	٧٥	٧٨
أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ	الزمر	٣٦	٦٧
لِيَكُونَا مِنَ الْأَسْفَلِينَ	فصلت	٢٩	٢٥
وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ	فصلت	٤٦	٦٥، ٦٧
وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ	القمر	٥٠	٦٢
مَا هُمْ بِأُمَمَتِهِمْ إِنْ أُمَمَتُهُمْ إِلَّا الَّتِي وَلَدْنَهُمْ	المجادلة	٢	٦٧، ٥٩، ١٢٥
وَلَا يَنْمُوتُونَ أَبَدًا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ	الجمعة	٧	١٠٦
فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ	الحاقة	٤٧	٦٣، ٥٩
وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ	القيامة	٢٢	١٠٨
هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْئًا مَّذْكُورًا	الإنسان	١	٣٦
فَأَمَّا الْإِنْسَانُ إِذَا مَا ابْنَلَّهُ رَبُّهُ فَأَكْرَمَهُ وَنَعَّمَهُ	الفجر	١٦	١٠٠
أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ	الشرح	١	١١٦، ٤٠
كَلَّا لَئِنْ لَّمْ يَنْتَهِ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ	العلق	١٥	٢٥
لَمْ يَكِدْ وَلَمْ يُؤَلَدْ ﴿٢﴾	الإخلاص	٣	١١١، ٣٧، ١١

فهرس الأحاديث

الصفحة	الحديث
٧٤، ٧٢	إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ
١٢٢	إِذَا بَايَعْتَ، فَقُلْ: لَا خِلَافَةَ
٣١	إِذَا لَمْ تَسْتَخِيْ فَافْعَلْ مَا شِئْتَ
٣٦	إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ أَذْبَرَ الشَّيْطَانُ
٤٧	إِذَا هَلَكَ كِسْرَى، فَلَا كِسْرَى بَعْدَهُ
٥٦، ٤٢	ارْمِ، وَلَا حَرْجَ
٢٧، ٢٢	اسْتَقِيمُوا وَلَنْ تُخْصُوا، وَاعْمَلُوا
٥٤، ٤٢	أَفْضَلُ الدُّعَاءِ دُعَاءُ يَوْمِ عَرَفَةَ
٤٨	أَلَا بُحَيُّو لَهُ؟
٩٩	الذَّهَبُ بِالْفِضَّةِ رَبًّا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ
٨٩	الَّذِي يَشْرَبُ فِي آيَةِ الْفِضَّةِ إِنَّمَا يُجْرَجُ فِي بَطْنِهِ نَارَ جَهَنَّمَ
٢٧، ٢٢	الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ مِنَ اللَّهِ وَالْخُلُمُ مِنَ الشَّيْطَانِ
٩٧، ٩٠	السَّلَامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ
١٣١	الْعَبْرُ الَّتِي فِيهَا جَرَسٌ لَا تَصْحُبُهَا
٤١، ١١٨، ٣٢	أَمْ أَمَرْتُمْ أَنْ تُؤْذِنُونِي بِهَا؟
١٠٠	اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ
١١٣، ٣٥، ٣١	الْمُتَبَايِعَانِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ
١٢٧، ٨٣	أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ اللَّهَ حَرَّمَهَا؟
٧١، ١٣٠، ١٣٠، ٧٠	إِنَّ أَبْوَابَ السَّمَاءِ تُفْتَحُ فِي هَذِهِ السَّاعَةِ
٧٩، ١٣٤، ١٣٤، ٧٦	إِنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا قَامَ يُصَلِّي، جَاءَهُ الشَّيْطَانُ، فَلَبَسَ عَلَيْهِ
١٣١، ٧٥، ٧٢	إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَتَانِ مِنَ آيَاتِ اللَّهِ، لَا يَخْسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ
١٠٨	إِنَّكُمْ سَتَرُونَ رَبَّكُمْ
٨٧، ٨٦	إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلَكُمْ
٨٦	إِنَّمَا مِثْلُ صَاحِبِ الْقُرْآنِ كَمِثْلِ صَاحِبِ الْإِبِلِ الْمُعَقَّلَةِ

- إِنَّمَا الْمَدِينَةُ كَالْكَبِيرِ تَنْفِي حَبْنَهَا وَيَنْصَعُ طِيْبُهَا ٨٧
- إِنِّي قَدْ خَلَفْتُ فِيكُمْ اثْنَتَيْنِ لَنْ تَضِلُّوا بَعْدَهُمَا ١٠٥
- أَيَكُونُ الْمُؤْمِنُ جَبَانًا؟ ٧٠
- بِئْسَ مَا قُلْتَ ٦٣، ١٢٥، ٥٧
- بَيْنَمَا رَجُلٌ يَمْشِي بِطَرِيقٍ اشْتَدَّ عَلَيْهِ الْعَطَشُ فَوَجَدَ بَيْتًا ٨٧، ٨٦
- تَرَكْتُ فِيكُمْ أَمْرَيْنِ، لَنْ تَضِلُّوا مَا تَمَسَّكْتُمْ بِهِمَا ١٠٥، ٢٢
- خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللَّهُ عَلَى الْعِبَادِ ٣٤
- عَلَى أَنْقَابِ الْمَدِينَةِ مَلَائِكَةٌ ٧٦
- كَأَلَا وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، إِنَّ الشَّمْلَةَ ١٠١
- لَا أَحَدٌ أَغْيَرُ مِنَ اللَّهِ ٥٥
- لَا تَقُومُ السَّاعَةُ ٧٣
- لَا خَيْرَ فِي الْكَذِبِ ٥٠، ١٢١، ٤٥، ٤٢
- لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ ٤٢، ١٢٢
- لَا قَطْعَ فِي ثَمَرٍ مُعَلَّقٍ وَلَا كَثْرَ ١١٩، ٤٢، ٤٦
- لَا يَبْقَى دِينَارٌ فِي جَزِيرَةِ الْعَرَبِ ٧٤
- لَا يُجْمَعُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا ٧٦
- لَا يَحِلُّ الْكَذِبُ إِلَّا فِي ثَلَاثٍ: ١٢١
- لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ ٧٢، ١٣٢
- لَا يَزَالُ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاةٍ ٧٥، ١٣٢، ٧٢
- لَا يُمْنَعُ نَفْعٌ بِئْرٍ ٧٥، ٧٢
- لَا. إِلَّا أَنْ تَطَوَّعَ ٧٠
- لَا، وَلَكِنَّهُ لَمْ يَكُنْ بِأَرْضِ قَوْمِي ٧١، ١٣٠
- لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ ٥٠
- لَعَلَّهَا تَحْسِنَا، أَمْ تَكُنْ طَافَتْ مَعَكَ بِالْبَيْتِ ١١٧، ٤٠، ٣٢
- لَنْ يَبْقَى بَعْدِي مِنَ النَّبُوَّةِ ١٠٤
- لَنْ يَبْقَى مِنَ النَّبُوَّةِ إِلَّا الْمُبَشِّرَاتُ ٢٢

- لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ مَا فِي النَّدَاءِ وَالصَّفِّ الْأَوَّلِ ثُمَّ لَمْ يَجِدُوا ٣١، ٩٤، ٣٥
- لَوْلَا أَنَّ أَشَقَّ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَوْ عَلَى النَّاسِ لَأَمَرْتُهُمْ بِالسَّوَاكِ ٩٠، ٩٦
- لَوْلَا أَنَّ أَشَقَّ عَلَى أُمَّتِي ٧٦، ٩٦
- لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي عَبْدِهِ ٧٦، ١٣٤، ٧٧
- مَا حَقُّ أَمْرِي مُسْلِمٍ لَهُ شَيْءٌ يُوصَى فِيهِ يَبِيتُ لَيْلَتَيْنِ ٨٠، ٥٧، ٨١
- مَا دُفِنَ نَبِيٌّ إِلَّا فِي مَكَانِهِ الَّذِي تَوَفَّى فِيهِ ٨٤، ٨٣، ١٢٦
- مَا رَأَيْتُ الشَّيْطَانَ يَوْمًا هُوَ فِيهِ أَصْغَرُ، وَلَا أَذْخَرُ ٨٤، ١٢٧
- مَا مِنْ أَمْرٍ تَكُونُ لَهُ صَلَاةٌ بَلِيلٍ فَيَعْلِبُهُ عَلَيْهَا نَوْمٌ ٨٠
- مَا مِنْ دَاعٍ يَدْعُو إِلَى هُدًى فَيَتَّبِعْ ٨٠، ٨٢
- مَا مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا قَدْ رَعَى غَنَمًا ٥٧، ٦٢، ٨١، ٨٠
- مَا مِنْ نَبِيٍّ يَمُوتُ حَتَّى يُخَيَّرَ ٥٧، ٦٠، ١٢٥
- مَا يَزَالُ الْمُؤْمِنُ يُصَابُ فِي وَلَدِهِ وَحَامَتِهِ ٨٣
- مَا يَكُونُ عِنْدِي مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ أَدْخِرَهُ عَنْكُمْ ٨٣، ١٢٨، ٨٥
- مَنْ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ مِنْ كَسْبٍ طَيِّبٍ وَلَا يَقْبَلُ اللَّهُ إِلَّا طَيِّبًا ٨٦، ٨٨
- مَنْ صَلَّى صَلَاةً لَمْ يَقْرَأْ فِيهَا بِأَمِّ الْقُرْآنِ فَهِيَ خِدَاجٌ هِيَ خِدَاجٌ ٩٠، ٣١، ١٠٠، ١١٥
- مَنْ لَمْ يَجِدْ ثَوْبَيْنِ فَلْيُصَلِّي فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ مُلْتَحِفًا ٣١، ٣٥، ٤١، ١١٥
- مَنْ نَزَلَ مَنْزِلًا، فَلْيَقُلْ: أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَّاتِ ١٠٤، ٢٣، ٢٢، ١٠٨
- هَلْ هُوَ إِلَّا بِضْعَةٌ مِنْ جَسَدِكَ ٩٠، ٩٩
- وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَمُرَّ بِحُطْبٍ فَيُحْطَبَ، ٩٣
- يَا عُمَرُ! إِنِّي لَمُشْتَاقٌ إِلَى إِخْوَانِي ٩٧
- يَا هَزْلًا، لَوْ سَتَرْتَهُ بِرِدَائِكَ ٩٠، ٩٥
- يُسْتَجَابُ لِأَحَدِكُمْ مَا لَمْ يَعْجَلْ ٣١، ٣٤

فهرس الأبيات الشعرية

رقم	البيت	القاتل	البحر	الصفحة
١	لَنْ مَّا رَأَيْتُ أَبَا يَزِيدٍ مُّقَاتِلًا أَدْعَ الْقِتَالَ وَأَشْهَدَ الْهَيْجَاءَ	لأعصر بن سعد	الكامل	٢٨
٢	إِنَّ الشَّبَابَ الَّذِي مَجَّدَ عَوَاقِبُهُ فِيهِ نَلْدُ، وَلَا لَدَاتٍ لِلشَّيْبِ	لسلامة بن جندل	البسيط	٥٢
٣	وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا مَنْجُنُونَا بِأَهْلِهِ وَمَا صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إِلَّا مُعَذِّبَا	لأحد بني سعد	الطويل	٦٢
٤	يُرَجِّي الْمَرْءَ مَا لَا أَنْ يُلَاقِي وَتَعْرِضُ دُونَ أَبْعَدِهِ الْخُطُوبُ	لجابر رألان	الوافر	٢٤
٥	وَرَدَّ جَارِزُهُمْ حَرْفًا مُصَرَّمَةً وَلَا كَرِيمٍ مِنَ الْوُلْدَانِ مَصْبُوحُ	لحاتم الطائي	البسيط	٥٥
٦	لَوْلَا فَوَارِسُ مِنْ نَعْمٍ وَأُسْرَتُهَا يَوْمَ الصُّلَيْفَاءِ لَمْ يُوفُونَ بِالْجَارِ	بلانسية	البسيط	٣٨
٧	أَلَا يَا اسْلَمِي يَا دَارَ مِي عَلَى الْبَلَى وَلَا زَالَ مُنْهَلًا بِجِزَعَائِكَ الْقَطْرُ	ذي الرمة	الطويل	٢٩
٨	مَا كَانَ يَرْضَى رَسُولُ اللَّهِ فَعْلَهُمْ وَالطَّيِّبَانِ أَبُو بَكْرٍ وَلَا عَمْرُ	بلانسية	البسيط	٧٨
٩	تَعَزَّرَ فَلَا إِلْقَيْنَ بِالْعِيشِ مُتَعَا وَلَكِنْ لُورَادِ الْمُنُونِ تَتَابُعُ	بلانسية	الطويل	٥١
١٠	بَنِي عُدَانَةٍ مَا إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبْتُمْ وَلَا صَرِيفٌ وَلَكِنْ أَنْتُمْ الْخَرْفُ	بلانسية	البسيط	٦١
١١	وَقَالُوا تَعْرِفُهَا الْمَنَازِلَ مِنْ مَنِي وَمَا كُلٌّ مِنْ وَاقِي مَنِي أَنَا عَارِفُ	لمزاحم العقيلي	الطويل	٦٤
١٢	كَنتَ إِذْ كُنتَ إِلَهِي وَخَدَكَا لَمْ يَكْ شَيْءٌ يَا إِلَهِي قَبْلَكَ	لعبدالله القرشي	الرجز	٣٦
١٣	لَنْ تَزَالُوا كَذَلِكُمْ ثُمَّ لَا زِلْ مَتْ لَكُمْ خَالِدًا خُلُودَ الْجِبَالِ	للأعشى	الخفيف	٣٠
١٤	أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا انْجَلِي بَصِيحٍ، وَمَا الْإِصْبَاحُ مِنْكَ بِأَمَثَلِ	لأمرئ القيس	الطويل	٦٥
١٥	لَا سَابِغَاتٍ، وَلَا جَاوَاءَ بَاسِلَةً تَقِي الْمُنُونِ، لَدَى اسْتِيفَاءِ أَجَالِ	بلانسية	البسيط	٥١
١٦	فَاضْطَحَتْ مَغَانِيهَا قَفَارًا رَسُومَهَا كَأَنَّ لَمْ سَوَى أَهْلِ مِنَ الْوَحْشِ تَوْهَلِ	ذي الرمة	الطويل	٣٨
١٧	أَحْفَظْ وَدِيعَتَكَ الَّتِي اسْتَوْدَعْتَهَا يَوْمَ الْأَعَازِبِ إِنْ وَصَلْتَ وَإِنْ لَمْ	إبراهيم بن هرمه	الكامل	٣٧
١٨	وَأَنَا النَّذِيرُ بِخَرَّةٍ مُسَوَّدَةٍ تَصِلُ الْجِيُوشُ إِلَيْكُمْ أَقْوَادَهَا	بلانسية	الكامل	٦٠
١٩	أَبْنَاؤُهَا مَتَكْتَفُونَ أَبَاهُمْ حَنِقُوا الصُّدُورِ، وَمَا هُمْ أَوْلَادُهَا	بلانسية	الكامل	٦٠
٢٠	لَا هَيْئَمَ اللَّيْلَةَ لِلْمَطِيِّ وَلَا فَتَى إِلَّا ابْنُ خَيْبَرِي	بلانسية	الرجز	٤٧
٢١	بَاهِبَةٍ حَزَمَ لَدُ وَإِنْ كُنْتَ آمِنَا فَمَا كُلَّ حِينَ مِنْ تُوَالِي مُوَالِيَا	بلانسية	الطويل	٦٤

فهرس الأعلام

الصفحة	الحلم
١٠١	أحمد بن فارس
٧٢	أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
٤٨ ، ٤٧ ، ٧٢ ، ١٩	الإمام أحمد
١١	أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
٣٩	براجستراسر
٣١	جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا
٤٧	حاتم
٦٣ ، ١٠٧ ، ٤٣ ، ٣٥ ، ٣٣ ، ٣٢ ، ٢٦ ، ٢٤ ، ٢٣ ١١٠ ، ١١٩ ،	الخليل بن أحمد الفراهيدي
١٤	حماد بن زيد
١٥	خالد بن عبد الرحمن المخزومي
١٢٠ ، ٣٥	خالد الأزهرى
١٧	خالد بن نزار الأيلي
٤٢	رافع بن خديج رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
٤٧	سَحْبَانَ
١٣	سعيد المقبري
٩٠	سعيد بن المسيب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
١٤ ، ١٣	سفيان الثوري
١١	سليمان بن عبد الملك بن مروان
١١١ ، ٨٢	السمين الحلبي
١٣	شعبة بن الحجاج

الحلم	الصفحة
صَفْوَانُ بْنُ سُلَيْمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ	٧٠، ٤٢
طَلْحَةُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ	٧٠، ٤٢
عبد الرحمن بن أبي ربيعة	١٢
عبد الرحمن بن مهدي	١٩، ١٤، ١٣
عبد القادر الجرجاني	١٢٣
عَبْدُ الْكَرِيمِ بْنُ أَبِي الْمُخَارِقِ الْبَصْرِيِّ	٣١
عبد الله بن دينار	١٣
عبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا	٨٣، ٧٢، ١٧
عبد الله بن عبد الجليل	١٥
عبد الله بن عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا	١٢٢، ٣١، ٨٦، ٥٧، ١٧، ٨٠
عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا	٥٦، ٤٢
عبد الله بن المبارك	١٣
عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ	١٧
عبد الله بن وهب	١٣، ١٩
عبد العزيز بن الماجشون	١٧
عَطَاءُ بْنُ يَسَارٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ	٢٢
علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ	٧٠، ٤٨
عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ	٧٨، ٩٧، ٤٨
عَمْرُو بْنُ يَحْيَى الْمَازِنِيِّ	٤٢
فرعون	١١٦، ٤٦
قتيبة بن سعيد البغلاني	١٣

الصفحة	الحلم
٩٠	قيس بن طلق
١٥	القاضي عياض
١٣	الليث بن سعد
١٥	محمد بن علي المصيصي
١٣	محمد بن مسلم الزهري
١٥	محمد بن يوسف بن مطروح
٢١	مُغلطاي بن قليج
١١٦، ١٠٩، ٤٦، ١٠١،	موسى 
١٣	نافع بن أبي نعيم
١٣، ١٢	نافع مولى ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا
١٣	ورقاء بن عمرو
٥٧، ١٣	يحيى بن سعيد الأنصاري
٩٥، ٦٢	يونس

الصفحة	الكنية والنسبة
٩٧ ،	ابن أبي أوفي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
٩٢ ، ٤٩ ، ٢٩	ابن السراج
١٣	ابن المبارك
١١٤ ، ٨١ ،	ابن الصائغ
٤٧	ابن خيرى
١٣	ابن سلمة
٩٩ ، ١١٢	ابن عاشور
١١٠ ، ١٠٧ ، ٥٣ ، ٥١ ، ٢٨ ، ٢٩	ابن عصفور
١٣	ابن عيينة
٣٩ ، ٣٨ ، ٣٧ ، ٣٠ ، ٢٩ ، ٢٨ ، ٢٧ ، ٢٦ ، ٢٣ ، ٥١ ، ٥٠ ، ٤٩ ، ٤٨ ، ٤٧ ، ٤٦ ، ٤٤ ، ٤٣ ، ٤١ ، ٦٥ ، ٦٣ ، ٦١ ، ٦٠ ، ٥٩ ، ٥٥ ، ٥٤ ، ٥٣ ، ٥٢ ، ١٢٠ ، ١١٩ ، ١١٦ ، ١١٣ ، ٩٣ ، ١٠٧ ، ٩٢ ، ٦٧ ، ١٢٩ ، ١٢٨	ابن مالك
١٥	ابن نافع الصائغ
٨٣	ابن وَعَلَةَ الْمِصْرِيِّ
١٠٣ ، ٩٥ ، ١٠٧ ، ٩٢	ابن هشام
١٣٣ ، ١١١ ، ١٠٣ ، ٨٨ ، ٨٧ ، ٧٧ ، ٦٨ ، ٤٩	ابن يعيش
١١٣ ، ٥٩ ، ٥٨ ، ٣٣	أبو البركات الأنباري
١١٨ ، ٤١ ، ٣٢	أبو أَمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ بْنِ حُنَيْفٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

الكنية والنسبة	الصفحة
أبو أيوب الأنصاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ	٧١، ٧٠
أبو بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ	٧٨، ٨٣
أبو بكر بن العربي	١٩
أبو جعفر أحمد بن سعيد	١٥
أبو جعفر منصور	١٤، ١٧
أبو حاتم	١٤
أبو حسن رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا	٤٨
أبو حيان	١١٦، ١١٤، ١١١، ٥٤، ٣٨
أبو سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ	٨٣
أبو سفيان بن حرب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ	٤٨
أبو عامر بن عمرو بن الحارث بن غيمان بن خثيل بن عمرو بن الحارث	١١
أبو عبد الله الأصبحي	١١
أبو عبد الله محمد بن الحسن المقرئ	١٥
أبو غسان محمد بن مطرف	١٥
أبو قتادة بن ربعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ	٢٢
أبو مصعب الزهري	١٠٤، ١٧
أبو هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ	١٠٥، ٧٦، ٧٢، ٤٧، ٩٠، ٣١، ٨٦، ٨٣، ٣١
أبو يزيد	٢٨
الأخفش	٥٣

الصفحة	الكنية والنسبة
١٢٠	الأشموني
١١٤	البيضاوي
٥٢	الجرمي
٢٠ ، ١٤	الذهبي (أبو عبدالله محمد بن أحمد الذهبي)
١١٢	الرازي
٦٢ ، ٦١ ، ٦٠ ، ٥٩ ، ٤٣ ، ٤٠ ، ٣٨ ، ٣٧ ، ٣٦ ، ٦٣ ، ٦٥ ، ٧٧ ، ١٠٣ ، ١٠٧	الرضي (الأسترابازي)
١٠١ ، ٥٢	الرماني
٥٩	الزجاج
٥٩ ، ٥٣ ، ٥٢ ، ٥١ ، ٤٨ ، ٤٥ ، ٣٥ ، ٣٤ ، ٣٣ ، ١١٤ ، ٦٣ ، ٦١ ، ٦٠	الزجاجي
١٢٢ ، ١٠٥ ، ١٠٤ ، ٩٦	الزرقاني (محمد بن عبد الباقي)
١٠٤	الزركشي
١١٠ ، ١٠٩ ، ١٠٨ ، ١٠٧ ، ١٠٦	الزرخشري
٤٧	سَحْبَان
٤٩ ، ٤٨ ، ٤٥ ، ٤٤ ، ٣٧ ، ٣٦ ، ٢٦ ، ٢٥ ، ٢٤ ، ٥٢ ، ٥٤ ، ٥٣ ، ٥٥ ، ٥٨ ، ٦٠ ، ٦٨ ، ٨٤ ، ٨٦ ، ٩١ ، ٩٥ ، ٩٨ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٣ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١٢٠ ، ١٢٦ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣١	سيبويه
١١٣ ، ١٠١ ، ١٠٠ ، ٩٨ ، ٩٥ ، ٩١ ، ٢٥ ، ٥٣ ، ١٣١ ، ٥٢ ، ١٢٨	السيرافي

الصفحة	الكنية والنسبة
٦٤، ٢٩	السيوطي
١٤، ١٣، ١٩	الشافعي
١٠١	الشنقيطي (محمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي)
١٢٥، ١٢٢، ١٠١، ٩٩، ٩٥	الطبري (ابن جرير)
٩٢، ٣٤	العكبري
١١١، ٦٥، ٦٣، ٦١، ٥٩، ٥٠، ٤٣، ٣٢، ٢٤	الفارسي (أبو علي)
١٣٣، ٧٧، ٢٥، ٢٤	الفراء
٢٣، ٢٦،	الكسائي
٥٣	المازني
١٢٨، ٧٨، ٣٣، ٩٣، ٨٨، ٨٧	المالقي
١١٣، ٩٢، ٨١، ٥٩، ٤٦، ٥٣	المبرد
١١٠، ٧٧، ١٠٧، ٧١، ٨٤، ٨٩، ٩٢، ١٣٣، ١٢٩	المرادي

الصفحة	النساء
٢٢	خَوْلَةُ بِنْتِ حَكِيمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا
٤٠	صفية بنت حيي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا
١١	عالية بنت شريك الأزدية
١١٧، ٨٠، ٥٧، ٤٠، ٣٢	عائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا
٧٢	عَمْرَةُ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا
٧١	مَيْمُونَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا
٨٦	أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا

فهرس المصادر والمراجع

- ١- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، المراجعة: الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط ١: ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.
- ٢- الاستذكار، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، ١٤٢١ - ٢٠٠٠ م.
- ٣- أسرار العريية، لعبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط ١، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
- ٤- الأشباه والنظائر في النحو، للشيخ العلامة جلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان.
- ٥- الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة.
- ٦- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، لمحمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت - لبنان، عام النشر: ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.
- ٧- إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: د. عبد الحميد هندراوي، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع - مصر/ القاهرة، ط ١، ١٩٩٩ م.
- ٨- الإغفال، وهو المسائل المصلحة من كتاب (معاني القرآن و إعرابه)، لأبي إسحاق الزجاج، لعلامة أبي علي الحسن بن أحمد الفارسي، تحقيق و تعليق: الدكتور عبدالله بن عمر الحاج إبراهيم، المجمع الثقافي ابوظبي.
- ٩- أمالي ابن الشجري، هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسيني العلوي، تحقيق ودراسة

: الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة.

١٠- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق: د. جودة مبروك، مراجعة: د. رمضان عبدالنواب، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط ١، ٢٠٠٢م.

١١- أنوار التنزيل وأسرار التأويل (تفسير البيضاوي)، لناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي، التحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط ١: ١٤١٨ هـ

١٢- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لأبن هشام جمال الدين عبد الله بن يوسف الأنصاري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، ٢٠٠٤م.

١٣- الإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسي، حققه وقدم له: الدكتور حسن شاذلي

١٤- البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي التحقيق: صدقي محمد جميل، الناشر: دار الفكر - بيروت، ط: ١٤٢ هـ

١٥- البرهان في علوم القرآن، لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، التحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، ط ١، ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م

١٦- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، التحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، ط ١، ٢٠٠٣م.

١٧- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق: د. عبدالرحمن العثيمين، مكتبة العبيكان - الرياض، ط ١، ١٤٢١م.

١٨- التحرير والتنوير، لمحمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي، الناشر: الدار التونسية للنشر - تونس، سنة النشر: ١٩٨٤ هـ

١٩- التخمير (شرح المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري)، صدر الأفاضل القاسم بن

- الحسين الخوارزمي، تحقيق: د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان- الرياض، ط ١، ١٤٢١هـ.
- ٢٠- تذكرة الحفاظ، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ط ١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م
- ٢١- التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل أبو حيان أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي، تحقيق: د. حسن هندايي، دار القلم-دمشق، ط ١، ١٤٢٢هـ.
- ٢٢- ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، للقاضي عياض: ١٠٤/١
- ٢٣- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لأبن مالك، حققه وقدم له: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، ١٩٦٧م.
- ٢٤- التطور النحوي للغة العربية، لبراجشتراسر الألماني، أخرجوه وصححه وعلق عليه الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة. ط ٢: ١٤١٤هـ- ١٩٩٤.
- ٢٥- التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار الفارسي، تحقيق وتعليق: الدكتور عوض بن حمد القوزي، ط ١، ١٩٩٠م.
- ٢٦- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، التحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب، عام النشر: ١٣٨ هـ
- ٢٧- تهذيب الأسماء واللغات، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، تخريج الأحاديث وتخريج أسماء الرجال لـ مصطفى عبد القادر عطا. ط ٢.
- ٢٨- تهذيب التهذيب، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ط ١، ١٣٢٦هـ
- ٢٩- التهذيب اللغة، لمحمد بن أحمد لأزهري الهروي، تحقيق: محمد عوض مرتب، ط ١:

٢٠٠١ م.

٣٠- الثقات، لمحمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَد، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية، الناشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، ط١، ١٣٩٣ هـ = ١٩٧٣

٣١- جامع البيان في تأويل القرآن = تفسير الطبري، لمحمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري، التحقيق: أحمد محمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م

٣٢- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي = تفسير القرطبي، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزري شمس الدين القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني و إبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية- القاهرة، ط١٣٨٤: ٢ هـ- ١٩٦٤ م.

٣٣- الجمل في النحو المنسوب إلى أبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ط٥: ١٤١٦ هـ ١٩٩٥ م.

٣٤- جمهرة الأمثال، لأبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعد بن يحيى العسكري، دار الفكر- بيروت.

٣٥- الجنى الداني في حروف المعاني، بدر الدين الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية- بيروت، ط١: ١١٤١ هـ - ١٩٩٢ م.

٣٦- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: ٤٠٨/٣.

٣٧- حروف المعاني والصفات، لعبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم، التحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط١: ١٩٨٤ م

٣٨- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية.

٣٩- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، لأبي العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي، التحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط،

الناشر: دار القلم، دمشق

٤٠- الدر المنثور في التفسير بالمأثور، لعبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي. دار الفكر - بيروت.

٤١- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، لمحمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث القاهرة

٤٢- دلائل الإعجاز، لإمام عبد القاهر الجرجاني، شرحه وعلق عليه ووضع فهارسه: د- محمد التنجي، الناشر: دار الكتب العربية، ط ١: ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

٤٣- دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، لعبد الله بن صالح الفوزان، ار المسلم.

٤٤- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، لإبراهيم بن علي بن محمد، ابن فرحون، برهان الدين اليعمري، تحقيق وتعليق: الدكتور محمد الأحمد أبو النور، الناشر: دار التراث للطبع والنشر، القاهرة.

٤٥- ديوان امرئ القيس، لامرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندي، من بني آكل المرار، اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة - بيروت، ط ٢، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م

٤٦- ديوان ذي الرمة غيلان بن عقبة، قدم له وشرحه: أحمد حسن بسج، دار كتب العلمية - بيروت، ط ١: ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م

٤٧- ديوان سلامة بن جندل، صنعه: محمد بن الحسن الأحول، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة، دار كتب العلمية بيروت، ط ٢: ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م

٤٨- ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس بن جندل، شرح وتعليق: الدكتور محمد حسين، مكتبة الآداب.

٤٩- رصف المباني في شرح حروف المعاني، للإمام أحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق: أ.د. أحمد محمد الخراط، دار القلم - دمشق.

٥٠- سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي، دارالكتب العلمية بيروت، ط ١: ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٥١- سنن الترمذي = الجامع الكبير، لمحمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى، التحقيق: بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي -

بيروت، سنة النشر: ١٩٩٨ م

٥٢- سير أعلام النبلاء، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْمَاز

الذهبي، الناشر: دار الحديث - القاهرة، ط: ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م

٥٣- شرح أبيات سيبويه، ليوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو محمد

السيرافي، التحقيق: الدكتور محمد علي الريح هاشم، راجعه: طه عبد الرؤف سعد،

مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة - مصر، عام:

١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م

٥٤- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، لعلي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور

الدين الأشموني الشافعي، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط: ١: ١٤١٩هـ -

١٩٩٨م

٥٥- شرح التسهيل لابن مالك، لجمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجبالي الأندلسي،

تحقيق: الدكتور عبد الرحمن السيد، والدكتور محمد بدوي المختون، دار المهجر، ط: ١:

١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م..

٥٦- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، لخالد بن

عبد الله بن أبي بكر الأزهرى، دار الكتب العلمية - بيروت، ط: ١: ١٤٢١هـ -

٢٠٠٠م.

٥٧- شرح الجمل الزجاجي، لأبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور

الإشبيلي، قدّمه ووضع هوامشه وفهارسه: فؤاز الشعار، إشراف الدكتور إميل

يعقوب، دار الكتب العلمية - بيروت.

٥٨- شرح الرضي على الكافية، للرضي الدين محمد بن الحسن الأسترابازي، من عمل

يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار بونس بنغازي، ط: ٢: ١٩٩٦م. ٨٣/٤.

٥٩- شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، لمحمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني

المصري الأزهرى، تحقيق: طه عبد الرؤف سعد، مكتبة الثقافة الدينية - القاهرة، ط: ١:

١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

- ٦٠- شرح الكافية الشافية، لمحمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين، التحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ط ١
- ٦١- شرح المفصل للزخشري، موفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصللي، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه، الدكتور إميل بديع يعقوب، دار كتب العلمية- بيروت، ط ١: ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
- ٦٢- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لعبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام، التحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع - سوريا.
- ٦٣- شرح شواهد المغني، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، مطبعة البهية مصر، ط: ١٣٢٢هـ.
- ٦٤- شرح قطر الندى وبل الصدى، لعبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام، التحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، القاهرة، ط ١١، ١٣٨٣ هـ
- ٦٥- شرح كتاب سيويه، ليوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو محمد السيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدي و علي سيد علي، دار الكتب العلمية- بيروت، ط ١: ٢٠٠٨م.
- ٦٦- صحيح البخاري = الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، لمحمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، التحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، ط ١: ١٤٢٢هـ
- ٦٧- ضرائر الشعر، لعلي بن مؤمن بن محمد، الحضرمي الإشيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور، التحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، ط ١، ١٩٨٠ م

- ٦٨- ضياء السالك إلى أوضح المسالك، لمحمد عبد العزيز النجار، مؤسسة الرسالة، ط ١:
١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م
- ٦٩- طبقات الحفاظ، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، الناشر: دار
الكتب العلمية - بيروت، ط ١: ١٤٠٣.
- ٧٠- الطبقات الكبرى، لأبي عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري،
البغدادى المعروف بابن سعد، التحقيق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب
العلمية بيروت، ط ١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م
- ٧١- عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد في إعراب الحديث، لعبد الرحمن بن أبي
بكر، جلال الدين السيوطي، تحقيق: حسن موسى الشاعر، مجلة الجامعة الإسلامية.
- ٧٢- علل النحو، لمحمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق التحقيق: محمود
جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد-الرياض السعودية، ط ١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م
- ٧٣- غريب الحديث، لأبي سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف
بالخطابي، التحقيق: عبد الكريم إبراهيم الغرباوي، وخرج أحاديثه: عبد القيوم عبد رب
النبي، دار الفكر، ط ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م
- ٧٤- كتاب التعريفات لعلي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني ، دار الكتب
العلمية بيروت -لبنان، ط ١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م
- ٧٥- كتاب العين، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي البصري، تحقيق: د. مهدي
المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، دار مكتبة الهلال.
- ٧٦- كتاب سيبويه، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق و شرح: عبدالسلام محمد
هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط ٣ ، ١٩٨٨م=١٤٠٨هـ.
- ٧٧- الكشف عن حقائق غوامض التنزيل، لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد،
الزمخشري جار الله، دار الكتاب العربي - بيروت، ط ٣: - ١٤٠٧هـ
- ٧٨- كشف المغطا في فضل الموطأ، ثقة الدين، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله
المعروف بابن عساكر، تحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر العمروي، دار الفكر-

بيروت.

٧٩- اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين، التحقيق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر - دمشق، ط ١، ١٤١٦ هـ ١٩٩٥ م

٨٠- لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي، دار صادر - بيروت، ط ٣- ١٤١٤ هـ.

٨١- اللوحة في شرح الملح، لأبي عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ، تحقيق: د- إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط ١، ٢٠٠٤ م

٨٢- اللع في العربية، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي، التحقيق: فائز فارس، الناشر: دار الكتب الثقافية - الكويت.

٨٣- مسند الإمام أحمد بن حنبل، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار، لأبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار، التحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، (حقق الأجزاء من ١ إلى ٩)، وعادل بن سعد (حقق الأجزاء من ١٠ إلى ١٧)، وصبري عبد الخالق الشافعي (حقق الجزء ١٨)، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، ط ١، (بدأت ١٩٨٨ م، وانتهت ٢٠٠٩ م)

٨٤- معالم التنزيل في تفسير القرآن = تفسير البغوي، محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي، التحقيق: عبد الرزاق المهدي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط ١، ١٤٢٠ هـ

٨٥- معاني القرآن للأخفش، لأبي الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط، التحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م.

٨٦- معاني الحروف، لأبي الحسن بن علي بن عيسى الرماني النحوي، تحقيق: الدكتور

عبدالفتاح إسماعيل شلي، دار الشروق جدة، ط ٢: ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.

٨٧- معاني القرآن وإعرابه، لإبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج، التحقيق:

عبد الجليل عبده شلي، الناشر: عالم الكتب-بيروت، ط ١: ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م

٨٨- معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي، تحقيق: أحمد

يوسف النجاشي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشلي، دار المصرية

للتأليف والترجمة - مصر، ط ١.

٨٩- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لأبي محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد

الله ابن يوسف، جمال الدين، ابن هشام، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد

الله، دار الفكر - دمشق، ط ٦: - ١٩٨٥ م.

٩٠- مفاتيح الغيب = التفسير الكبير، لأبي عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين

التمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري، الناشر: دار إحياء التراث

العربي - بيروت، ط ٣ - ١٤٢٠ هـ

٩١- المفصل في صنعة الإعراب، لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار

الله، التحقيق: د. علي بو ملح، مكتبة الهلال - بيروت، ط ١: ١٩٩٣

٩٢- المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرّد، تحقيق: محمد عبدالحق عزيمة،

القاهرة، ١٩٩٤م-١٤١٥هـ.

٩٣- ملحة الإعراب، لقاسم بن علي بن محمد بن عثمان، أبو محمد الحريري البصري

الناشر: دار السلام - القاهرة/ مصر، ط ١، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م

٩٤- المنتقى شرح الموطأ، لأبي الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب التحيي

القرطبي الباجي الأندلسي، مطبعة السعادة - بجوار محافظة مصر، ط ١، ١٣٣٢ هـ.

٩٥- نتائج الفكر في النحو للسّهيلي، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد

السّهيلي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١: ١٤١٢ - ١٩٩٢ م.

٩٦- النحو الوافي، لعباس حسن، دار المعارف بمصر، ط ٣١.

٩٧- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، لأبي حيّان النحوي الأندلسي الغرناطي،

التحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتيلي، مؤسسة الرسالة بيروت.

٩٨- النكت في تفسير كتاب سيويه و تبين الخفي من لفظه و شرح أبياته غريبه، لأبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلام الشنتمري، دراسته و تحقيق: الأستاذ رشيد بلحبيب، ١٩٩٩م-١٤٢٠هـ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

٩٩- النهاية في غريب الحديث والأثر، لمجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي، الناشر: المكتبة العلمية - بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

١٠٠- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد الحميد هنداي، المكتبة التوفيقية - مصر

١٠١- الوسيط في تفسير القرآن المجيد، لأبي الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي، تحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، والدكتور أحمد محمد صيرة، والدكتور أحمد عبد الغني الجمل، والدكتور عبد الرحمن عويس، قدمه وقرظه: الأستاذ الدكتور عبد الحي الفرماوي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١: ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.

١٠٢- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي، التحقيق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر - بيروت، ط: ١، ١٩٧١

١٠٣- الوفيات، لأبي العباس أحمد بن حسن بن الخطيب الشهير بابن قنفذ القسنطيني، تحقيق: عادل نويهض، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٤، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م

فهرس الموضوعات العامة

٣	المقدمة.....
٤	- أهمية الموضوع وأسباب اختياره:.....
٤	- وأجل الأسباب فيما يلي.....
٥	- خطة البحث.....
٧	- منهج البحث:.....
٨	- كلمة الشكر والتقدير.....
٩	تمهيد: الإمام مالك وكتابه الموطأ بإيجاز.....
١٠	المبحث الأول: الإمام مالك: حياته وآثاره.....
١١	- المطلب الأول: اسمه، ولقبه، وكنيته، ومولده، ووفاته.....
١٢	- المطلب الثاني: نشأته العلمية، وشيوخه، وتلامذته:.....
١٤	- المطلب الثالث: مكانته العلمية وآثاره:.....
١٦	المبحث الثاني: الموطأ وقيمه الدينية والعلمية بإيجاز.....
١٧	- المطلب الأول: سبب تأليفه ومنهج الإمام مالك فيه:.....
١٩	- المطلب الثاني: القيمة الدينية والعلمية.....
٢١	الفصل الأول: حروف النفي العاملة.....
٢٢	المبحث الأول: عملها النصب:.....
٢٢	- لن النافية:.....
٢٣	- أصل كلمة (لن):.....
٢٧	- عملها:.....
٢٨	- الفصل بين (لن) والفعل المنصوب:.....
٢٨	- خروج (لن) من النفي إلى الدعاء:.....
٣١	المبحث الثاني: عملها الجزم.....

- لم النافية الجازمة: ٣٢
- عملها: ٣٣
- أصل كلمة (لم): ٣٩
- دخول همزة الاستفهام عليها: ٣٩
- الاستفهام التقريري: ٣٩
- الاستفهام الإنكاري: ٤٠
- دخول أداة الشرطية عليها: ٤١
- المبحث الثالث: عملها عمل (إنّ) ٤٢
- (لا) النافية للجنس: ٤٣
- أوجه شبهها بـ(إنّ): ٤٤
- شروط عملها: ٤٥
- أنواع اسمها: ٥٠
- المفرد: ٥٠
- إعرابه: ٥٠
- وسبب بنائها: ٥٢
- رافع خبرها: ٥٣
- أحوال اسمها وخبرها: ٥٤
- ما الحجازية العاملة عمل (ليس): ٥٧
- ما النافية: ٥٨
- (ما) الحجازية: ٥٨
- اقتران خبرها بالباء: ٦٤
- عامل النصب في الخبر بعد (ما) النافية: ٦٥
- مذهب الكوفيون: ٦٥
- مذهب البصريين في نصب الخبر بعد (ما) النافية: ٦٦

- مذهب التميميين في (ما) النافية: ٦٧
- الفصل الثاني: حروف النفي المهمة ٦٩
- المبحث الأول: أقسام لا غير العاملة ٧٠
- لا الجوابية: ٧٠
- لا النافية غير العاملة الداخلة على الجملة الفعلية ٧٣
- الأول: (لا) النافية الداخلة على المضارع الصحيح الآخر: ٧٣
- الثاني: (لا) النافية الداخلة على المضارع معتل الآخر: ٧٣
- الثالث: (لا) النافية الداخلة على المضارع المبني للمجهول ٧٤
- الرابع: (لا) النافية الداخلة على المضارع الناسخ ٧٥
- الخامس: لا النافية الداخلة على الأفعال الخمسة: ٧٥
- لا النافية غير العاملة الزائدة: ٧٦
- المبحث الثاني: أنواع ما غير العاملة: ٨٠
- ما النافية غير العاملة الداخلة على الجملة الاسمية: ٨٠
- أن ينتقض نفي خبرها بـ(إلا) ٨١
- ما النافية غير العاملة الداخلة على الجملة الفعلية ٨٤
- ما الكافة غير العاملة ٨٦
- ما الموطئة أو المهية غير العاملة ٨٨
- المبحث الثالث: النفي الضمني أو غير الصريح ٩٠
- النفي الضمني أو غير الصريح: ٩١
- النفي الضمني من خلال أسلوب الشرط: ٩٣
- النفي الضمني من خلال أسلوب الشرط بـ(لو): ٩٣
- النفي الضمني من خلال أسلوب الشرط بـ(لولا): ٩٥
- النفي الضمني من خلال أسلوب الإضراب بـ(بل): ٩٧
- النفي الضمني من خلال أسلوب الاستثناء بـ(إلا): ٩٨

- نفي الضمني من خلال لفظ: غير..... ٩٩
- نفي الضمني من خلال لفظ (كلا):..... ١٠٠
- الفصل الثالث: الدلالة النحوية لحروف النفي العاملة والمهملة..... ١٠٢
- المبحث الأول: دلالة الحروف العاملة..... ١٠٣
- دلالة (لن) النافية:..... ١٠٣
- رأي الزمخشري في (لن):..... ١٠٦
- الرد على الزمخشري:..... ١٠٨
- دلالة (لم) النافية:..... ١١١
- آراء العلماء في الزمن المنفي بـ(لم):..... ١١٣
- دخول أداة الشرطية علي (لم):..... ١١٤
- دخول همزة الاستفهام عليها:..... ١١٥
- الاستفهام الإنكاري:..... ١١٧
- دلالة (لا) النافية:..... ١١٩
- دلالة لا النافية للجنس أو لا التبرئة:..... ١١٩
- دلالة (ما) النافية:..... ١٢٣
- المبحث الثاني: دلالة الحروف المهملة:..... ١٢٥
- أولاً: دلالة (ما) النافية المهملة:..... ١٢٥
- ثانياً: دلالة ما الزائدة المهملة:..... ١٢٨
- دلالة (لا) النافية غير العاملة..... ١٢٩
- دلالة (لا) الجوابية:..... ١٢٩
- دلالة لا النافية غير العاملة الزائدة:..... ١٣٢
- لا النافية الزائدة الواقعة بعد الواو العاطفة المسبوقه بنفي:..... ١٣٢
- لا النافية الزائدة الواقعة بين الفعل المضارع وناصبه:..... ١٣٣

الخاتمة.....	١٣٤
- نتائج البحث:	١٣٤
- التوصيات:	١٣٥
- الفهارس التفصيلية.....	١٣٦

فهرس الفهارس

١٣٦	الفهارس التفصيلية
١٣٧	فهرس الآيات
١٤٠	فهرس الأحاديث
١٤٣	فهرس الأبيات الشعرية
١٤٤	فهرس الأعلام
١٥١	فهرس المصادر والمراجع
١٦٢	فهرس الموضوعات العامة
١٦٧	فهرس الفهارس

